جامعة البليدة 2

كلية : العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في: العلوم الاقتصادية

تخصص : إقتصاد كلي و مالية دولية

محددات التجارة الخارجية في دول شمال إفريقيا

دراسة قياسية للفترة 1990-2017

إعداد الطالبة : برقون مريم

إشراف الأستاذ الدكتور: غردي محمد

أمام اللجنة المشكلة من :

غزازي عمر	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 02	رئيسا
غردي محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 02	مشرفا و مقررا
بوشنافة رضا	أستاذ محاضر"أ"	جامعة البليدة 02	عضوا مناقشا
بركان أنيسة	أستاذ محاضر"أ"	جامعة البليدة 02	عضوا مناقشا
أوسرير منور	أستاذ التعليم العالي	جامعة بومرداس	عضوا مناقشا
كلو مهدي	أستاذ محاضر"أ"	جامعة بومرداس	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2023/2022

الإهداء

إلى الغالية أمي الحبيبة و إلى أعز و أعظم رجل أبي الغالي ، فلولاهما لما وصلت إلى ما أنا

عليه اليوم حفظهما الله و رعاهما .

إلى سندي و شريك حياتي زوجي العزيز

إلى أخى الغالي و أختي الغالية

إلى كل الأهل و الأقارب و الأصدقاء

إلى أهلي عائلة زوجي في غزة

إلى زملائي في الدراسة .

برقون مريم

الشكر و التقدير

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين سيّدنا و نبيّنا محمّد و على آله و صحبه و من تبعهم بإحسان الى يوم الدين .

بداية أحمد الله حمدا طيبا مباركا فيه و أشكره على نعمه بعد أن أكرمني سبحانه و أعانني و وفقني لإتمام هذا العمل .

ثم أتقدم بجزيل الشكر و التقدير و الإحترام للأستاذ الفاضل الأستاذ الدكتور غردي محمد على دعمه و توجيهاته و إرشاداته لإنجاز هذا العمل .

كما أتقدم بجزيل الشكر و الإمتنان للأستاذ الدكتور غزازي عمر على كل المساعدة التي قدمها لنا.

ولا أنسى أن أتقدم بعبارات الشكر و التقدير للدكتور تمار أمين على تقديم يد العون و المساعدة .

كما أوجه شكري إلى كل الأساتذة الذين رافقوني طيلة مشواري الدراسي ، و إلى كل القائمين على مكتبة الكلية بجامعة البليدة 2 .

الملخص :

إن التجارة الدولية من أهم المواضيع التي شغلت حيزا مهما في مجال الاقتصاد الدولي ، بإعتبارها من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي و على مختلف المتغيرات الاقتصادية ، حيث نسعى من خلال هذا البحث الى تقدير محددات التجارة الخارجية في دول شمال إفريقيا (الجزائر–المغرب–تونس–مصر) خلال الفترة 1990–2017 ، بإستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بيانات بانل ، و قد كانت النتائج المتحصل عليها تشير إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأنسب لتقدير محددات الصادرات و لتقدير محددات الواردات، وقد دلت نتائج التقدير أنه يوجد علاقة موجبة و معنوية بين الصادرات السلعية الكلية وكل من النمو الاقتصادي و سعر الصرف الحقيقي و الإستثمار الأجنبي المباشر ، بالإضافة إلى وجود علاقة موجبة و معنوية بين الواردات و الدخل (إجمالي الناتج المحلي) ، إلاأنه النتائج دلت عن غياب العلاقة بين الواردات و إحتياطي من الصرف الأجنبي و بين الواردات و سعر الصرف الحقيقي.

الكلمات المفتاحية : الصادرات ، الواردات ، دول شمال إفريقيا ، نماذج بيانات بانل ، نموذج التأثيرات الثابتة .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	
الشكر و التقدير	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	16
الفصل الأول: نظريات التجارة الخارجية و سياساتها	25
تمهيد	26
المبحث الأول : النظرية الكلاسكية للتجارة الخارجية	27
المطلب الأول : نظرية المزايا المطلقة	27
المطلب الثاني : نظرية المزايا النسبية	31
المطلب الثالث : نظرية القيم الدولية	35
المبحث الثاني : النظرية النيوكلاسكية للتجارة الجارة الخارجية	37
المطلب الأول : نظرية تكلفة الفرصة البديلة	37
المطلب الثاني : نظرية هكشر– أوليين	39
المطلب الثالث: تأثير قيام التجارة الخارجية على عناصر الإنتاج	45
المبحث الثالث : النظريات الحديثة للتجارة الخارجية	48
المطلب الأول : نظرية الطلب الممثل	48
المطلب الثاني : النظرية التكنلوجية ونظرية المنافسة الغير التامة	50
المطلب الثالث: نظريات التبعية	57
المبحث الرابع : السياسات التجارية	63
المطلب الأول : مفهوم السياسات التجارية و أهدافها	63

المطلب الثاني : أنواع السياسات التجارية	65
المطلب الثالث : أدوات السياسة الحمائية التجارية	71
خلاصة الفصل	75
الفصل الثاني : إندماج دول شمال إفريقيا في منظومة التجارة العالمية	76
تمهيد	77
المبحث الأول : إنضمام دول شمال إفريقيا إلى المنظمة التجارة العالمية	78
المطلب الأول : الإطار العام للمنظمة العالمية للتجارة.....	78
المطلب الثاني : عضوية المغرب و تونس و مصر بالمنظمة العالمية للتجارة	86
المطلب الثالث : محاولة إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة	90
المبحث الثاني : شراكة دول شمال إفريقيا مع الإتحاد الأوروبي.....	96
المطلب الأول : أبعاد الشراكة الأورومتوسطية و أهدافها	96
المطلب الثاني : الجانب التجاري للشراكة الأورو(جزائرية–مغربية–تونسية–مصرية)	100
المطلب الثالث : المساعدات المالية المقدمة في إطار برنامج ميدا	106
المبحث الثالث : الإتفاقيات التجارية بين الدول العربية	113
المطلب الأول : منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	113
المطلب الثاني : السوق العربية المشتركة	118
المطلب الثالث : إتفاقية أغادير	120
المبحث الرابع : إتحاد المغرب العربي	124
المطلب الأول :أهداف الإتحاد المغاربي و مساره	124
المطلب الثاني : الإستراتيجية المغاربية المشتركة	126
خلاصة الفصل	129
الفصل الثالث : دراسة تحليلية للتجارة الخارجية في دول شمال إفريقيا	130
تمهيد	131
المبحث الأول : تطور التجارة الخارجية في الجزائر	132
المطلب الأول : تطور الصادرات و الواردات الكلية في الجزائر	132
المطلب الثاني : التجارة الخارجية الجزائرية حسب التركيبة السلعية	136

المطلب الثالث : التجارة الخارجية الجزائرية حسب أهم الشركاء التجاريين	141
المبحث الثاني : تطور التجارة الخارجية في المغرب	147
المطلب الأول : تطور الصادرات و الواردات الكلية في المغرب	148
المطلب الثاني : التجارة الخارجية المغربية حسب التركيبة السلعية	150
المطلب الثالث : التجارة الخارجية المغربية حسب أهم الشركاء التجاريين	155
المبحث الثالث : تطور التجارة الخارجية في تونس	160
المطلب الأول : تطور الصادرات و الواردات الكلية في تونس	160
المطلب الثاني : التجارة الخارجية التونسية حسب التركيبة السلعية	163
المطلب الثالث : التجارة الخارجية التونسية حسب أهم الشركاء التجاريين	168
المبحث الرابع : تطور التجارة الخارجية في مصر	173
المطلب الأول : تطور الصادرات و الواردات الكلية في مصر	174
المطلب الثاني : التجارة الخارجية المصرية حسب التركيبة السلعية	176
المطلب الثالث : التجارة الخارجية المصرية حسب أهم الشركاء التجاريين	182
خلاصة الفصل	188
الفصل الرابع : النمذجة القياسية لمحددات التجارة الخارجية في دول شمال إفريقيا	189
تمهيد	190
المبحث الأول : مدخل نظري لبيانات بانل	191
المطلب الأول : تعريف بيانات بانل و مزايا إستخدامها	191
المطلب الثاني : النماذج الأساسية لبيانات بانل	193
المطلب الثالث : إختبارات المفاضلة بين النماذج	197
المبحث الثاني : تقدير نموذج محددات الصادرات	202
المطلب الأول : العينة و متغيرات نموذج الصادرات	203
المطلب الثاني : تقدير نماذج بيانات بانل الخاصة بالصادرات و المفاضلة بينها	205

المطلب الثالث : الإختبارات التشخيصية لنموذج التأثيرات الثابتة المقدر.....	209
المبحث الثالث : تقدير نموذج محددات الواردات	216
المطلب الأول : العينة و متغيرات نموذج الواردات	216
المطلب الثاني : تقدير نماذج بيانات بانل الخاصة بالواردات و المفاضلة بينها.....	218
المطلب الثالث : الإختبارات التشخيصية لنموذج التأثيرات الثابتة المقدر.....	222
خلاصة الفصل	229
خاتمة	231
قائمة المراجع	238
الملاحق	247
الملخص باللغة الأجنبية	273

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	تكلفة الإنتاج المقدرة بساعات العمل بين إنجلترا و البرتغال وفقا لنظرية المزايا المطلقة	29
02	تكلفة الإنتاج المقدرة بساعات العمل بين إنجلترا و البرتغال وفقا لنظرية المزايا النسبية	33
03	كمية العمل اللازمة و رأس المال اللازمة لإنتاج ماقيمته مليون دولار من الصادرات و الواردات	43
04	المساعدات المالية المقدمة للجزائر في إطار برنامج ميدا I وميدا II	108
05	المساعدات المالية المقدمة للمغرب في إطار برنامج ميدا I وميدا II	109
06	المساعدات المالية المقدمة لتونس في إطار برنامج ميدا I وميدا II	111
07	المساعدات المالية المقدمة لمصر في إطار برنامج ميدا I وميدا II	112
08	تطور المبادلات التجارية الجزائرية مع الخارج خلال الفترة 1990-2017	133
09	تطور الصادرات الجزائرية حسب التركيبة السلعية خلال الفترة 1990-2017	136
10	تطور الواردات الجزائرية حسب التركيبة السلعية خلال الفترة 1990-2017	139
11	تطور الصادرات الجزائرية حسب أهم الشركاء التجاريين خلال الفترة 1992-2017	142
12	تطور الواردات الجزائرية حسب أهم الشركاء التجاريين خلال الفترة 1992-2017	145
13	تطور المبادلات التجارية المغربية مع الخارج خلال الفترة 1990-2017	148
14	تطور الصادرات المغربية حسب التركيبة السلعية خلال الفترة 2002-2017	151
15	تطور الواردات المغربية حسب التركيبة السلعية خلال الفترة 2002-2017	153
16	تطور الصادرات المغربية حسب أهم الشركاء التجاريين خلال الفترة 2002-2017	156

17	تطور الواردات المغربية حسب أهم الشركاء التجاريين لها خلال الفترة 2002-2017	158
18	تطور المبادلات التجارية التونسية مع الخارج خلال الفترة 1990-2017	161
19	تطور الصادرات التونسية حسب التركيبة السلعية خلال الفترة 1993-2017	163
20	تطور الواردات التونسية حسب التركيبة السلعية خلال الفترة 1993-2017	166
21	تطور الصادرات التونسية حسب أهم الشركاء التجاريين خلال الفترة 1990-2017	168
22	تطور الواردات التونسية حسب أهم الشركاء التجاريين خلال الفترة 1990-2017	171
23	تطور المبادلات التجارية المصرية مع الخارج خلال الفترة 1990-2017	174
24	تطور الصادرات المصرية حسب التركيبة السلعية خلال الفترة 2000-2017	177
25	تطور الواردات المصرية حسب التركيبة السلعية خلال الفترة 2000-2017	180
26	تطور الصادرات المصرية حسب أهم الشركاء التجاريين خلال الفترة 2000-2017	183
27	تطور الواردات المصرية حسب أهم الشركاء التجاريين خلال الفترة 2000-2017	185
28	نتائج تقدير نماذج بيانات بانل الساكن الثلاثة	206
29	نتائج إختبار Hausman	208
30	نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة الخاص بمحددات الصادرات	209
31	نتائج تطبيق إختبار الإرتباط الخطي المتعدد	210
32	نتائج إختبار Modified Wald على نموذج التأثيرات الثابتة	211
33	نتائج إختبار Wooldridge على نموذج التأثيرات الثابتة	212
34	نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة الخاص بمحددات الصادرات وفق طريقة robust	213
35	نتائج تقدير نماذج بيانات بانل الساكن الثلاثة	219
36	نتائج إختبار Hausman	221

37	نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة الخاص بمحددات الواردات	222
38	نتائج تطبيق إختبار الإرتباط الخطي المتعدد	223
39	نتائج إختبار Modified Wald على نموذج التأثيرات الثابتة	224
40	نتائج إختبار Wooldridge على نموذج التأثيرات الثابتة	225
41	نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة الخاص بمحددات الواردات وفق طريقة robust	226

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	إعادة توزيع الدخل عند نظرية ساموسون- ستولبر	**47**
02	مسار دورة حياة المنتوج	**52**
03	تطور المبادلات التجارية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	**135**
04	تطور المبادلات التجارية المغربية خلال الفترة 1990-2017	**150**
05	تطور المبادلات التجارية التونسية خلال الفترة 1990-2017	**162**
06	تطور المبادلات التجارية المصرية خلال الفترة 1990-2017	**176**
07	خطوات إختبار التجانس ل Hsiao	**198**

مقدمة

تمهيد :

تعتبر التجارة الخارجية من ركائز الإقتصاد لأي دولة فهي أداة رئيسية لدفع عجلة التنمية الإقتصادية ، و لها دور مهم في الرفع من معدلات النمو الإقتصادي و تنمية مختلف القطاعات و الأنشطة الاقتصادية ، كما تعتبر همزة وصل بين الدول بإختلاف سياساتها و قوانينها و إيديولوجياتها، بحيث لا يمكن أن تبقى الدولة منغلقة عن العالم ، فأصبح اللجوء إلى التبادل التجاري الدولي يعد أمرا ضروريا عن طريق التبادل الناتج عن التفاوت بين إقتصاديات دول العالم ، بحيث يعتبر نشاط التجارة الخارجية و كأنه محصلة لمختلف الأنشطة الإقتصادية لأي بلد ، فهي تعكس الظروف الإقتصادية الداخلية لأي دولة.

وقد إزداد الإهتمام بالمبادلات التجارية الدولية وشروطها مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، بحيث بذلت جهود دولية عديدة لتنظيم التجارة الدولية و بذلك تم الوصول إلى الإتفاقية العامة للتعريفات و التجارة أو ما يعرف بإتفاقية الغات سنة 1947، التي حلت محلها فيما بعد المنظمة العالمية للتجارة سنة 1994 و التي تنادي بتحرير التجارة الخارجية من كل القيود الكمية و الكيفية التي تعيق إنسياب المبادلات التجارية الدولية .

تشهد التجارة العالمية مؤخراً تطوراً هائلاً نتيجة لبروز النظام التجاري الدولي الجديد الذي تشرف عليه المنظمة العالمية للتجارة ، وإنشاء التكتلات الإقتصادية ومناطق التبادل التجاري الحر و تنامي نشاط الشركات متعددة الجنسيات والتقدم التكنولوجي المستمر و ثورة المعلومات والاتصالات التي يشهدها العالم .

ونظراً للوضع الاقتصادي الصعب والأزمات الإقتصادية التي عاشتها الدول النامية نتيجة لتبنيها للنظام الاقتصادي المخطط ، أصبح من إهتمامات هذه الدول التحول من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق الذي يقوم على قوى السوق و على الحرية الاقتصادية و عدم تدخل الدولة في النشاط

الاقتصادي ، و دول شمال إفريقيا من الدول النامية التي إنتقلت من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق بتبنيها العديد من الإصلاحات الاقتصادية ، التي مست قطاع التجارة الخارجية بتعديل سياساتها التجارية بما يعطي تحرير للمبادلات التجارية و التوجه نحو الإنفتاح على الإقتصاد العالمي و الإندماج ضمن منظومة التجارة العالمية ، هذا ما سيمنح إقتصاديات شمال إفريقيا العديد من الفرص كما سيضعها أمام تحديات كبرى .

الإشكالية :

بناءا على ماذكرنا سابقا و إنطلاقا من الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية نطرح الإشكالية التالية:

ما هي أهم المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر على التجارة الخارجية في دول شمال إفريقيا (الجزائر، المغرب ، تونس ، مصر) ؟

الأسئلة الفرعية :

بهدف الإجابة على هذه الإشكالية تم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية تمثلت فيمايلي :

1 – ماهي أهم الأسباب المفسرة لقيام التجارة الخارجية ؟

2 – لماذا اتخذت دول محل الدراسة عدة إجراءات للإنفتاح على الاقتصاد العالمي و الإندماج في منظومة التجارة العالمية ؟

3 – من بين النماذج الثلاثة لبيانات بانل ما هو النموذج الملائم لتقدير محددات الصادرات و لتقدير محددات الواردات في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990–2017 ؟

4 – ما هي العوامل التي تؤثر على الصادرات و الواردات في دول شمال إفريقيا ؟

الفرضيات :

للإجابة على الأسئلة السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

1 – الأسباب الرئيسية لقيام التجارة الخارجية بين الدول هو التخصص في الإنتاج في اطار تقسيم العمل الدولي .

2 – الإنفتاح على الاقتصاد العالمي والمحاولة في الإندماج في المنظومة التجارية العالمية هو ضرورة حتمية أملتها الظروف الاقتصادية للدول محل الدراسة .

3 – من بين النماذج الأساسية الثلاثة لبيانات بانل يعتبر نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لتقدير محددات الصادرات ولتقدير محددات الواردات في دول شمال إفريقيا .

4 – أهم العوامل التي تؤثر على الصادرات في دول شمال إفريقيا تتمثل في : النمو الاقتصادي ، سعر الصرف الحقيقي ، الإستثمار الأجنبي المباشر بحيث يتوقع أن يكون لهذه المتغيرات تأثير موجب على الصادرات . أما الواردات فأهم العوامل التي تؤثر عليها تتمثل في : الدخل (معبر عنه باجمالي الناتج المحلي و الذي يتوقع أن يكون له تأثير موجب) ، سعر الصرف الحقيقي (يتوقع وجود علاقة عكسية بينه وبين الواردات) ، إحتياطي الصرف الأجنبي (و الذي يتوقع أنه له تأثير موجب).

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة من خلال الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية التي تعد من القطاعات الحيوية لأي بلد ، و التي تعتبر من أحد أهم محددات النمو الاقتصادي و أداة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، و التي لها دور كبير في التأثير على مختلف القطاعات الاقتصادية ، و بالتالي فإن

دراسة و تحليل التجارة الخارجية في دول شمال إفريقيا بإستخدام أساليب الاقتصاد القياسي الأكثر حداثة المتمثلة في نماذج بيانات بانل التي تمزج بين السلاسل الزمنية مع بيانات المقاطع العرضية تعتبر الأنسب لقياس أثر مختلف المتغيرات على التجارة الخارجية بشقيها الصادرات و الواردات .

أهداف الدراسة :

سنحاول من خلال هذه الدراسة تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيمايلي :

1 – عرض أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للتجارة الخارجية و السياسات التجارية .

2 – التعرف على الإجراءات و التدابير المتخذة من دول شمال إفريقيا للإنفتاح على الاقتصاد العالمي و الإندماج في المنظومة التجارية العالمية ، و أهم الإتفاقيات التجارية المبرمة .

3 – تحليل سلوك و تطور التجارة الخارجية بشقيها الصادرات و الواردات في دول شمال إفريقيا، خصوصا في ظل التغيرات و التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي .

4 – بناء نموذج قياسي خاص بالصادرات السلعية الكلية و نموذج قياسي خاص بالواردات السلعية الكلية ، من أجل معرفة أهم المتغيرات التي تؤثر على الصادرات و الواردات في دول شمال إفريقيا، وقياس أثر هذه المتغيرات على التجارة الخارجية ، و بالتالي الوصول إلى نتائج تساهم في تقديم توصيات تساعد على تطوير قطاع التجارة الخارجية في الدول محل الدراسة .

مبررات إختيار الموضوع :

الأسباب و الدوافع التي أدت لإختيار هذا الموضوع عديدة و التي منها :

- الأهمية البالغة لقطاع التجارة الخارجية كونه أحد أهم القطاعات الإقتصادية في الدولة .

- أهمية إستخدام نماذج بيانات بانل في قياس أثر مختلف المتغيرات على حجم الصادرات و الواردات في دول شمال إفريقيا .

- قلة الدراسات التي تناولت موضوع التجارة الخارجية بشقيها الصادرات و الواردات في دول شمال إفريقيا .

- محاولة إضافة جديدة إلى الدراسات السابقة و التي نرجو أن تفيد الباحثين و المتخصصين و الطلبة .

الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التجارة الخارجية من جوانب مختلفة من بينها :

1- دراسة للباحث ستي حميد بعنوان " إستخدام نموذج الجاذبية في تقدير الإمكانات التجارية لدول منطقة المغرب العربي (الجزائر ، تونس و المغرب) " ، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف ، 2017 ، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم العوامل و المتغيرات المؤثرة في التجارة الخارجية للدول المركزية لمنطقة المغرب العربي (الجزائر ، تونس و المغرب) مع أكبر الشركاء التجاريين لها خلال الفترة 2000-2014 بالإضافة الى البحث عن الإمكانات و القدرات التجارية التي تتوفر عليها دول المغرب العربي بإستخدام نماذج الجاذبية للتجارة الخارجية ، توصل الباحث من خلال دراسته الى أن دول المغرب العربي الثلاث تتوفر كل منها على قدرات و إمكانات تجارية مرتفعة إتجاه مجموعة محددة من الشركاء التجاريين لها و على قدرات منخفضة إتجاه مجموعة أخرى، و هناك مجموعة من الشركاء لا تتوفر أي قدرات و إمكانات تجاهها.

2- دراسة للباحث بوشنافة رضا بعنوان " نموذج قياسي مقترح لتقدير محددات التجارة الخارجية الجزائرية في ظل إقتصاد السوق : 1990-2014 " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة البليدة 2 ، 2015،

حاول الباحث من خلال دراسته الوصول الى نماذج قياسية مستقرة لتحديد العوامل المؤثرة على حجم الصادرات و الواردات السلعية في الجزائر خلال الفترة 1990- 2014 بإستخدام منهج التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ الغير المقيد ، توصل الباحث الى مجموعة من النتائج : وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات التابعة و المتغيرات المستقلة في جميع النماذج المقدرة ، وجود أثر إيجابي و معنوي لكل من النمو الاقتصادي و سعر الصرف الحقيقي و أسعار النفط الجزائري ، و حجم الإنتاج النفطي على الصادرات الجزائرية ، عدم وجود أثر لسعر الصرف الحقيقي و الاستثمار الحكومي و الخاص على الصادرات الغير النفطية ، بالنسبة للواردات الكلية فقد توصل الباحث الى أن النمو الاقتصادي و الأسعار النسبية هي المحددات الرئيسية لها .

3- دراسة للباحث Shahriyar Mukhtarov سنة 2019 ، بعنوان "The impact of foreign direct investment on exports in Jorden " ، قام الباحث بدراسة أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات بالأردن خلال الفترة 1980-2013 ، بإستخدام نموذج تصحيح الخطأ ARDL حيث قام الباحث بإدخال ثلاث متغيرات تفسيرية : الإستثمار الأجنبي المباشر ، إجمالي تكوين رأس المال ، سعر الصرف الحقيقي بالإضافة الى المتغير التابع نسبة الصادرات من السلع و الخدمات من إجمالي الناتج المحلي ، و قد توصل الباحث في دراسته الى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات ووجود أثر إيجابي و معنوي للإستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات من السلع و الخدمات في الأردن .

4- دراسة للباحث Erven Erdoğan Coşar سنة 2002 ، بعنوان " Price and Income Elastisties of Turkish Exports Demand A Panel Data Application " ، قام الباحث بدراسة سلوك الصادرات التركية نحو ستة دول (الولايات المتحدة الأمريكية ، ألمانيا ، المملكة

المتحدة ، هولندا، فرنسا ، إيطاليا) من خلال قياس أثر دخل هذه الدول و سعر الصرف الحقيقي على الصادرات التركية نحوها بإستخدام نماذج بيانات بانل ، وقد توصل الباحث الى وجود علاقة موجبة و معنوية بين دخل هذه الدول و الصادرات التركية نحوها ما عدا فرنسا ، ووجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي و الصادرات التركية للدول الستة ماعدا إيطاليا .

5- دراسة للباحث بلعز خير الدين بعنوان " التحديات الراهنة للتجارة العالمية و تأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف مع الإشارة الى حالة الجزائر" ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بسكرة ، 2014 ، حاول الباحث من خلال هذه الدراسة التطرق الى التحديات التي تواجه التجارة العالمية من تحديات تكمن في المتطلبات البيئية و الإتفاقيات التجارية الإقليمية و الأزمات الاقتصادية العالمية ، و قد توصل الى أن أن أغلب الاتفاقيات التجارية الإقليمية تعارض مبدأ المنظمة العالمية للتجارة ، و إلى أن تشكل الأزمات الاقتصادية العالمية المتعاقبة أهم عامل في تراجع حجم التجارة العالمية ، بالإضافة الى أنها توثر على دعم قطاع التجارة الخارجية للدول النامية.

فيما يخص دراستنا فسنحاول من خلالها استخدام منهج السلاسل الزمنية و المقطعية نماذج بيانات بانل في تقدير نموذج الصادرات في دول شمال افريقيا (الجزائر- المغرب – تونس – مصر) ، باستخدام الصادرات السلعية كمتغير تابع و ادخال المتغيرات المفسرة و المتمثلة في النمو الاقتصادي، سعر الصرف الحقيقي، و الاستثمار الأجنبي المباشر . و كذلك في تقدير نموذج الواردات باستخدام الواردات السلعية كمتغير تابع و ادخال المتغيرات المفسرة و المتمثلة في الدخل ، سعر الصرف الحقيقي ، و احتياطي الصرف الأجنبي .

المنهج المستخدم في البحث :

للإجابة على الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية و تحقيق أهداف البحث ، نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي عن طريق عرض و تحليل النظريات المفسرة للتجارة الخارجية و السياسات التجارية، بالإضافة إلى عرض ووصف أهم الإجراءات و التدابير المتخذة في دول شمال إفريقيا للإندماج في المنظومة التجارية العالمية و الإنفتاح على الاقتصاد العالمي ، ثم نستخدم المنهج التحليلي لدراسة و تحليل أداء و تطور التجارة الخارجية في دول شمال إفريقيا خلال فترة الدراسة ، ثم نعتمد على المنهج الكمي القياسي بإستخدام نماذج بيانات بانل في تقدير محددات الصادرات و محددات الواردات في الدول محل الدراسة خلال الفترة 1990-2017 .

حدود الدراسة :

الحدود الزمانية : حدد الإطار الزماني للدراسة في الفترة الممتدة من 1990 الى 2017 ، و قد تم تحديد هذه الفترة نظرا لما شهده الاقتصاد العالمي من تحولات و للتطور الكبير في التجارة الدولية خلال هذه الفترة .

الحدود المكانية : أما الإطار المكاني فسوف نقوم بهذه الدراسة على دول شمال إفريقيا و التي حددت في الجزائر- المغرب- تونس- مصر .

خطة البحث :

للإجابة على الإشكالية المطروحة و الإلمام بجوانب البحث سنقوم بتقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول ، حيث سنتناول في الفصل الأول الإطار النظري للتجارة الخارجية لذا قمنا بتقسيمه إلى أربعة مباحث يتناول المبحث الأول النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية ، و المبحث الثاني النظرية النيوكلاسيكية أما في المبحث الثالث سنتطرق إلى النظريات الحديثة للتجارة الخارجية ، و بالمبحث

الرابع سنتناول السياسات التجارية . أما الفصل الثاني سنحاول من خلاله التطرق إلى الإجراءات و التدابير المتخذة في دول شمال إفريقيا للإندماج في منظومة التجارة العالمية حيث سنقسمه إلى أربعة مباحث سنتناول بالمبحث الأول الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و في المبحث الثاني نقوم بدراسة الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ، و في المبحث الثالث نتطرق إلى الإتفاقيات التجارية بين الدول العربية ، أما بالمبحث الرابع سنتطرق إلى إتحاد المغرب العربي . أما الفصل الثالث فسنخصصه لدراسة تحليلية لتطور التجارة الخارجية بشقيها الصادرات و الواردات في دول شمال إفريقيا (الجزائر، المغرب، تونس، مصر) سنقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث نتناول في المبحث الأول تطور التجارة الخارجية في الجزائر ، في المبحث الثاني تطور التجارة الخارجية في المغرب، أما المبحث الثالث سنقوم بدراسة تحليلية لتطور التجارة الخارجية في تونس، و في المبحث الرابع إلى تحليل تطور التجارة الخارجية في مصر. أما في الفصل الرابع سنقوم بالنمذجة القياسية لمحددات الصادرات و محددات الواردات بإستخدام منهج بيانات بانل و سنقسم هذا الفصل على ثلاث مباحث ، بحيث نتناول في المبحث الأول مدخل نظري لبيانات بانل ، أما بالمبحث الثاني نقوم بتقدير نموذج محددات الصادرات و بالمبحث الثالث نقوم بتقدير نموذج محددات الواردات .

الفصل الأول

نظريات التجارة الخارجية و سياساتها

تمهيد :

تعبر التجارة الخارجية عن عملية التبادل التجاري للسلع و الخدمات بين الدول ، بحيث لها أهمية إقتصادية كبيرة فهي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية و في تطور و انتعاش الإقتصادات.

و جاءت عدة نظريات مفسرة لها حيث ترجع جذور هذه النظريات إلى النظرية الكلاسكية التي ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر ، بحيث جاءت النظرية الكلاسكية كرد فعل لأراء المذهب التجاري التي كانت سائدة في تلك الفترة و التي كانت تدعو إلى ضرورة فرض القيود على التجارة الخارجية من قبل الدولة قصد الحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة (الذهب و الفضة) بإعتبارها مقياسا للقوة الإقتصادية للدولة ، حيث دافع الكلاسيك عن حرية التجارة الخارجية مبينين أن القوة الاقتصادية للدولة لا تكمن فيما تملكه من معادن نفيسة فقط و إنما أيضا بقدرتها على الإنتاج .

كما تعتمد الدولة في مجال علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى على تطبيق نوعين من السياسات التجارية ، التي تتراوح مابين أوضاع تتميز بدرجة أكبر من الحرية و أخرى بدرجة أكبر من الحماية حسب طبيعة توجه الدول الاقتصادي .

المبحث الأول : النظرية الكلاسكية للتجارة الخارجية

ظهرت النظرية الكلاسكية للتجارة الخارجية في أواخر القرن الثامن عشرو أوائل القرن التاسع عشر، و التي جاءت كرد فعل عن أراء التجاريين التي كانت تسود في تلك الفترة والتي تمثلت في تقييد التجارة الخارجية ، حيث دافعت النظرية الكلاسكية عن حرية التجارة الخارجية ومبدأ التخصص الدولي و تقسيم العمل الدولي ، لذلك سوف نعرض من خلال هذا المبحث النظريات الكلاسكية حول التجارة الخارجية و المتمثلة في نظرية المزايا المطلقة لآدم سميث ، ونظرية النفقات النسبية لدفيد ريكاردو، و نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل .

المطلب الأول : نظرية المزايا المطلقة

إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو العالم الإقتصادي الشهير آدم سميث في كتابه المعروف ثروة الأمم الذي صدر عام 1776 ، حيث استخدم سميث مفهوم الفرق المطلق في التكاليف الإنتاجية بين الدول أو ما يعرف بمفهوم المزايا المطلقة[1].

أولا : عرض النظرية

بين آدم سميث في كتابه ثروة الأمم أن ثروة الأمة لا تقاس بقدرتها على تجميع المعادن النفيسة و لكن تقاس بقدرتها على الإنتاج ، و لذلك فان أي جهود تبذل لزيادة ثروة الأمة يجب أن تنصب

[1]– رشاد العصار ، حسام داوود ، عليان الشريف ، مصطفى سلمان ، التجارة الخارجية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، الأردن ، 2000، ص 21.

على زيادة قدرتها الإنتاجية ، وعليه إستنتج أن كل دولة تستفيد من التجارة الخارجية الحرة و ذلك من خلال تخصص كل دولة في إنتاج السلعة او السلع التي لها في إنتاجها ميزة مطلقة[1] .

إفترض آدم سميث أن كل دولة و تبعا لميزتها المطلقة يمكن أن تتخصص في انتاج سلعة واحدة أو مجموعة من السلع تكون تكلفة انتاجها أقل من تكلفة انتاج هذه السلع في الدول الأخرى ، ثم استبدال الفائض من انتاج هذه السلع بالفائض من انتاج الدول الأخرى من السلع الأخرى و التي تكون تكلفة انتاج هذه السلع فيها أقل تبعا لتمتع هذه الدول بميزة مطلقة في إنتاجها[2].

تقوم نظرية المزايا المطلقة على الفرضيات التالية :

- وجود دولتين فقط ، سلعتين فقط .
- التكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة ، يعني أن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد ، و بالتالي فان كلفة العمل تقيس كلفة الإنتاج الاجمالية[3].
- حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل البلد الواحد، و عدم إمكانية تنقلها من بلد للأخر[4] .

و لتوضيح رأي سميث نفترض وجود دولتين هما إنجلترا و البرتغال ، مفترضين أنهما ينتجان سلعتان هما المنسوجات و الخمور، كذلك نفترض أن تكلفة الإنتاج تقدر بساعات العمل المبذول في إنتاج السلعتين كما هو موضح في الجدول التالي .

---

[1]– مسعداوي يوسف ، دراسات في التجارة الخارجية ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2010، ص 22.

[2]– نداء محمد الصوص ، التجارة الخارجية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008، ص17.

[3]– رشاد العصار ، حسام داوود ، عليان الشريف ، مصطفى سلمان ، مرجع سابق ، ص 21.

[4]– مسعداوي يوسف ، مرجع سابق ، ص21 .

الجدول رقم (01) : تكلفة الإنتاج المقدرة بساعات العمل بين إنجلترا و البرتغال وفقا لنظرية المزايا المطلقة

السلعة / الدولة	لوحدة من المنسوجات	لوحدة من الخمور
إنجلترا	100	120
البرتغال	110	80

المصدر : رشاد العصار، حسام داوود ،عليان الشريف ، مصطفى سلمان، التجارة الخارجية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، الأردن ، 2000،ص21

من خلال المثال يتضح أن إنجلترا تحتاج الى 100 ساعة من العمل لإنتاج وحدة من المنسوجات، و لكن تحتاج ل 120ساعة من العمل لإنتاج وحدة واحدة من الخمور ، أما البرتغال تحتاج الى 110 ساعة من العمل لإنتاج وحدة واحدة من المنسوجات و الى 80 ساعة لانتاج وحدة من الخمور.

نستنتج من ذلك أن إنجلترا تتمتع بميزة مطلقة في انتاج المنسوجات ، حيث أن الوحدة من المنسوجات تحتاج الى عدد أقل من ساعات العمل مقارنة بالبرتغال ، و من ناحية أخرى فان البرتغال تتمتع بميزة مطلقة في انتاج الخمور ، حيث تحتاج الى عدد أقل من ساعات العمل مقارنة بإنجلترا.

و هكذا فان هناك فرص لقيام التجارة بين البرتغال و إنجلترا ، ووفقا لادم سميث فإن كل دولة يجب أن تتخصص في إنتاج و تصدير السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة ، أي التي تنتجها بتكلفة

مطلقة أقل و التي تكون مقدرة بساعات العمل ، معنى ذلك أن إنجلترا تتخصص في انتاج و تصدير المنسوجات و البرتغال تتخصص في انتاج و تصدير الخمور[1].

ثانيا : تقييم النظرية

لم يعرف آدم سميث ثروة الأمة بقدرتها على تراكم الأرصدة الدولية و المعادن النفيسة كما عرفها التجاريين ، بل عرفها بقدرتها على انتاج السلع و الخدمات ، و بالتالي يجب عليها أن تبحث عن السبل تمكنها من زيادة القدرة الإنتاجية ، وهذا لايتم الا عن طريق ترك الحرية الاقتصادية للأفراد،و أن دور الدولة يتمثل في تهيئة بيئة اقتصادية حتى تعمل الأسواق بصورة تنافسية .[2]

ويرى آدم سميث أن التجارة الخارجية تقوم بوظيفتين هامتين فهي أولا تخلق مجالا لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي و تستبدله بشيئ اخر ذي نفع أكبر، وهي ثانيا تتغلب على ضيق السوق المحلي، وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل الى أقصاه و ترفع من إنتاجية البلد المتاجرة وذلك عن طريق اتساع حجم السوق.

إن اعتقاد آدم سميث بأن التفوق المطلق كأساس للتخصص الدولي فقط يؤخذ عليه أنه لا يبين السبيل للدول التي لا تتمتع بأي مزايا مطلقة ، فكيف يمكن للدول التي لا تحظى بأي تفوق مطلق في انتاج أي سلعة دفع قيمة وارداتها من الدول ذات التفوق المطلق طالما ليست لديها القدرة على التصدير؟ و بالمثل ماذا يكون عليه الأمر عندما تستطيع دولة أن تنتج أية سلعة بنفقات أقل من دولة أخرى؟ هل ستقوم تجارة عندئذ ؟ ان ذلك يعني اتجاه الدول التي لا تتمتع بأية ميزة مطلقة الى

---

[1]– ميراندا زغلول رزق ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق، مصر، 2010 ، ص20 .

[2]– صواليلي صدر الدين ، النمو و التجارة الدولية في الدول النامية ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2005، ص61 .

الانعزال عن التجارة الخارجية لضعف مقدرتها عن الدفع ، و في نفس الوقت عدم إيجاد أسواق للدول التي لديها تفوق مطلق لتصريف فائض انتاجها مما يؤدي في النهاية الى انكماش التجارة الخارجية[1].

المطلب الثاني : نظرية المزايا النسبية

بعض الدول لا تكون لديها أي ميزة مطلقة في الإنتاج أي سلعة من السلعتين و ذلك بسبب ظروفها الاقتصادية و إستخدامها طرق غير كفؤة في الإنتاج أو لغيرها من الأسباب [2] . و بالتالي تكون للدولة الأخرى ميزة مطلقة بإنتاج السلعتين ، هل ستظل التجارة الخارجية ممكنة بين الدولتين؟ و هل سيتحقق مكاسب متبادلة للدولتين من قيام التجارة الخارجية ؟ ان نظرية المزايا المطلقة لآدم سميث لم توضح ذلك و تفسره ، حتى جاءت بعد ذلك نظرية المزايا النسبية لديفيد ريكاردو سنة 1817 و ذلك في كتابه الشهير "مبادئ الاقتصاد السياسي و الضرائب" لتؤكد حتى و ان كانت لدولة ميزة مطلقة في انتاج السلعتين يمكن قيام التجارة الخارجية بينها و بين دولة أخرى التي لا تملك أي ميزة مطلقة لإنتاج أي سلعة[3].

أولا : عرض النظرية

طبقا لهذه النظرية فإن ريكاردو يؤكد أن كل البلدان لها المنفعة في المشاركة في التجارة الخارجية ، و لا يعتمد على تقييم النفقة بالنقود بل بكمية عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج وحدة من السلعة ، باعتبار أن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد، و قد استعرض ريكاردو ماذهب اليه ادم سميث أن التجارة بين الدولتين ستعود بالفائدة عليهما اذا كان لاحداهما ميزة مطلقة على الأخرى في

---

[1]– زينب حسن عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الفتح للطباعة و النشر ، مصر ، 2003 ، ص 15.

[2]– نداء محمد الصوص ، مرجع سابق، ص21.

[3]– السيد محمد أحمد السيرتي ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 34 .

انتاج احدى السلعتين محل التبادل و كانت للدولة الأخرى ميزة مطلقة على الدولة الأولى في إنتاج السلعة الثانية ، و أوضح أنه ستوجد فائدة لكل من الدولتين في التجارة الخارجية حتى و لو كانت لأحد الدولتين ميزة مطلقة على الأخرى في انتاج السلعتين ، و هكذا فإن التخصص الدولي و قيام التجارة الخارجية لا يتوقف على مقارنة الميزة المطلقة للدولتين في إنتاج السلعة الواحدة ، و إنما مقارنة الميزة النسبية للدولتين لإنتاج السلعتين[1].

و نستطيع توضيح نظرية ريكاردو بالمثال التالي الذي إعتمد عليه ريكاردو في نظريته حيث افترض وجود دولتين فقط هما إنجلترا و البرتغال ، كل منهما يقوم بإنتاج سلعتين فقط هما المنسوجات و الخمور، حيث اعتمد على أن العمل هو العنصر الوحيد الذي يقيس قيم السلع أي تقاس تكلفة السلع بساعات أو وحدات العمل المبذول فيها ، كما افترض ريكاردو بأن انتاج وحدة المنسوجات تحتاج الى 100 ساعة عمل في إنجلترا والى 90 ساعة عمل في البرتغال ، في حين أن انتاج وحدة من الخمور تحتاج الى 120ساعة في إنجلترا و الى 80 ساعة عمل في البرتغال[2].

يمكن توضيح هذا المثال من خلال الجدول التالي :

---

[1]– جمال الدين لعويسات ، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر، 2000 ، ص 25.

[2]– السيد محمد أحمد السيرتي ، مرجع سابق، ص31.

الجدول رقم (02) : تكلفة الإنتاج المقدرة بساعات العمل بين إنجلترا و البرتغال وفقا لنظرية المزايا النسبية

السلعة / الدولة	الوحدة من المنسوجات	الوحدة من الخمور
إنجلترا	100	120
البرتغال	90	80

المصدر : السيد محمد أحمد السيرتي ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر، الاسكندرية، مصر، 2009، ، ص31 .

نلاحظ من خلال الجدول أن البرتغال لها ميزة مطلقة في انتاج السلعتين و لكن ريكاردو يؤكد على أن التجارة يمكن أن تقوم بينهما ، حيث تتمتع الدولة بميزة نسبية في انتاج سلعة ما استطاعت انتاجها بتكلفة أقل نسبيا مقارنة بالسلعة الأخرى .

و يلاحظ أن تكلفة الوحدة المنتجة من المنسوجات في إنجلترا تعادل 83% من تكلفة الوحدة المنتجة من الخمور(تكلفة إنتاج وحدة من المنسوجات/تكلفة الوحدة المنتجة من الخمور= 120/100 = 0.83) ، و أن تكلفة الوحدة المنتجة من الخمور تعادل 120% من تكلفة الوحدة المنتجة من المنسوجات (تكلفة إنتاج الوحدة من الخمور/تكلفة إنتاج الوحدة من المنسوجات = 100/120 = 1.2) و هذا يعني أن المنسوجات أرخص نسبيا بالنسبة للخمور في إنجلترا أما في البرتغال فتعادل تكلفة الوحدة المنتجة من المنسوجات 112.5% من تكلفة الوحدة المنتجة من الخمور (تكلفة انتاج الوحدة من المنسوجات في البرتغال/تكلفة إنتاج الوحدة من الخمور في البرتغال = 80/90 = 1.25)،

بينما تكلفة الوحدة المنتجة من الخمور في البرتغال تعادل 89% من تكلفة الوحدة المنتجة من المنسوجات ، و هذا يعني أن الخمور أرخص نسبيا من المنسوجات في البرتغال .

و يتضح مما سبق أنه يوجد اختلاف في المزايا النسبية بين الدولتين، لذلك تقوم بينهما تجارة خارجية ، حيث تتخصص إنجلترا في انتاج وحدتين من المنسوجات و تتخصص البرتغال في انتاج وحدتين من الخمور و يتم التبادل الدولي بينهما على أساس وحدة بوحدة ، ومن ثم يتحقق مكسب من قيام التجارة الخارجية لكل من الدوليتين[1]. بذلك تستطيع إنجلترا بمائة ساعة عمل أن تحصل على منتج اعتاد أن يكلفها 120 ساعة عمل ، و بالمثل تحصل البرتغال ب 80 ساعة عمل على ما كان يكلفها 90 ساعة عمل في الداخل، و بذلك تستفيد الدولتين نتيجة لقيام التجارة بينهما.

ثانيا : تقييم النظرية

وفقا لهذه النظرية فإن الشرط الضروري و الكافي لقيام تبادل تجاري بين دولتين تنتجان سلعتين ذاتها هو أن تختلف النفقات النسبية لإنتاج هاته السلعتين بين الدولتين ، وعند توافر هذا الشرط فسيكون من مصلحة كل دولة في انتاج تلك السلعة التي تتمتع فيها بنفقة نسبية أقل ، أو بميزة نسبية أكبر مقارنة بالدولة الأخرى[2] .

على الرغم من التطور الذي حققته نظرية المزايا النسبية في مجال التجارة الخارجية الا انها واجهت العديد من الانتقادات أهمها :

- إفترضت النظرية أن عرض عناصر الإنتاج تتمتع بقدرة تامة على الحركة داخل البلاد أي أنه من السهل تحويل عناصر الإنتاج الى السلع التي تعود على البلد بأكبر فائدة ، الا أن

---

[1]– السيد محمد أحمد السيرتي ، مرجع سابق ، ص34.

[2]– زينب حسن عوض الله ، مرجع سابق ، ص19.

الواقع لا يؤيد هذا الرأي اذ توجد العديد من الصعوبات التي تحول دون حركة انتقال عناصر الإنتاج من نشاط الى اخر[1].

- تفترض هذه النظرية أن التكاليف النسبية ثابتة ، بينما في الواقع يمكن أن تكون هذه التكاليف متزايدة أو متناقصة[2].
- تغفل هذه النظرية نفقة النقل و هي من الأهمية بحيث لا يمكن اهمالها ، إضافة إلى ذلك تقوم هذه النظرية أساسا على نظرية العمل في القيمة والتي هي غير مطابقة للواقع[3].

المطلب الثالث : نظرية القيم الدولية

ترجع هذه النظرية إلى جون ستيوارت ميل الذي يرجع اليه الفضل في استكمال تحليل ريكاردو، الذي وضح حدود منطقة التبادل التجاري بين الدولتين و لكنه لم يجب على السؤال الاتي : في أي منطقة يستقر فعلا معدل التبادل الدولي ؟

أولا : عرض النظرية

عجز ريكاردو عن السير في نظريته ليحدد معدلات التبادل الدولي ، و لذلك حلل جون ستيوارت ميل الكيفية التي تتوزع بها فوائد التقسيم الدولي للعمل بين الدول التي تتمتع بميزات نسبية في انتاج سلع معينة و تتخصص فيها و تتبادلها بسلع أخرى لا تتمتع في انتاجها بميزات نسبية [4].

---

[1]– أشرف أحمد العدلي ، التجارة الدولية ، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، مصر، 2006 ، ص28 .

[2]– مسعداوي يوسف ، مرجع سابق ، ص 37.

[3]– زينب حسن عوض الله ، مرجع سابق ، ص 20.

[4]– دليلة بوطالب ، الانفتاح التجاري و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1980–2013) ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان ، 2014 ، ص 12.

حيث اكتفى ريكاردو في عرضه لنظرية النفقات النسبية بأن التخصص الدولي يعود بالفائدة على البلدين طالما معدل التبادل الدولي يقع بين الحد الأدنى و الحد الأقصى لثمن احدى السلعتين بالنسبة للأخرى ، و لم يوضح القوى التي تعمل على تحديد هذا المعدل مما ينطوي على عجز في نظريته[1]. لذلك وجه جون ستيوارت ميل اهتمامه لتحديد معدل التبادل الدولي.

يتوقف تحديد معدل التبادل الدولي حسب جون ستيوارت ميل على قوة طلب الدولة على ناتج الدولة الأخرى و مرونة هذا الطلب ، و لكن كيف يتحدد معدل التبادل الدولي هذا؟ . تتلخص نظرية ميل في أن معدلات التبادل للسلعتين الممكنة بين الدولتين تتحدد بحدين : الحد الأول هو معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الأولى ، و الحد الثاني هو معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الثانية، و في داخل هذه المنطقة يتوقف معدل التبادل الفعلي للسلعتين ما بين الدولتين على حال طلب كل دولة من الدولتين على السلعة التي تنتجها الدولة الأخرى وهذا ما يعرف بمبدأ الطلب المتبادل [2].

ثانيا : تقييم النظرية

جوهر فكرة الطلب المتبادل ، هو أن عرض طرفي المبادلة للسلعة التي ينتجها أن هو في الواقع إلا طلبه على السلعة التي ينتجها الطرف الاخر ، كذلك فان عرض الطرف الاخر للسلعة التي ينتجها ان هو في الواقع الا طلبه على السلعة التي ينتجها الطرف الأول .

و لقد إبتعدت هذه النظرية عن الواقع حين افترضت تكافؤ أطراف المبادلة، فاذا ماكان التبادل الدولي يتم بين دول غير متكافئة فمن المحتمل ألا يكون للطلب المتبادل أي دور يذكر في تحديد

---

[1]– محمد عبد العزيز عجمية ، الاقتصاد الدولي دراسة نظرية و تطبيقية ، الدار الجامعية المصرية ، الإسكندرية ، مصر ، 2000 ، ص23.

[2]– زينب حسن عوض الله ، مرجع سابق ، ص 22.

نسبة التبادل الدولي حيث في وسع الدولة الكبرى أن تملي شروطها ، كما أن اشتراط التكافؤ بين قيم صادرات و واردات كل من الدولتين لتحقيق استقرار معدل التبادل الدولي يعد قيدا على النظرية، فما حقيقة وجود فائض أو عجز في الميزان التجاري الخاص بسلعة واحدة معينة أو مجموعة من السلع[1].

المبحث الثاني : النظرية النيوكلاسكية للتجارة الخارجية

تقوم النظرية النيوكلاسكية على فكرة العمل في القيمة ، فقيمة كل سلعة تقاس بما تستغرقه من ساعات العمل ، و ان كان يصعب التسليم بهذا الرأي ذلك أن قيمة السلعة لا تتحدد فقط بكمية العمل المبذول في انتاجها بل تدخل باقي عناصر الإنتاج في القيمة مثل عنصر الأرض و عنصر لرأس المال و عنصر التنظيم[2] .

المطلب الأول : نظرية تكلفة الفرصة البديلة

حاول الاقتصادي جونفرد هابرلر إعادة عرض نظرية التكاليف النسبية متخليا عن نظرية العمل في تحديد القيمة ، مستخدما ما يسمى تكلفة الفرصة البديلة .

أولا : عرض النظرية

حسب هذه النظرية العمل ليس هو عنصر الوحيد للإنتاج ، فهناك أيضا الأرض و رأس المال ، كما أن العمل ليس متجانسا ، من هنا اعتبر هابرلر أن تكلفة انتاج سلعة معينة لا تقاس بكمية العمل

---

[1]– زينب حسن عوض الله ، مرجع سابق ، ص26.

[2] – طارق فاروق الحصري ، الاقتصاد الدولي ، المكتبة العصرية ، مصر ، 2010، ص 12.

التي بذلت في انتاجها [1]،وانما بمقدار كمية السلعة الثانية التي يضحى بها و ذلك من أجل تحرير كمية كافية من الموارد الاقتصادية لانتاج وحدة إضافية من السلعة الأولى [2].

فان تكلفة الفرصة البديلة تعني هي مقدار ما نضحي به من أحد السلع مقابل الحصول على وحدة إضافية من السلعة الأخرى دون الحاجة الى أي افتراضات خاصة بشأن عنصر العمل و الذي يستخدم كأي عنصر انتاجي أخر، في هذه الحالة فان الدولة التي تتمتع بانخفاض في تكلفة الفرصة البديلة لأحد السلع فانها تتمتع بميزة نسبية في انتاجها [3].

ثانيا : تقييم النظرية

حسب هابرلر فان تكلفة الفرصة البديلة تسمح بمقارنة المزايا التي يتمتع بها بلد معين في انتاج سلعة معينة مقارنة بالمزايا التي يتحصل عليها عند انتاج سلعة أخرى ، في هذه الحالة يمكن أن نقارن نفقة استبدال جميع السلع بالنسبة للسلعة النموذجية التي نستخدمها ، تتناسب أثمان السلع داخل كل دولة مع نفقات استبدال هذه السلع ، و بالتالي فان البلد الذي يتمتع بميزة نسبية في انتاج أحد السلع التي ينتجها يمكن له أن يحقق الكسب من التجارة الخارجية .

إلا أن هذه النظرية لم تحدد سبب اختلاف النفقات النسبية بين الدول إضافة الى ذلك لم تحدد هذه النظرية سبب استقرار الأسعار في نقطة معينة[4].

---

[1]– محمد دياب ، التجارة الدولية في عصر العولمة ، دار المنهل اللبناني للدراسات و التوثيق ، الطبعة الأولى ، لبنان ، 2010 ، ص 109.

[2] – علي عبد الفتاح أبو شرارة، الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات، دار المسيرة ، عمان ،الأردن، 2007 ، ص 45.

[3]– محمد سيد عابد ، التجارة الدولية ، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية ، الإسكندرية ، مصر، 1999 ، ص 62.

[4]– صواليلي صدر الدين ، مرجع سابق ، ص 67 .

المطلب الثاني : نظرية هكشر– أوليين

اقتصرت النظرية الكلاسكية في تفسير قيام التجارة الخارجية الى قانون التكاليف النسبية حيث أن ما يدعو الى قيام التجارة الخارجية بين الدول هو اختلاف التكاليف النسبية ، الا أنها لم تتعرض الى أسباب اختلاف التكاليف بين الدول[1].

تعد نظرية هكشر– أوليين امتدادا لنظرية النفقات النسبية ذلك لأن نظرية النفقات النسبية فسرت سبب قيام التجارة الخارجية و أرجعت ذلك الى اختلاف النفقات النسبية لانتاج السلع ، أما نظرية هكشر– أولين فإنها توضح تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية للسلع المختلفة [2].

أولا : عرض النظرية و تقييمها

1– عرض نظرية هكشر– أولين

ترجع هذه النظرية الى العالم السويدي إيلي هكشر و الذي شرحها و فصلها تلميذه بريتل أولين ، لذا تعرف بنظرية هكشر– أوليين ، تقدم هذه النظرية تفسيرا جديدا لقيام التبادل بين الدول ، فلا يكفي أن نفسر هذا التبادل باختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع في الدول المختلفة ، و انما يتعين معرفة سبب هذا التفاوت في النفقات النسبية بين الدولة و أخرى[3].

فقد أرجع هكشر أسباب اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلعة من دولة الى أخرى إلى الفرضين التاليين :

---

[1]– مسعداوي يوسف ، مرجع سابق ، ص45.

[2]– السيد محمد أحمد السيرتي ، مرجع سابق ، ص 85.

[3]– طارق فاروق الحصري ، مرجع سابق ،ص 15.

- اختلاف درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة ، نظرا لأن عناصر الإنتاج لا تتوافر بنفس الدرجة في جميع الدول فيترتب على ذلك تفاوت عناصر الانتاج بين الدول ، الأمر الذي سبب اختلاف أسعار هذه العناصر من دولة الى أخرى ، و يتسبب ذلك في اختلاف تكاليف الإنتاج النسبية من دولة الى الأخرى .
- اختلاف طرق إنتاج السلع المختلفة بمعنى أن انتاج السلع المختلفة يحتاج الى كميات مختلفة من عناصر الإنتاج ، و بناءا على هذا يقرر هكشر أن كل سلعة يتم انتاجها بطريقة إنتاجية تختلف عن السلعة الأخرى[1] .

فحسب هكشر هناك بعض السلع يحتاج انتاجها الى كميات أكبر من العمل تسمى سلع كثيفة العمل ، فالدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل تتخصص في انتاج و تصدير السلع كثيفة العمل مثل الصناعات الخفيفة ، و الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في رأس المال تتخصص في انتاج و تصدير السلع كثيفة رأس المال مثل الصناعات الثقيلة، و الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر الأرض تتخصص في انتاج سلع كثيفة الأرض مثل السلع الزراعية.

عقب أولين على الفرض الثاني بقوله أنه من الطبيعي أن تمزج عناصر الإنتاج بنسب مختلفة للسلع المختلفة ، و لكن دالة الإنتاج للسلعة الواحدة يجب أن تكون متطابقة في أي مكان في العالم، و تعتبر هذه الإضافة لأولين شرطا أساسيا لصحة النظرية.

فقد ركز هكشر على جانب العرض في تفسيره لأسباب اختلاف النفقات النسبية أو المزايا النسبية كأساس للتجارة الدولية و قام أوليين بالموافقة على التفسيرات و تنقيحها [2] . حيث يرى أولين أن قيام

---

[1]– السيد محمد أحمد السيرتي ، مرجع سابق ، ص76–77.

[2]– علي عبد الفتاح أبو شرارة، مرجع سابق ، ص 113.

التجارة الخارجية يجب أن يفسر بالاختلافات في الأسعار النسبية بدلا من النفقات النسبية ، فالأسعار تعكس ظروف الطلب و العرض لذلك ظرورة أخذ ظروف الطلب في الاعتبار و التي يمكن تحديدها بعاملين أساسيين هما : – أذواق المستهلكين – دخول المستهلكين بحيث يفترض تماثل الأذواق في البلد الواحد و قد تكون كذلك في باقي دول العالم. و بالتالي يقرر أوليين أن أذواق المستهلكين تؤثر في الأسعار النسبية بنفس الدرجة التي تؤثر فيها الوفرة أو الندرة لعناصر الإنتاج[1].

2– تقييم نظرية هكشر– أوليين

لا شك أن نظرية هكشر– أوليين قد سارت بالأدب الاقتصادي في مجال التجارة الخارجية خطوة أبعد من النظرية الكلاسكية من خلال مجهوداتها في البحث عن أسباب اختلاف النفقات النسبية ، الا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات تتمثل أهمها فيمايلي[2]:

- ان النظرية تعتمد على الاختلاف الكمي لعناصر الإنتاج أي على درجة الوفرة أو الندرة لهذه العناصر مغفلة بذلك الفروق النوعية لعناصر الإنتاج .
- إشتركت نظرية هكشر– أوليين مع النظرية الكلاسكية في اهمالها لانتقال عناصر الإنتاج دوليا فمن غير الممكن تجاهل أثر حركتي عنصر العمل و رأس المال دوليا على النشاط الاقتصادي عامة و التبادل الدولي خاصة.
- تنص النظرية على ضرورة تماثل دالة الإنتاج للسلعة الواحدة بين الدول ، الا أن هذا الافتراض لا يتفق مع الواقع، مايعني أنها ألغت دور البحث و التطوير و التكنلوجيا .

---

[1]– السيد محمد أحمد السيرتي ، مرجع سابق ، ص80.

[2]– محمد عبد العزيز بن عجمية ، مدحت محمد العقاد ، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية، مصر ، 1989 ، ص294.

- تتميز نظرية هكشر– أوليين بالطابع السكوني غير أن الأصل في الواقع هو التطور الذي يتم بشكل ديناميكي فقد نصف في مرحلة معينة وضع بأنه يحقق ميزة نسبية ، لكن استمرار هذا الوضع أمر غير متصور واقعيا ، فتغير الميزة النسبية أمر لم تستطيع هذه النظرية إيجاد إجابة له.

ثانيا : الاختبار التجريبي لنظرية هكشر– أوليين

قام الاقتصادي ليونتيف (إقتصادي أمريكي من أصل روسي) بتطبيق اختبار نظرية هكشر– أوليين على صادرات و واردات الولايات المتحدة الأمريكية، لمعرفة ما اذا كانت تجارتها الخارجية تتفق مع هذه النظرية ، على أساس أن هذه الدولة تتمتع بوفرة في رأس المال و ندرة في عنصر العمل [1] .

1– لغز ليونتيف

في سنة 1952 قام الإقتصادي واسيلي ليونيتيف باختبار صحة نظرية هكشر–أولين ، و ذلك عن طريق استخدام بيانات عن الاقتصاد الأمريكي لسنة 1947 ، هذه البيانات تضمنت المدخلات من عنصر رأس المال و عنصر العمل اللازمة لإنتاج ماقيمته مليون دولار أمريكي من الصادرات الأمريكية ، بما أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال ، فانه وفقا لنظرية هكشر–أولين من المتوقع أن يكون هيكل صادراتها مكون من سلع كثيفة رأس المال و في المقابل وارداتها تتضمن سلع كثيفة العمل ، و لكي يتأكد من صحة هذا التوقع فانه احتاج الى بيانات عن كثافة رأس المال و العمل في هيكل صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية [2]، و الجدول

[1] -Jacques Cedras , Nicole Poroquet , Théorie de l'Echange International , Dalloz , Paris ,1975,p33.

[2] - Réné Sandréto. **, op cit, p82**

التالي يقدم مدخلات رأس المال و مدخلات العمل اللازمة لإنتاج ماقيمته مليون دولار أمريكي من الصادرات و بدائل الواردات(السلع التي يتم انتاجها في الولايات المتحدة الأمريكية و في نفس الوقت يتم استيرادها) .

جدول رقم(03): كمية العمل اللازمة و رأس المال اللازمة لإنتاج ماقيمته مليون دولار من الصادرات و الواردات

	الصادرات الأمريكية	الواردات الأمريكية
رأس المال	255 ألف دولار أمريكي	309مليون دولار أمريكي
العمل	182313عامل	170004عامل

Source : Réné Sandréto. , le Commerce International , Edition Dunod , 1ere édition, paris , France, 1995, p83 .

من خلال الجدول نلاحظ أن هذه النتائج تتعارض تماما مع نظرية هكشر– أوليين ، حيث نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تصدر سلع كثيفة العمل و تستورد سلع كثيفة رأس المال ، و كان هذا عكس الاعتقاد الشائع و ما تنبأ به نموذج هكشر– أوليين و أصبح هذا ما يعرف بلغز ليونتيف ، لأن ليونتيف حاول أن يجعل نتائج الدراسة التي قام بها مقبولة بدلا من أن يرفض نموذج هكشر– أوليين .

2– تفسير لغز ليونتيف

ظهرت عدة تفسيرات للغز ليونتيف و فيمايلي نستعرض أهمها :

- سنة 1947 كانت سنة متحيزة بسبب إنتاجية العامل الأمريكي كانت ثلاثة أضعاف العامل الأجنبي بمعنى أن أمريكا كانت في الحقيقية دولة وفيرة عنصر العمل و ليس عنصر رأس المال، و ذلك بمضاعفة عدد العمال ثلاثة مرات ، و لذلك كان من الطبيعي أن تصدر سلعا كثيفة العمل و تستورد سلع كثيفة رأس المال ، هذا التفسير لم يكن يكن مقبولا لأنه إذا كانت إنتاجية العامل الأمريكي ثلاثة أمثال إنتاجية العامل الأجنبي ، فان إنتاجية رأس المال الأمريكي أيضا ستكون ثلاثة أمثال إنتاجية رأس المال الأجنبي[1].
- هناك تفسير اخر للغز ليونتيف بأن أذواق المستهلكين في أمريكا تتميز و تحيز بشدة شراء السلع كثيفة رأس المال، فإنه لا يبقى فائض للتصدير و تقوم بإستيرادها من الخارج ، و لذا فإنها قد تصدر سلع كثيفة العمل بدلا من تصدير سلعة الميزة النسبية ، و بذلك يمكن تفسير المعضلة على أساس رغبة المستهلكين في الولايات المتحدة الأمريكية في الاستهلاك المزيد من السلع كثيفة رأس المال مما يقودها الى إستيرادها من باقي العالم بالرغم من إمتلاكها الكثير من رأس المال بالنسبة لكل عامل [2].
- قد حاول Travis في دراسة عام 1971 تفسير لغز ليونتيف من خلال سياسة التعريفة الجمركية الأمريكية ، و التي لوحظ تشددها في مواجهة الواردات كثيفة العمل، فقد كانت أكثر الصناعات احتياجا للحماية في أمريكا هي الصناعات كثيفة العمل ، الأمر الذي حد من تدفق الواردات كثيفة العمل الى أمريكا أما الصناعات كثيفة رأس المال فهي صناعات لا تحتاج الى حماية ، ومن ثم لم تتحيز السياسة التجارية الأمريكية ضدها الأمر الذي أدى إلى تدفقها بشكل أسهل من الصناعات كثيفة العمل[3] .

---

[1]– محمد سيد عابد ، مرجع سابق ، ص159.

[2]– مسعداوي يوسف ، مرجع سابق، ص52

[3]– نفس المرجع ، ص53.

- و من أهم مصادر التحيز في دراسة ليونتيف إستخدامه الكميات العينية لرأس المال مثل الماكنات و الألات و المباني ...الخ ، و تجاهله لرأس المال البشري، فعند إضافة رأس المال البشري الى رأس المال العيني فإنه يمكن سلع الصادرات الأمريكية من أن تكون أكثر كثافة برأس المال نسبيا من سلع بدائل الواردات.
- حدوث حالة إنعكاس كثافة عوامل الإنتاج لكي نستطيع تحديد لماذا و متى تظهر حالة انعكاس كثافة عوامل الإنتاج علينا أن نستخدم مفهوم مرونة إحلال العناصر الإنتاجية محل بعضها بعضا في العملية الإنتاجية و بالتالي قد تتحول السلعة من سلعة كثيفة العمل الى سلعة كثيفة رأس المال و العكس ، و عندما تحدث حالة انعكاس كثافة عوامل الإنتاج فان نظرية هكشر–أولين تفقد استمراريتها و تصبح عاجزة عن التطبيق في التجارة الدولية[1].

المطلب الثالث : تأثير قيام التجارة الخارجية على عناصر الإنتاج

يحتوي المنطق الافتراضي النظري لنموذج هكشر–أولين بالنسبة لعناصر الإنتاج على أن الحركة الغير المقيدة للسلع تنعكس على أسعار عناصر الإنتاج ، حيث تقوم هذه النظرية على أن كل بلد سيتخصص في انتاج السلعة الكثيفة في استخدام عنصر الإنتاج الأكثر وفرة و الذي يكون ثمنه منخفضا ، و تعتمد على العالم الخارجي بالنسبة للسلع التي تتميز بندرة في عنصر انتاجها و الذي يكون ثمنه مرتفعا ، و بقيام التجارة الخارجية فان الطلب على عنصر الإنتاج الأكثر وفرة يزيد، بينما ينخفض الطلب على العنصر الأقل وفرة ، و يترتب على ذلك اتجاه ثمن

[1]– علي عبد الفتاح أبو شرارة ، مرجع سابق، ص 133–135.

العنصر الوفير إلى الارتفاع و إتجاه ثمن العنصر النادر إلى الانخفاض ، و بالتالي فهناك اتجاه التعادل الجزئي على الأقل بين عناصر الإنتاج المتفاوتة[1].

أولا : نظرية ستوبلر– سامولسون

وضعت هذه النظرية عام 1941 وهي تربط بين سعر السلع و دخول عوامل الإنتاج ، حيث بالنسبة لهذه النظرية فان التبادل الدولي يؤدي إلى تعادل الأسعار النسبية ، فان التبادل الدولي يرفع من الأسعار النسبية للسلعة المصدرة ذات الاستعمال الكثيف للعامل المتوفر نسبيا [2]، نظرا لزيادة الطلب على عنصر الإنتاج الوفير نسبيا الداخل في انتاج هذه السلعة ، و بالتالي كلما كان عنصر ما كثيف في انتاج السلع المصدرة كلما كان له الحظ في الربح من التجارة الخارجية، أما عن الحالة الأخرى و التي يكون عنصر الإنتاج النادر نسبيا في انتاج هذه السلع منخفض نسبيا، فذلك مرده إلى تراجع الطلب على هذا العنصر كونه خاضع للمنافسة من طرف الواردات، ومنه فان التغير في الطلب على تلك العناصر يقود إلى تغيير العائد المدفوع لكل عنصر و بالتالي تؤثر التجارة الخارجية على توزيع الدخل [3].و يمكن أن نبين إعادة توزيع الدخل في الشكل التالي:

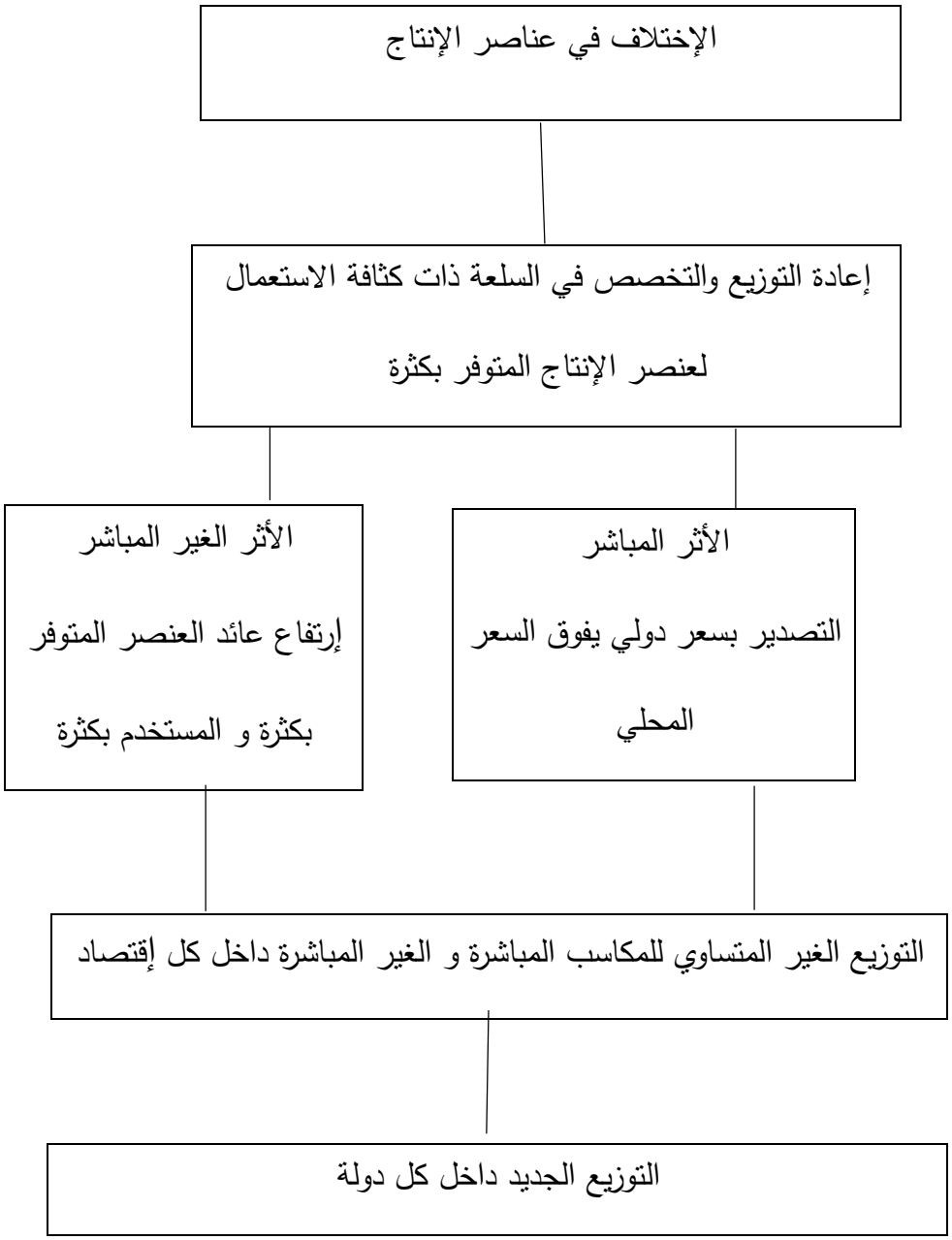
---

[1] – بلقالة إبراهيم ،اليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الشلف، 2017 ، ص15 .

[2]– دليلة بوطالب ، مرجع سابق ، ص22 .

[3]– بوشنافة رضا ، نموذج قياسي مقترح لتقدير محددات التجارة الخارجية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق 1990–2014،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،جامعة البليدة 2 ، 2015، ص 39 .

الشكل رقم (01) :إعادة توزيع الدخل عند نظرية ساموسلسون– ستولبر



Source : Alain Samuelson , Economie Internationale Contemporaine ,Aspect Réels et monétaires, Dalloz , Paris, 1993,p87

ثانيا : نظرية هكشر –أولين – ساموسلسون

طور الإقتصادي الأمريكي ساموسلسون نظرية هكشر–أولين و التي عرفت بنظرية هكشر –أولين ساموسلسون أو نظرية تعادل أسعار عناصر الإنتاج حيث تشير هذه النظرية إلى أنه اذا توافرت التجارة الحرة بين الدول فان الفوارق بين أسعار السلع ستتقلص الى حد كبير و تجعلها متساوية و بذلك

تتعادل أسعار عناصر الإنتاج الموظفة في انتاج هذه السلع ، فالنظرية تؤكد على أنه في حال تجانس عناصر الإنتاج ووجود منافسة كاملة و حرية انتقال السلع والخدمات فان ذلك سوف يؤدي الى احداث التساوي التام للأسعار النسبية ، ذلك أن الاختلافات النسبية للعناصر الإنتاجية و اختلاف الأسعار النسبية للسلع واستمرار توسع نطاق التجارة الخارجية يعمل على تخفيض اختلافات أسعار العناصر بين الدول و يستمر توسع التجارة الى أن تتساوى الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج [1].

المبحث الثالث : النظريات الحديثة للتجارة الخارجية

المطلب الأول : نظرية الطلب الممثل

ترجع هذه النظرية إلى الإقتصادي السويدي ستافان ليندر و التي تفسر قيام و تطور التجارة الخارجية حيث يعتمد على المنهج الديناميكي (المتحرك) مختلفا عن الكلاسيك و النيوكلاسيك في اتباع المنهج الاستاتيكي (الساكن) .[2]

أولا : التمييز بين التجارة الخارجية في المواد الأولية و التجارة الخارجية في المنتجات الصناعية

تفرق نظرية ليندر بين التجارة الخارجية في المنتجات الأولية و التجارة الخارجية في المنتجات الصناعية، فيما يخص التجارة الخارجية في المنتجات الأولية فان التفسير الذي يقدمه ليندر يتطابق مع التفسير الذي يقدمه نموذج هكشر– أولين لنسب عناصر الإنتاج ، أي أن اختلاف نسب عناصر الإنتاج هو العامل المفسر لقيام التجارة الخارجية في السلع الأولية[3] . أما فيما يتعلق بالمنتجات

---

[1]– خالد محمد السواعي ، التجارة الدولية النظرية و تطبيقاتها ،الطبعة الأولى ، عالم الكتاب الحديث ، الأردن ، 2010 ، ص199.

[2]– طارق فاروق الحصري ، مرجع سابق ، ص19.

[3]– سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم ، الكتاب الأول ، الدار المصرية اللبنانية،1993، ص194 .

الصناعية فيرى ليندر أن الأمر أكثر تعقيدا ، فهناك مجموعة من العوامل التي تحدد الصادرات و الواردات ، ومن أهم محددات الصادرات حجم الطلب المحلي اذ لكي يصبح في مقدور أي بلد أن يصدر سلعة معينة الى الخارج ، لابد أن يكون طلب محلي على هذه السلعة[1] ، فالطلب الخارجي ليس سوى امتداد للطلب الداخلي ، و هو ما يسميه ليندر بالطلب الممثل لذلك نجد أن السلع المصنعة تتجه أولا الى السوق المحلي ثم الى الدول ذات الهياكل الاقتصادية المماثلة و المتشابهة لهيكل الطلب في اقتصادها .

ثانيا : التمييز بين الدول المتقدمة و دول العالم الثالث

يفرق ليندر بين الدول المتقدمة التي تتميز بمرونة جهازها الإنتاجي و بالقدرة على إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بناءا على متغيرات التجارة الخارجية ، و دول العالم الثالث التي تتميز اقتصاداتها بعدم القدرة على إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية ، و يختلف هذا عن النظرية الكلاسكية والنظرية النيوكلاسكية التي تقوم على أن اقتصادات الدول متشابهة.

ولا جدال في أن التبادل الدولي يكون مفيدا للدول المتقدمة لأنها قادرة على إعادة تخصيص مواردها بين التجارة الداخلية و التجارة الخارجية بما يحقق أكبر عائد ممكن ، في حين قد يضر التبادل الدولي دول العالم الثالث لأنها تعجز عن تعبئة مواردها على الوجه الأمثل.

و ينتهي تحليل ليندر الى أن حجم التجارة بين الدول يرتبط بمدى التشابه في الهياكل الاقتصادية بين الدول و بالتالي التشابه في هياكل الطلب الداخلية التي تتأثر بدورها بمدى التقارب في مستويات الدخول ، ذلك أن التوسع في السلع المصنعة القابلة للتصدير يتحدد بمستوى الطلب الداخلي بداية ،

---

[1]– عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت، لبنان، 2003، ص130.

و لا يتصور أن تصدر هذه السلع الى الدول القادرة على استهلاكها و هي الدول التي لها ذات مستويات الدخول[1]، حيث أن الطلب يعتمد على دخل الفرد في المتوسط فانه يمكن وصف الدول الصناعية المتقدمة بتشابه هيكل الطلب الداخلي بها ، نظرا لتقارب مستويات الدخول الفردية في هذه الدول ، لذلك تستنتج هذه النظرية العلاقة الدالية بين كثافة التجارة الخارجية في المنتجات الصناعية و هيكل الطلب الداخلي في الدول الصناعية المتقدمة ، حيث أن الدول الصناعية المتقدمة تتشابه في مستويات الدخول الفردية ، فان ذلك يشجع على قيام التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة في المنتجات الصناعية ، و كنتيجة لتباين مستويات الدخول الفردية بين الدول الصناعية المتقدمة في جهة و الدول الاخذة في النمو من جهة أخرى تنخفض درجة كثافة التجارة الخارجية في السلع الصناعية بين هاتين المجموعتين من الدول[2].

المطلب الثاني : النظرية التكنلوجية ونظرية المنافسة الغير التامة

أولا: النظرية التكنلوجية

تلعب التكنلوجيا دورا هاما في تحديد التجارة الدولية و قيامها و يوجد نموذجان يعملان على توضيح قيام التجارة الخارجية على أساس التغيرات و التطورات التكنلوجية ، و هما نموذج الفجوة التكنلوجية و نموذج دورة حياة المنتج ، و بما أن عامل الزمن مستخدم و بطريقة أساسية في كل من هذين النموذجين ، فانه يمكن القول أنهما ذو طبيعة حركية و ديناميكية.

---

[1]– طارق فاروق الحصري ، مرجع سابق ، ص 22–23.

[2]– سامي عفيفي حاتم ، مرجع سابق، ص195 .

1- نموذج الفجوة التكنلوجية

يعود تفسير طبيعة التبادل الدولي عن طريق التطور التكنلوجي الى بوسنر ، حيث يعرف التغيير في دالة الإنتاج بالابتكار ، و بالتالي فان هذا الأخير له دور أساسي في نظرة التحليل التكنلوجي الجديدة ، و بإدخال عامل الابتكار يتم التخلي عن فرضية تشابه دوال الإنتاج[1] .

أوضح بوسنر أن الاختراعات و التجديدات التي تتم في دولة معينة تمنحها ميزة نسبية جديدة في التجارة الخارجية ، تستمر الى حين انتقال استخدام هذه التكنلوجيا الحديثة الى العالم الخارجي ، حيث يؤدي الاختراع الجديد الى نشأة ميزة تكنلوجية لصالح هذه الدولة بالمقارنة مع بقية دول العالم[2] ، و تستمر هذه الميزة مدة زمنية قد تطول و قد تقصر ، حيث أن هذه الميزة من انتاج الدولة المتفوقة تكنلوجيا لمنتوج جديد ذو مستوى تكنلوجي متميز ، و تقوم هذه الدولة باحتكاره مؤقتا للأسواق العالمية[3].

رغم أهمية هذا النموذج الكبرى بالنسبة للتبادل الدولي الا أنه ظل عاجزا عن الإجابة على السؤالين التاليين : لماذا يقتصر ظهور الاختراعات و التجديدات على الدول الصناعية الأكثر تقدما دون غيرها من دول العالم ؟ و ماهو طول الفترة الزمنية التي يمكن للدولة صاحبة الاختراع أو التجديد الاحتفاظ خلالها بمزايا نسبية ذات طبيعة احتكارية في انتاج و تصدير المنتوجات كثيفة التكنلوجيا؟، أو بتعبير متكافئ ماهي الفترة الزمنية التي تستغرقها الفجوة التكنلوجية و المزايا النسبية التي تصاحبها[4].

---

[1] - Christian Aubin et Philippe Norel , Economie Internationale, Théorie et politiques, Edition du Seuil, paris , 2000 , p56

[2] – علي عبد الفتاح أبو شرارة ، مرجع سابق ، ص145.

[3]– طارق فاروق الحصري ،مرجع سابق ، ص24

[4]– سامي عفيفي حاتم ، مرجع سابق ، ص221.

2- نموذج دورة حياة المنتج

لقد أجاب فرنون على التساؤلات السابقة من خلال نظرية دورة حياة المنتج ذلك أن المنتجات الصناعية و خاصة سلع الإنتاج و السلع التي تستهلكها أصحاب الدخول العالية ، تمر بثلاثة مراحل وهي مرحلة المنتج الجديد ، مرحلة المنتج الناضج ، مرحلة المنتج النمطي.

- **مرحلة المنتج الجديد :**

هي المرحلة التي تشهد ميلاد منتج جديد وهذا يتطلب سوق يتيم بعدد من الخصائص الهامة منها توافر شروط عديدة أهمها ارتفاع مستويات البحوث و التطوير وكفاءة تكنلوجية عالية مادية و بشرية، و توافر رؤوس أموال ضخمة لإقامة الاستثمارات اللازمة و سوق داخلية قادرة على استيعاب المنتجات الجديدة ، و ارتفاع متوسط دخل الفرد. و توافر القدرة التنافسية للمشروعات الإنتاجية صاحبة حق الاختراع أو التجديد في مواجهة المنافسين في الأسواق الداخلية [1]، و بالتالي يفترض فرنون أن الولايات المتحدة الأمريكية تكون مهيئة قبل غيرها من الدول المتقدمة لظهور منتجات جديدة.

و من خصائص هذه المرحلة أن انتاج السلع الجديدة يقتصر على السوق الداخلية ، و تكون نفقات الإنتاج مرتفعة بشكل واضح و تتمتع المشروعات المنتجة لهذه المنتجات باحتكار السوق .

- **مرحلة المنتج الناضج :**

في هذه المرحلة يزداد انتشار المنتج الجديد تدريجيا ، و تتحسن نوعيته عن طريق البحث و التطوير، كذلك ينتشر هذا المنتج في أسواق الدول الأخرى ذات الطلب المماثل ، و تنخفض بالتالي

---

[1]- سامي عفيفي حاتم ، مرجع سابق ، ص225.

ذات الوقت نفقات الإنتاج بفعل التحسن في وسائل الإنتاج الفنية و المنافسة التي تبدأ في الظهور بين المشروعات القادرة على تطبيق التكنلوجيا المستحدثة و استخدام أسلوب الإنتاج الكبير.

و تبدأ المشروعات في الخروج تدريجيا الى العالم الخارجي لتستثمر رؤوس أموالها في انتاج نفس المنتج في دول مماثلة لها حتى تضمن أسواقا جديدة و توفر في نفقات انتاجها [1]، من خلال تزايد الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسية في تسويق المنتجات دوليا ، حيث تبدأ الشركات متعددة الجنسية في انشاء فروع لها في الدول المستوردة للاستفادة من نفقات الإنتاج الرخيصة الناشئة عن وفرة المواد الأولية أو وفرة العمل الرخيص لإعادة استيراد هذه المنتجات مرة أخرى من جانب الدولة الأم.

- **مرحلة المنتج النمطي :**

تبدأ هذه المرحلة حينما تصبح الأساليب التكنلوجية شائعة و معروفة الاستخدام و متاحة في الأسواق الدولية يتخذ المنتج شكلا نمطيا ، و تصبح ظروف الطلب متشابهة نظرا لاتخاذ السلعة محل الدراسة شكلها النهائي في جميع الدول و يصبح السعر الأداة التنافسية الرئيسية[2].

3- تقييم النظرية التكنلوجية

ان النظرية التكنلوجية في التجارة الخارجية تعطي ثقلا كبيرا للدور الهام الذي يلعبه الانفاق على البحوث و التطوير ، باعتباره العامل الهام في تحديد نمط التجارة الخارجية بين الدول ، و على أساس هذا الدور تمكنت النظرية التكنلوجية من تقديم تفسير للغز ليونتيف استنادا الى أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر كثيفة رأس المال البشري و ما يتفق مع نظرية دورة حياة المنتج ،

---

[1] – طارق فاروق الحصري ،مرجع سابق ، ص26

[2] – سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق ، ص232.

فضلا عن ذلك فلقد قدمت النظرية التكنلوجية في التجارة الخارجية تفسيرا لكثير من ظواهر الاقتصاد العالمي ، بحيث عالجت أوجه القصور التي عانت منها النظرية الكلاسكية و الممثلة في عدم واقعية الفروض التي قامت عليها ، و اهمالها لكثير من العناصر الهامة للإقتصاد العالمي ، من بين هذه الظواهر الهامة ما إنتهت اليه هذه النظرية التكنلوجية من اعتبار كل من اقتصاديات الحجم و رأس المال البشري و الانفاق على البحوث و التطوير مصادر أساسية لاختلاف المزايا النسبية المكتسبة و قيام التجارة الخارجية بين الدول، و من بين هذه الظواهر أيضا تلك المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية و الشركات متعددة الجنسية و علاقتها بالتجارة الخارجية[1] .

ثانيا : نظرية التجارة الخارجية و المنافسة الغير التامة

قام الإقتصادي الأمريكي بورتير بمحاولة ناجحة لإظهار العوامل التي تحدد تطور التجارة الخارجية المعاصرة ، فهو يرصد مؤلفاته المكرسة لدراسة المنافسة العالمية ، من هذه العوامل استراتيجية الشركة في ظروف المنافسة فعندما تضع الشركات إستراتيجيتها التنافسية فإنها تسعى الى العثور على إمكانات المنافسة الفعالة و الطويلة الأمد في القطاع الذي تنتمي اليه ، يقول بورتير أنه لا وجود لإستراتيجية المنافسة الكاملة ، و انما وحدها الاستراتيجية التي تتفق مع قطاع صناعي محدد و مع المهارات و رأس المال التي تحوزها شركة معينة يمكن أن تجلب النجاح[2].

و اذ يعتبر انتاج أكثر الدول المتقدمة متنوع و متمايز بعض الشيئ و ليس متجانسا ، فاتجهت بذلك الصفقات في اطار التجارة الخارجية لأن تكون مبادلات لمنتجات متنوعة من نفس الصناعة ،

---

[1]– سامي عفيفي حاتم ، مرجع سابق ، ص236.

[2]– محمد دياب ، مرجع سابق ، ص131–132.

و تسمى التجارة ضمن نفس الصناعة (تنوع المنتجات) و هي نقيض التجارة في منتجات مختلفة تماما (التجارة في صناعتين مختلفتين).

حتى و ان كانت الدول تتمتع بنفس الميزات النسبية فان الدخول في المنافسة يفرض على المؤسسات التمييز أو التنويع في المنتج سواءا عموديا أو أفقيا فالأول يتعلق باختلاف بنوعية المنتج أما الثاني فراجع الى ميزة المنتج على المستوى المحلي أو الخارجي ، و هذا مايؤدي الى ظهور مبادلات متداخلة مابين الدول لمنتجات متشابهة و تشهد تدفقات داخل الفرع الواحد(نفس الصناعة)[1].

1- التبادل الدولي و التنوع العمودي للمنتوجات

قام الاقتصادي كروقمان Krugman ببناء نموذج رياضي يربط بين التنوع العمودي و التبادل الدولي ، حيث يفترض في نموذجه أن الأفراد لديهم نفس الأفضلية للمنتوجات و لكن لديهم ذوق لتنوع المنتجات ، أي أن المستهلك يفضل الحصول على وحدة من كل"n" نوع متوفر في السوق بدلا من الحصول على "n" وحدة من نفس النوع ، وأن كل الأنواع المنتجة لديها تكلفة حدية لاتتغير و تكلفة ثابتة موجبة تماما أي أن التكلفة المتوسطة تتناقص مع الزيادة في حجم الكمية المنتجة ، و أن القطاع الذي ينتمي اليه المنتوج هو في حالة منافسة احتكارية ، و بالتالي يؤدي التبادل الدولي في هذا النموذج الى توسيع حجم السوق و عليه فان الثمار الناتجة عن هذا التبادل تتمثل في [2] :

- إنخفاض سعر كل نوع من المنتوجات ، و هذا راجع الى الزيادة في حجم الكمية المنتجة من طرف كل مؤسسة أي الاستفادة من وفرات الحجم.
- الزيادة في عدد أنواع المنتوجات في السوق نظرا لارتباط عدد الأنواع بارتفاع حجم السوق.

---

[1]- بوشنافة رضا ، مرجع سابق ، ص57.

[2]- صواليلي صدر الدين ، مرجع سابق ، ص 85.

2- التبادل الدولي و التنوع الأفقي للمنتوجات

أما فيما يخص التبادل الدولي و التنوع الأفقي للمنتجات فان لانكاستر يرى بأن السلع لا تطلب لذاتها وانما تطلب نتيجة توفر مجموعة من الخصائص التي يبحث عنها المستهلك في السلعة التي يطلبها[1] ، و يأخذ لانكاستر دولتين متشابهتين في الحجم و السلع المنتجة قبل قيام التبادل الدولي ، و عليه بعد فتح الحدود فان المستهلك يمكن أن يتحصل على المنتوج اما من طرف المورد الخارجي أو الداخلي ، ان تضاعف الطلب يؤدي الى تضاعف الإنتاج نظرا لوفورات الحجم و الى ظهور فائض في الربح ، مما يؤدي الى دخول منافسين جدد و ظهور أنواع جديدة من المنتجات ينتج عن التبادل الدولي ما يلي[2]:

- الزيادة في حجم الكمية المنتجة من طرف الشركات يؤدي الى انخفاض التكاليف المتوسطة و الأسعار نظرا لوفورات الحجم.
- توسيع حجم المنتجات المعروضة مما يسمح للمستهلكين من الحصول على منتجات تسمح من تلبية الخصوصيات المقتربة من ذوقهم الى أقصى حد.

3- تقييم نموذج تنوع المنتجات كروقمان و لانكاستر

يوحي تحليل كروقمان و لانكستار الى إمكانية التبادل الدولي في حالة الدول المتشابهة كما أنه يعطي ميزة لأهمية اقتصاديات الحجم في الإنتاج ، و من ناحية أخرى فانه يمكن للمستهلك من الحصول على نطاق واسع من الخيارات المتوفرة ، بالإضافة الى ذلك فهذه النماذج تشرح سلوك التجارة الخارجية في ظل عالم حقيقي تتمتع فيه أغلب المؤسسات بدرجة من القوة الاحتكارية ، و

---

[1]- بوشنافة رضا ، مرجع سابق ، ص58.

[2] - Michel Rainelli , La Nouvelle Théorie du Commerce international, Alger , Casbah Edition, 1999, p54.

بالتالي فهي ليست متلقية للسعر كما تقترحه نظرية المنافسة التامة اذ في ظل المنافسة الاحتكارية يكون للمؤسسة بعض التأثير و السيطرة على أسعار منتجاتها على أن تشتق هذه القوة الاحتكارية من اقتصادات الحجم و بالتالي فان نموذج كريقمان و لانكاستر يقومان على أساس هيكل سوق احتكاري[1].

المطلب الثالث : نظريات التبعية

نظريات التبعية هي النظريات التي ظهرت من جانب الاقتصاديين الاشتراكيين و التي انتشرت في الخمسينات و الستينات ، و قد استمرت نظريات التبعية تحتل مكانا بارزا في الأدب الاقتصادي طوال عقدي السبعينات و الثمنينات ، غير أن انهيار النظام الاشتراكي ، و عالمية الدعوة الى حرية التجارة الخارجية في ظل نظام رأسمالي عالمي ، و قيام منظمة التجارة العالمية و بروز العولمة كواقع عالمي جديد ، أدى الى تراجع هذه النظريات عن الأضواء منذ أوائل التسعينات من القرن العشرين .

كان اهتمام هذه النظريات هو كيفية خروج دول العالم الثالث من التخلف و لحاقها بالدول المتقدمة، و أثارت هذه النظريات أراء جديدة في تقسيم العمل الدولي و نمط العلاقات الاقتصادية الدولية، و سنعرض في اطار نظريات التبعية للأفكار التي يقدمها كل من أرجيري ايمانويل و اندري جندر فرانك و المفكر المصري سمير أمين [2].

---

[1]– خالد محمد السواعي ، مرجع سابق، ص218–219.

[2]– طارق فاروق الحصري ، مرجع سابق ، ص39.

أولا : التبادل اللامتكافئ

في عام 1969 نشر الاقتصادي الفرنسي ارجيري إيمانويل مؤلفه التبادل اللامتكافئ الذي شرح فيه طبيعة علاقات التبادل بين الدول المتقدمة و المتخلفة موضحا أنها تتميز بعدم المساواة أو بمعنى اخر أن التبادل بينهما غير متكافئ[1] .

و بما أن الدول النامية تستورد في المقام الأول السلع المصنعة و تصدر السلع الأولية ، فان التحركات في الأسعار النسبية لابد أن تنجم في شكل تدهور طويل الأمد في شروط التبادل الدولي ضد منتجاتها الأولية ، فمن الواضح أنه اذا ما انخفض سعر صادرات دولة ما بالنسبة الى أسعار المنتجات التي تستوردها فان عليها أن تنتح المزيد من منتجاتها التصديرية بهدف الحفاظ على نفس المستوى من الواردات التي كانت تشتريها في السنوات الماضية، و عليه فان انهيار معدلات التبادل الدولي لغير صالح الدول النامية يرجع الى الاستغلال اللاحق بها و الذي يتولد عنه أرباح احتكارية للمؤسسات الرأسمالية[2].

و يرى إيمانويل أن انهيار معدلات التبادل الدولي لغير صالح بلاد العالم الثالث يرجع الى انخفاض مستويات الأجور التي يحصل عليها العاملون في هذه الدول بالمقارنة بارتفاع مستويات الأجور في الدول المتقدمة .

و ينتهي تحليل امانويل الى أن التبادل اللامتكافئ يؤدي الى استغلال الدول المتقدمة لدول العالم الثالث الفقيرة و هذه النتيجة تخالف أفكار المدرسة الكلاسكية التي ترى ان التبادل الدولي يؤدي الى صالح جميع الدول أطراف التبادل الدولي سواء كانت هذه الدول متقدمة أو متخلفة.

---

[1]– محمد دياب ، مرجع سابق، ص 134.

[2]– بوشنافة رضا ، مرجع سابق ، ص60 .

و يسلم امانويل أن التبادل اللامتكافئ لا يبرر وحده التفاوت في مستويات الدخول و مستويات المعيشة بين الدول الغنية و الدول الفقيرة ، لكنه يؤكد أن عدم التكافؤ في التبادل الدولي كان الأساس الذي استغلته الدول الغنية في تزايد استغلالها للدول الفقيرة التي أوصلت الفوارق في مستويات معيشة الشعوب الى ماهي عليه الأن ، و أيضا فان التبادل الدولي اللامتكافئ يطلق سهما تراكميا من التخلف في الدولة التي تسيئ الى هذا التبادل و يطلق على ذلك سهما تراكميا من النمو في الدولة التي تستفيد من هذا التبادل.

وللخروج من مأزق التبادل اللامتكافئ يقترح ايمانويل ضرورة السعي للبحث عن وسائل تمكن الدول النامية من الاحتفاظ بالفائض الذي يحققه الإنتاج المحلي و عدم التفريط فيه لصالح الدول الغنية ، من خلال فرض تعريفة جمركية مرتفعة على المنتجات المحلية المخصصة للتصدير حتى ترتفع أسعارها ، كما على الدول الفقيرة تنويع منتجاتها بتحويل عوامل الإنتاج من الفروع التقليدية الموجهة للتصدير الى فروع جديدة تنتج سلعا تحل محل المنتجات المستوردة[1].

ثانيا : دور التبادل الدولي في تنمية التخلف

يرجع نشر هذا المفهوم الى أندري جندر فرانك الذي تهدف بحوثه الى التأكيد على تنمية التخلف أي تعميق التخلف وتدعيمه في المستعمرات القديمة في مناطق اسيا و افريقيا و أمريكا اللاتينية يعود الى الاستغلال الذي مارسته الدول الغربية المستعمرة.

حيث يرجع فضل تقدم الدول الغربية الى استغلالها لدول العالم الثالث عن طريق الاستعمار أو عن طريق التجارة الخارجية، فعملية نمو الدول الغنية عملية مرتبطة بعملية افقار و تخلف دول العالم

[1]– بوشنافة رضا ، مرجع سابق ، ص60.

الثالث، و هكذا يعتبر تطور الدول الغربية و تخلف الدول التابعة عنصرين متكاملين لا ينفصمان و ينبعان من مصدر واحد هو هيكل النظام الرأسمالي الدولي.

و يلاحظ جندر فرانك أن الدول التابعة الأكثر تخلفا اليوم هي الدول التي كانت الأكثر انتاجا و الأكثر تصديرا في المرحلة السابقة على الاستعمار الأروبي و هو ما يدعم نظريته في أن علاقة دول العالم الثالث بالدول الرأسمالية ، كانت السبب الرئيسي في تخلفها .

و يلاحظ أن الدول المستعمرة قد حرصت منذ البداية على تدمير الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية في المستعمرات و التي كانت قادرة على تحقيق اكتفاء ذاتي لسكانها، و ذلك ليتسنى للدول المستعمرة تحقيق أكبر درجات الاستغلال لدول العالم الثالث[1].

ثالثا : التنمية اللامتكافئة بين دول المركز و دول الأطراف

يعود هذا المفهوم الى الاقتصادي المصري سمير أمين ، فقد أكد سمير أمين على حقيقة التبادل الغير المتكافئ بين دول المركز(الدول الصناعية الكبرى) و بين دول المحيط (الدول المتخلفة التابعة)[2].

و تهدف كتابات سمير أمين الى نقد الأسس التي تقوم عليها النظريات الكلاسكية في التجارة الخارجية و بيان أن تدهور معدل التبادل التجاري الدولي لدول المحيط لصالح دول المركز لا يرجع الى الاختلاف في المزايا النسبية ، والى الاختلاف في الموارد الطبيعية أو الى التفاوت في مستويات الأجور كما خلص ايمانويل، انما يرجع الى الظروف التارخية الداخلية التي مرت بها مجتمعات

---

[1]- طارق فاروق الحصري ، مرجع سابق ، ص 38-40 .

[2]- رضا عبد السلام ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، المكتبة العصرية ، مصر ، 2007 ، ص64.

المركز و مجتمعات الأطراف كما يرجع الى الظروف التي أحاطت بعملية اندماج اقتصادات الأطراف في اقتصادات المركز.

و يلاحظ منذ تطبيق مبدأ التخصص في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية فان اقتصادات الأطراف قد سخرت الى خدمة اقتصادات المراكز و أصبحت خاضعة لها و متأثرة بكل تقلباتها.و قد عرض سمير أمين لعلاقات التبادل الغير المتكافئ بين المراكز و الأطراف على مرحلتين ، الأولى من عام 1880 و حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، و المرحلة الثانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . تميزت المرحلة الأولى بفرض النظام الاستعماري أشكالا تقليدية لتقسيم العمل الدولي حيث قامت المستعمرات بتزويد المراكز ببعض المنتجات الزراعية والمواد الأولية التي تحتاجها ، كما قامت دول المراكز بالاستثمار برؤوس أموال ضخمة في الصناعات التعدينية و في المرافق و الخدمات و بناء السكك الحديدية و الموانئ و غيرها من الصناعات و الخدمات التي تطلبها قيام دول الأطراف ، وفي ذات الوقت قامت دول المركز بنشر منتجاتها المصنعة في دول الأطراف بأثمان باهظة ، أما المرحلة الثانية فقد بدأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 و قد شهدت انحسار الاستعمال بمفهومه التقليدي و تميزت بحدوث ثورة تكنلوجية و ظهور الشركات متعددة الجنسية و قد أدت هذه التغيرات الى تغير في طبيعة العلاقة بين دول المركز و دول الأطراف ، أهم هذه التغيرات أن دول المركز لم تعد بحاجة لتصدير رؤوس أموال لاستنزاف الفائض في دول الأطراف أو القيام باستعمار هذه الدول و ذلك بسبب أن هيمنة التكنلوجيا أصبحت كافية وحدها لتحقيق هذا الغرض ، و قد تفاقمت خسائر دول الأطراف بسبب ما أحدثته الثورة التكنلوجية من تخصص دولي جديد لا متكافئ بين دول شديدة التقدم و التطور تقع في مركز العالم و دول شديدة التخلف تقع على محيط العالم [1].

[1]- للمزيد من التفاصيل أنظر طارق فاروق الحصري ، مرجع سابق ، ص 41-45

لكل تلك الأسباب انتهى سمير أمين الى التأكد على ضرورة فصم أواصر الصلة التي ربطت دول الأطراف بدول المركز لحقب طويلة و الشروع في عملية تنمية حقيقة اعتمادا على الذات ، و لكن الاعتماد على الذات لا يعني الانعزال على العالم الخارجي و انما لابد التركيز على القطاعات الأكثر تميزا و تنميتها[1].

و للخروج من هذا المأزق يرى سمير أمين ضرورة اتجاه دول المحيط نحو فظ ارتباطها بالمركز و الشروع في تحقيق التنمية المستقلة المعتمدة على الذات ، دون الانغلاق الكامل و الامتناع عن التجارة الخارجية بل المصلحة العليا لدول الأطراف المتبادلة تقضي اتجاهها نحو تنمية القطاعات الإنتاجية الأكثر تطورا و التخصص فيها و يجب أن يعاد النظر في هذا التخصص وفقا لظروف كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية ، دون أن تركز دول الأطراف على التخصص في انتاج المنتجات التقليدية ضعيفة القيمة و ترك للدول الأخرى أخذ زمام المبادرة في الابتكار و الهيمنة على هياكل التجارة الخارجية.

رابعا : تقييم نظريات التبعية

إن الفكرة الأساسية التي دارت حول هذه النظريات يكمن جانبها الأول في استخدام الدول المتقدمة التجارة الخارجية كوسيلة لاستغلال الدول النامية ، أما جانبها الثاني و هو شديد الصلة بالأول فيتحمور في الدور الذي لعبه هذا الاستغلال في التأثير السلبي على حجم و هيكل التجارة الخارجية للدول النامية ذلك على مسار النمو و التنمية الاقتصادية في الدول النامية[2].

---

[1]– رضا عبد السلام ، مرجع سابق ، ص 66.

[2]– بوشنافة رضا ، مرجع سابق ، ص61.

يمكن القول أنه على الرغم من صحة فروض نظرية التبعية في شأن استغلال دول المركز للتجارة الخارجية كأداة للاستنزاف ثروات و دخول شعوب دول الأطراف ، الا أن أنصار هذه النظريات لم يقدموا حلا قابلا للتطبيق في مواجهة هذا الموقف ، فالبعض يقترح تحسين موقف الدول الطرفية في التخصص الدولي عن طريق تركيزها على المنتجات الصناعية و تقليلها من الاعتماد على صادرات المواد الأولية ، و يقترح البعض الاخر الخروج من النظام الحالي للتجارة الخارجية و أن تسعى الدول الطرفية للتنمية الاقتصادية المعتمدة على الذات ، و لكن هل هذا الاقتراح قابل للتطبيق في عالم يتميز بثروة الاتصالات و انتشار المعلومات و المعارف و تضخم دور الشركات دولية النشاط.

المبحث الرابع : السياسات التجارية

تتبع الدول في مجال علاقاتها الإقتصادية الخارجية و التبادل التجاري مع الدول الأخرى سياسات معينة ، يمكن أن تختلف من دولة الى أخرى تبعا لتوجهاتها السياسية و الاقتصادية ، و تبعا للظروف الاقتصادية القائمة و بما يتفق مع مصالحها .

المطلب الأول : مفهوم السياسات التجارية و أهدافها

أولا : مفهوم السياسة التجارية

يقصد بالسياسة التجارية مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف و تتعدد وسائل تلك السياسة ، والتي هي جزء من السياسة الاقتصادية[1].

يقصد بالسياسة التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ اليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة ، فاذا كانت السياسة الاختيار بين البدائل

[1]– زينب حسن عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص20.

المطروحة و الممكنة ، فان السياسة التجارية تمثل اختيار دولة معينة في علاقتها التجارية مع العالم الخارجي الحرية أم الحماية، و تعبر عن ذلك بإصدار التشريعات و اتخاذ القرارات و الإجراءات التي تضعها موضع التطبيق[1].

ثانيا : أهداف السياسات التجارية

ثمة مجموعة من الأهداف التي تسعى الدولة الى تحقيقها من سياساتها التجارية و التي تتخلص فيما يلي [2]:

- حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية خصوصا الصناعات الناشئة من خلال توفير البيئة الملائمة و الحاضنة لنموها و تطورها.
- العمل على اصلاح العجز في ميزان المدفوعات و اعادته الى التوازن .
- زيادة الموارد المالية للدولة و استخدام هذه الموارد في تمويل النفقات العامة للدولة.
- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية كالتضخم و الانكماش و غير ذلك ، وكذلك حمايته من سياسات الإغراق التي يمكن أن تتبعها دول الأخرى .
- توفير أكبر قدر ممكن من الاستقلال ، و توفير الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية .
- العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة و غيرها من السلع الاستراتيجية.
- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح المزارعين أو المنتجين الصغار أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للدولة و المجتمع.

---

[1]– رضا عبد السلام ، مرجع سابق ص 70.

[2]– محمد دياب ، التجارة الدولية في عصر العولمة ، دار المنهل اللبناني للدراسات و التوثيق ، الطبعة الأولى ، لبنان ، 2010 ، ص 300.

- العمل على حماية الصحة العامة من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية ، أو تقييد استيراد سلع أخرى كالكحول أو السجائر.

المطلب الثاني : أنواع السياسات التجارية

هناك نوعين من السياسات التجارية سياسة الحرية التجارية و سياسة الحماية التجارية ، هناك العديد من العوامل التي تحكم اختيار بلد معين لتطبيق أي من هاتين السياستين ، فالنظام الاقتصادي السائد يلعب دورا محوريا في اختيار السياسة التجارية ، يمكننا القول بصفة عامة أن النظام الاقتصادي الاشتراكي هو الأميل لتطبيق سياسة تجارية مقيدة و النظام الاقتصادي الرأسمالي أكثر ميلا لتطبيق سياسة تجارية أكثر تحررية [1].

أولا : سياسة الحرية التجارية

يدعو أصحاب مبدأ تحرير التجارة الى عدم تدخل الدولة في تجارتها مع الدول الأخرى ، حيث تقوم سياسة الحرية على خفض أو إزالة القيود و العوائق التي تقيد تدفق السلع و الخدمات عبر الحدود ، سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات. و يستند أصحاب مبدأ تحرير التجارة من القيود الى الحجج التالية :

- **الترابط بين الإنفتاح الاقتصادي و تحرير التجارة و النمو الاقتصادي:**

يؤكد دعاة مبدأ تحرير التجارة بأن الانفتاح الاقتصادي و خاصة ذلك المرتبط بالتجارة الخارجية كان عاملا مهما في زيادة معدلات النمو الاقتصادي [2].

---

[1]– رضا عبد السلام ، مرجع سابق ، ص71.

[2]– محمد دياب ، مرجع سابق ، ص 302.

- **الإستفادة من مزايا التخصص و تقسيم العمل الدولي :**

سبق أن عرضنا للنظريات الكلاسكية المفسرة للتجارة الخارجية و لاحظنا أن جل تلك النظريات تؤكد على أن التخصص و تقسيم العمل الدولي هو أساس لقيام التجارة الدولية ، فكل دولة في ظل التجارة الحرة على المستوى الدولي تتخصص في انتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزات نسبية من غيرها .

و كون أن الدولة تتمتع بميزة نسبية في انتاج سلعة ما يمكنها انتاج تلك السلعة بتكلفة انتاج أقل و من ثم يمكنها التصدير للدول التي لا تتوافر لها تلك الميزة في انتاج تلك السلعة ، و في المقابل تصديرها لهذا المنتج الوفير يمكنها أن تحصل على المنتج الوفير لدى دولة أخرى ، و بهذا تحقق كل دولة أقصى انتاج قومي ممكن و تحقق الرفاهية لمواطنيها ، و لا يمكن قيام هذا التبادل القائم على التخصص الا في ظل قيام لحرية التجارة بين الدول ، لأنه لو لم تكن هناك تجارة حرة فسوف تكتفي كل دولة بإنتاج ما يغطي فقط الاحتياجات المحلية لأنه لا مكان للتصدير و بالتالي لا يكون هناك استخدام و استغلال أمثل للموارد المتاحة محليا ، كما سيضيع على الدولة عوائد كثيرة كان بالإمكان الحصول عليها لو أمكنها تصدير الفائض للعالم الخارجي و ما أعاقها على ذلك سوى تقييد التجارة [1].

فانسجاما مع مبدأ تقسيم العمل و التخصص الدولي فان حرية التجارة بين الدول تؤدي الى انخفاض أسعار السلع المستوردة التي لا يمكن انتاجها في الداخل الا بتكاليف عالية ، و تعود الحرية في هذه الحالة بالمنفعة على كل من المستهلك و المنتج فالمستهلك يستفيد من انخفاض الأسعار نتيجة

[1]– رضا عبد السلام ، مرجع سابق ، ص 74.

انخفاض التكاليف أما المنتج فيصبح بامكانه التوجه نحو فروع الإنتاج التي يستطيع توظيف توظيف رؤوس أمواله فيها بفعالية أكبر[1].

- **الحرية التجارية تحد من الإحتكارات :**

سياسة حرية التجارة في حد ذاتها تضعف المراكز الاحتكارية في الأسواق المحلية و الأسواق الدولية لأنها تشيع في هذه الأسواق درجة عالية من المنافسة ، و بالتالي فان تحرير التجارة الخارجية من جانب أكبر عدد ممكن من الدول يؤدي الى القضاء على الاحتكار بينما الاستمرار في تقييد التجارة يحمي القوى الاحتكارية و يضيع فرصة الاستفادة من المزايا النسبية للدول المختلفة المتقدمة أو المتخلفة على حد سواء[2].

- **الحرية تحفز التقدم الفني و التكنلوجي :**

ان تحرير التجارة تضع المنتج الوطني في تحد مع نفسه و مع المنتج الأجنبي الذي يرغب في غزو سوقه ، حيث أن على المنتج المحلي أن ينتج بكميات و مستويات جودة ترضي الذوق المحلي، ليس هذا فقط بل عليه أن ينتج لإشباع الأسواق الأجنبية و بهذا يمكنه التوسع في سوقه و في حجم نشاطه ، و اذا ما تحقق هذا التوسع أمكنه تطوير تقنيات نشاطه و تدريب عماله على كل جديد في التكنلوجيا لتحسين المنتجات لتصبح ذات قدرة تنافسية أكبر [3]، أما في ظل حماية السوق فان المنتج يهمل التقدم العلمي و التكنلوجي و يركز لدعم الدولة و حمايتها ، اذ ينعدم الخطر على مركزه نتيجة

---

[1]– مجدي محمود شهاب ، سوزي عدلي ناشد ، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية ، الطبعة الأولى ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، لبنان ،2006، ص200 .

[2]– عبد الرحمن يسري أحمد ، الاقتصاديات الدولية ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، مصر ، 2001 ، ص162.

[3]– رضا عبد السلام ، مرجع سابق ، ص 75.

غياب المنافسة فلا يسعى الى تطوير فنون الإنتاج و لا الى تحسين نوعية السلعة طالما أن السوق الداخلية مضمونة له .

- **الحماية قد تؤدي إلى سياسة إفقار الغير :**

ان سياسة افقار الغير هو أن فرض الرسوم الجمركية العالية قد تؤدي الى خفض حجم التجارة الدولية، لأن تقليص الواردات يؤدي عادة الى تقليل حجم الصادرات ، فاذا اعتمدت كل دولة سياسة حماية صناعاتها المحلية و احجمت عن الاستيراد أو قلصت من وارداتها ستجد في نهاية المطاف نفسها عاجزة عن التصدير ما يمكن أن ينجم عن ذلك ركود اقتصادي ، فلن يكون بإمكان أي دولة تصدير منتجاتها بصورة مستمرة دون ان تستورد منتجات دولة أخرى [1].

ثانيا : سياسة تقييد التجارة "سياسة الحماية التجارية"

تعني سياسة الحماية التجارية بأنها مجموع السياسات التي تستهدف حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية و التي تتضمن فرض مجموعة من القيود التي تؤثر على حرية انتقال السلع و الخدمات الأجنبية لحدود الدولة و تشمل سياسة الحماية إجراءات تتعلق بفرض ضرائب جمركية للحد من دخول السلع الأجنبية الى السوق المحلية حيث ترتفع أسعارها ، أو تقنن دخولها من خلال ما يعرف بنظام الحصص لتحديد حجم و أنواع السلع المسموح بدخولها ، و قد يصل الأمر الى حد حظر دخول السلعة الأجنبية للسوق المحلية كليا ، كما قد تأخذ الحماية شكل تقديم دعم أو اعانات الى المنتجين المحليين لتشجيع السلعة المحلية على منافسة السلع الأجنبية و قد تقدم ما يعرف بدعم

[1]– محمد دياب ، مرجع سابق ، ص 305،306.

الصادرات ، هناك عدة أساليب تستخدمها الدول للتحكم في تجارتها مع بقية دول العالم لحماية انتاجها المحلي [1]. و تتمثل حجج أنصار سياسة تقييد التجارة الخارجية فيما يلي :

- **حماية الصناعات الناشئة :**

و يقصد بالصناعة الناشئة أو الوليدة هي الصناعة حديثة العهد في البلد و التي يتوقع لها أن ترقى الى مرحلة النضج و الازدهار اذا ما توفرت لها البيئة الملائمة . حيث أن نفقات أي صناعة في مراحلها الأولى تكون مرتفعة و من ثم يجب حمايتها حتى تنمو و تزدهر و تنخفض نفقات صناعتها و عندئذ تستطيع الدولة إزالة الحماية دون أن يصيبها ضرر ، فلكي تشجع الدولة نمو الصناعات القومية يجب أن تفرض قيود على استيراد الصناعات الأجنبية المماثلة لها ، مما يؤدي الى ارتفاع سعر السلع المستوردة في الداخل ، فتستطيع الصناعة الناشئة بيع انتاجها بثمن يغطي نفقة انتاجها المرتفعة ، و بذلك تتمكن من النمو و تثبيت أقدامها .

و بالرغم من أهمية هذه الحجة و جدواها في حماية الصناعات الناشئة ، الا أن هذه الحماية مؤقتة تزول بمجرد وصول الصناعة الى مرحلة اكتمالها و نضجها و بعدها يتم تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا و بنسب تتماشى مع درجة تحسن الصناعة الناشئة [2].

- **محاربة البطالة :**

يرى أنصار الحماية أن فرض القيود على السلع المستوردة من شأنه أن يزيد من الطلب الداخلي على السلع المحلية ممايزيد من الطلب على العمالة و يقلل من البطالة ، بالإضافة الى زيادة فرص الاستثمار في الداخل كما أن الحماية تخلق أنواعا جديدة من الصناعات و ذلك يؤدي الى زيادة

---

[1]– طارق فاروق الحصري ، مرجع سابق ، ص 112.

[2] – مجدي محمود شهاب ، سوزي عدلي ناشد ، مرجع سابق ، ص 205 .

الطلب على العمالة ، كما أن التوسع في سياسة الاكتفاء الذاتي داخل الدولة من شأنه أن يزيد من فرص العمل و التشغيل.

الا أن فرض الحماية بغرض زيادة العمل قد لا يتحقق اذا طبقت الدول الأخرى مبدا المعاملة بالمثل و الذي بدوره يؤدي الى نقص الطلب على المنتجات الوطنية في الخارج ، فيقل الإنتاج و تزيد معدلات البطالة ، ولذلك يجب على الدولة أن تتبنى سياسة الحماية بالقدر الذي يوازن بين صادرتها و وواردتها ، وان كان ذلك لا يمنع من إمكانية تخفيض حجم واردتها دون الغائها تماما.

هذا و تعد حجة العمالة الرخيصة من أكثر الحجج شيوعا لغرض الحماية، حيث أن السلع المنتجة باستخدام العمالة الرخيصة ستباع بأقل من أثمان المنتجات المحلية ، مما يجعل المنتجين المحلين غير قادرين على المنافسة ، كما أن المنشات ستقع تحت اغراق نقل عملياتها عبر الحدود بغرض استخدام العمالة الرخيصة ، و هذا ما يحدث على المستوى العالمي حيث تقوم الشركات دولية النشاط بخلق شركات وليدة لها في الدول التي تتمتع بالعمالة الرخيصة لتستفيد من هذه الميزة في الإنتاج .

- **الحماية بغرض الحصول على موارد مالية :**

تلجأ الدول في كثير من الحالات الى فرض الرسوم الجمركية كوسيلة للحصول على المداخيل ، الا أن المغالاة في فرض الرسوم يؤدي الى تقليل الواردات و الى نقص حقيقي في الإيرادات و ذلك راجع الى اتباع الدول الأخرى لسياسة المعاملة بالمثل و خضوع صادرات الدول لنفس المعاملة من قبل الدول الأجنبية.

- **الحماية لمواجهة العجز في الميزان التجاري :**

و في هذه الحالة تلج الدولة لمقابلة العجز في الميزان التجاري الى فرض رسوم مرتفعة على واردات بعض السلع و بذلك تقل الواردات و بذلك يقل طلب الدولة على العملات الأجنبية [1].

المطلب الثالث : أدوات السياسة الحمائية التجارية

تستخدم الدولة التي تطبق السياسة الحمائية التجارية ، أساليب و أدوات مختلفة و لتحقيق الأهداف المرجوة من اتباع هذه السياسة ، يمكن أن نميز بين الرسوم الجمركية و اعانات التصدير و سعر الصرف و نظام الحصص الاستيراد .

أولا : الرسوم الجمركية

الرسم الجمركي هو ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها سواء كانت صادرات أو واردات ، و تنقسم الرسوم الجمركية الى رسوم على الصادرات و رسوم على الواردات[2] ،و اذا كانت الرسوم الجمركية تفرض أساسا على الواردات ، الا أن بعض الدول قد تفرض الضرائب الجمركية على الصادرات الا أن حالات الرسوم الجمركية على الصادرات محدودة لأن معظم دول العالم تسعى لزيادة صادراتها ، و لا تفرض رسوم جمركية على الصادرات الا في حالات احتكار الدولة للإنتاج و التصدير ، كذلك قد تفرض هذه الرسوم من أجل مشاركة المصدرين في أرباحهم [3]، قد تفرض أيضا لتوفير السلعة في الداخل من أجل الاستهلاك المحلي ، و لحماية الصناعات الوطنية

---

[1]– مسعداوي يوسف ، دراسات في التجارة الدولية ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2010 ، ص 76.

[2]– مسعداوي يوسف ، نفس المرجع ، ص79.

[3]– محمد عبد العزيز عجمية ، الاقتصاد الدولي دراسة نظرية و تطبيقية ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، مصر ، 2000، ص125 .

و استمرارها و ذلك بتوفير المواد الأولية اللازمة لها ، و اما في الحصول على مورد مالي يسهم في احتياجات الميزانية العامة للدولة [1]. و تنقسم الرسوم الجمركية الى :

- **رسوم قيمية** : أي على أساس نسبة مئوية من قيمة السلعة .
- **رسوم نوعية** : حيث تقرر الرسوم على أساس الوزن أو الحجم أو العدد و هكذا و تختلف تبعا لنوع السلعة و موصفاتها .
- **رسوم إسمية** : و هي التي تعمل على الاحتفاظ بأسعار السلع شبه ثابتة فاذا ارتفعت أثمان السلع في الأسواق الخارجية خفضت الضريبة ، و اذا انخفضت أثمانها رفعت الضريبة [2].
- **الرسوم المركبة** : يفرض هذا النوع من الضرائب المركبة من الضرائب النوعية و القيمية معا و هنا تفرض ضريبة نوعية بمبلغ معين من النقود على الوحدة و تضاف اليها ضريبة قيمية لمراعاة التباين في الجودة و القيمة [3].

ثانيا : إعانات التصدير

و الغرض منها تدعيم قدرة المنتجين الوطنيين على التنافس في الأسواق الدولية و زيادة نصيبهم منها و ذلك بتمكينهم من خفض الأثمان التي يبيعون على أساسها ، و الاعانة قد تكون مباشرة حيث تتمثل في دفع مبلغ معين من النقود مباشرة يحدد على أساس قيمي أو على أساس نوعي ، أو غير مباشرة تتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه .

---

[1]– يوسف مسعداوي ، مرجع سابق ، ص 80.

[2]– محمد عبد العزيز عجمية ، نفس المرجع ، ص 126.

[3]– طارق فاروق الحصري ، مرجع سابق ، ص 124.

و يقلل من أهمية هذه الإعانات ما تفرضه الدول الأخرى من رسوم إضافية تعرف بالرسوم التعويضية على دخول السلع المعانة لأراضيها ، كما أنه عادة مايقابل دعم الدولة لصادراتها بموقف مماثل من الدول الأخرى المنافسة التي تحرص على الاحتفاظ بمركزها التنافسي في السوق الدولية[1].

ثالثا : نظام الحصص و تراخيص الإستيراد

نظام الحصص و تراخيص الاستيراد تعد من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الدول لتقييد التجارة و خاصة على الواردات .

1-نظام الحصص :

يقصد بنظام الحصص فرض قيود على الاستيراد و نادرا على التصدير ، خلال فترة زمنية محددة بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات أو القيم المسموح باستيرادها أو تصديرها[2] .

و يعد نظام الحصص أشد فعالية من الرسوم الجمركية في تقييد الواردات و ذلك للأسباب التالية[3] :

- فهو يسمح بدخول السلع الأجنبية بغير أن تتعرض لرسم جمركي يمنعها و لكنها تدخل بمقدار الكمية المسموح بها .
- يحقق نظام الحصص نقص الواردات بصورة فعالة فلا يترك الأمر لاختيار المستوردين و لكنه يعتبر نوعا ما الحظر الجزئي على الواردات.

---

[1]- زينب حسن عوض الله ، مرجع سابق ، ص 205.

[2]- نفس المرجع ، ص209.

[3]- مجدي محمود شهاب ، سوزي عدلي ناشد ، مرجع سابق ، ص 223.

2 – تراخيص الإستيراد :

يقصد بتراخيص الإستيراد أن لا يسمح بالإستيراد إلا بعد الحصول على إذن أو ترخيص من السلطة العامة ، فهو يعد بمثابة تصريح للتاجر بإستيراد سلعة معينة و يكون له الحق في إستيراد السلعة في حدود الحصة المقررة في هذا الترخيص [1].

و قد تتبع الدولة إجراء الحظر و هو منع سلعة معينة من الدخول (حظر الإستيراد) ، أو (الخروج حظر التصدير) و ذلك لتحقيق بعض الأهداف الأخلاقية ، السياسية ، العسكرية ....الخ[2].

[1]– مجدي محمود شهاب ، سوزي عدلي ناشد ، مرجع سابق ، ص 225.

[2]– زينب حسن عوض الله ، مرجع سابق ، ص 209.

خلاصة الفصل :

إختلفت أراء المفكريين الإقتصاديين في تفسير أسباب و دوافع قيام التجارة الخارجية ، فكان آدم سميث أول إقتصادي كلاسيكي من حاول تفسير أسباب قيام التبادل الدولي من خلال نظرية النفقات المطلقة حيث إنتقد أراء التجاريين و نادى بحرية التجارة الخارجية ، ثم جاء من بعده دفيد ريكاردو بنظرية الميزة النسبية لتكمل النظرية التي جاء بها آدم سميث ، حيث شرح ريكاردو أسباب التخصص الدولي و قيام التبادل الدولي .

ثم جاءت النظرية النيوكلاسكية نظرية وفرة عوامل الإنتاج أو ماتعرف بنظرية هكشر–أولين التي فسرت قيام التجارة الخارجية يعود إلى وفرة عوامل الإنتاج أو ندرتها ، وصولا إلى النظريات الحديثة، كما تطرقنا في هذا الفصل إلى نظريات التبعية لمفكرين إقتصاديين إشتراكيين و التي فسرت أن التجارة الخارجية تعود بالمنفعة على الدول المتقدمة الرأسمالية فقط و التي إستغلت الدول النامية لتصريف منتجاتها في أسواقها ، كما فسرت هذه النظريات أن صادرات الدول المتقدمة كانت منتجات صناعية أما صادرات الدول النامية إتجاه الدول المتقدمة فتتمثل في مواد أولية فقط .

كما يختلف تنظيم التجارة الخارجية في الدولة بإتباع منهجين من السياسات التجارية بين حمائية و الحرية ، فالأولى تتطلب تدخل الدولة في تقييد التجارة الخارجية بإستخدام أساليب و أدوات مختلفة ، أما الثانية تتطلب ترك الحرية في التبادل التجاري الدولي .

الفصل الثاني

إندماج دول شمال إفريقيا في منظومة التجارة العالمية

تمهيد:

شهد الإقتصاد العالمي تغيرات عديدة خلال العقود الأخيرة ، أهمها بروز النظام التجاري الدولي الجديد الذي يغلب عليه طابع العولمة من خلال الإعلان بمؤتمر مراكش عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة كبديل للإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية GATT ، بحيث هذه المنظمة هدفها الرئيسي التحرير الكامل للتجارة الدولية و فتح الأسواق للمنافسة الدولية لتقود العالم الى الانتعاش الاقتصادي ، فالمنظمة هي المسؤولة على الاشراف عن النظام التجاري العالمي الجديد.

وقد أصبح الإتجاه المتزايد نحو تعزيز الإقليمية و تشكيل التكتلات الإقتصادية و إبرام الإتفاقيات التجارية الإقليمية من أهم المظاهر التي أفرزتها العولمة ، و ذلك من أجل تعزيز المركز التجاري للدول الأعضاء و فتح أسواق جديدة لتصريف المنتجات و الإستفادة من المزايا التي يملها الأعضاء، و تعظيم المكاسب الإقتصادية و التجارية المشتركة ، و عليه أصبح أمام دول شمال افريقيا (الجزائر– المغرب–تونس–مصر) الإندماج في النظام الاقتصادي العالمي الذي يغلب عليه طابع العولمة.

و عليه سنقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث بحيث سنتطرق في المبحث الأول الى عضوية دول شمال إفريقيا بالمنظمة العالمية للتجارة و في المبحث الثاني إلى شراكة دول شمال إفريقيا مع الإتحاد الأوروبي ، و سنخصص المبحث الثالث لأهم الإتفاقيات التجارية بين الدول العربية أما المبحث الرابع فسنتناول من خلاله إتحاد المغرب العربي .

المبحث الأول : إنضمام دول شمال افريقيا إلى المنظمة التجارة العالمية

شكلت المنظمة العالمية للتجارة الدعامة الثالثة للنظام الاقتصادي الدولي الجديد الى جانب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ، فهي تمثل الاطار التنظيمي و المؤسساتي للنظام التجاري الدولي الجديد بالاشراف على الاتفاقيات التجارية الدولية متعددة الأطراف و الثنائية و تنفيذها ،تسعى المنظمة العالمية للتجارة الى التحرير الكامل للتجارة العالمية من القيود ، و تحقيق كفاءة أفضل في الأداء التجاري العالمي .

المطلب الأول : الإطار العام للمنظمة العالمية للتجارة

نشأت منظمة التجارة العالمية مع نهاية الجولة الثامنة من مفاوضات الجات GATT (جولة الأورغواي 1986-1994) و التي انتهت بمراكش ، لتبدأ عملها في 01-01-1995 باسم المنظمة العالمية للتجارة فهي الوريث الحقيقي لاتفاقية الجات ، فأصبحت المنظمة هي المنظم و المنفذ و المراقب الوحيد لأحكام و التزامات و اتفاقيات التجارة الدولية.

أولا : مهام المنظمة و أهدافها

1- مهام المنظمة:

وفقا لنتائج الأورغواي و التي تضمنها الإتفاق الموقع في هذا الشأن فإن مهام المنظمة وفق المادة 03 هي كالتالي[1] :

[1] – عبد الناصر نزار العبادي ، منظمة التجارة العالمية و إقتصاد الدول النامية ، الدار الجامعية ، القاهرة ، مصر،1999 ،ص92.

- الإشراف على تنفيذ الإتفاقيات التجارية متعددة الأطراف التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء ، و تسهيل و تنفيذ و إدارة الاتفاقيات المنبثقة عن جولة الأورغواي .
- متابعة المفاوضات الدولية لتحرير التجارة الدولية متعددة الأطراف .
- فض المنازاعات الدولية فيما يتعلق بالمعاملات التجارية و تسويتها وفق الأسس التي حددتها اتفاقيات الجات 94 .
- متابعة السياسات التجارية الدولية و مدى اسنجامها مع ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر مراكش.
- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي و الوكالات التابعة لهما ، بهدف تحقيق اكبر قدر ممكن من الانسجام و التوازن في عملية صنع السياسات الاقتصادية الدولية.

2-أهداف المنظمة :

تقوم منظمة التجارة العالمية بالإشراف على تنفيذ جميع الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها خلال جولة الأورغواي و التي تهدف الى[1] :

- تهدف منظمة التجارة العالمية الى جمع الدول في شبه منتدى أو نادي يتباحث فيه الأعضاء في شتى الأمور التجارية و يتفاوضون ضمن جولات متعددة الأطراف ، فمن جهة تؤمن اجتماعات اللجان الفرعية الدورية في المنظمة فرصة للقاءات الدائمة بين ممثلي الدول الأعضاء و يتيح المجال أمامهم لمناقشة المشاكل المهمة و مواكبة التطورات في شؤون

[1]- غردي محمد ، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجاية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2011،ص181 .

المنظمة ، و من جهة ثانية فان منظمة التجارة العالمية تجمع الدول الأعضاء في جولة محادثات منظمة بشأن علاقاتهم التجارية المستقبلية.

- تحرير التجارة الدولية و تنظيم الياتها ووضع مدونة لقواعد التعامل التجاري الدولي يكون أكثر عدلا و انفتاحا .
- إزالة العوائق التي تحول دون تحرير المبادلات التجارية ، و مكافحة جميع أشكال و صور الحماية.
- التأكيد على مبدأ عدم التمييز في العلاقات التجارية متعددة الأطراف و تعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء .
- رفع مستوى معيشة في الدول الأعضاء ، و المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية لجميع الدول و خاصة الدول النامية التي يزيد عددها في المنظمة عن 75% من جملة الأعضاء.
- تحقيق أكبر قدر ممكن من الشفافية في الأنظمة و القوانين ذات الصلة بالتجارة.
- تشجيع تدفق الاستثمارات و إيجاد فرص عمل جديدة تعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية و الطلب الفعال .
- تسوية الخلافات التجارية في إطار هيئة تسوية المنازعات التجارية تحت اشراف المنظمة.

ثانيا : الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

إن الهيكل التنظيمي للمنظمة التجارة العالمية يعكس المهام و الأهداف التي أنشأت من أجلها ، تتشكل المنظمة من الأجهزة التالية:

- **المؤتمر الوزاري :**

هو أعلى جهاز في المنظمة يتكون من ممثلي كل الدول الأعضاء، بحيث يكون لكل عضو صوت واحد، مما يحقق مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء، ويجتمع مرة كل سنتين على الأقل، وتتمثل صلاحياته في: تنفيذ وظائف المنظمة واتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة لذلك ، إتخاذ قرارات إنضمام الدول والأقاليم الجمركية للمنظمة[1] .

- **المجلس العام للمنظمة :**

يتألف من ممثلين عن كل الدول الأعضاء، و يتولى الإشراف على التنفيذ اليومي لمهام المنظمة، كما يتولى مهام المؤتمر الوزاري فيما بين فترات الانعقاد، و يجتمع المجلس العام بصفته هيئة لتسوية المنازعات عند النظر في الشكاوى و اتخاذ الإجراءات الضرورية لتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء، كما أنه مسؤول عن القيام بمراجعة للسياسات التجارية للدول كل على حدة، استنادا إلى التقارير التي تعدها أمانة المنظمة التجارة العالمية و يجتمع المجلس العام للمنظمة عند الحاجة، و تتفرع منه مجالس متخصصة و هي : مجلس التجارة في السلع ، و مجلس التجارة في الخدمات ، و مجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية.

---

[1]– غردي محمد ، مرجع سابق ، ص183.

- **اللجان الفرعية بالمنظمة :**

هي لجان تتشكل بمعرفة المؤتمر الوزاري و هي : لجنة التجارة و البيئة ، و لجنة التجارة و التنمية، و لجنة قيود ميزان المدفوعات ؛ و لجنة الميزانية و الشؤون المالية و الإدارية[1].

- **الأمانة:**

تتكون من الأمين العام للمنظمة وموظفين يتمتعون بالإستقلالية عن الدول التي ينتمون إليها، حيث يعين الأمين العام من قبل المجلس الوزاري الذي يحدد صلاحياته، ويقوم المدير العام بتعيين موظفي الأمانة ويحدد واجباتهم وصلاحياتهم وشروط خدمتهم طبقا للقواعد العامة التي يحددها المجلس الوزاري، ومن مهامها: تقديم التقرير السنوي إلى لجنة الموازنة المالية والإدارة، وكذلك مشروع الميزانية لفحصها وتقديم توصياتها المتعلقة بالموضوع إلى المجلس العام، وكذا تقديم إقتراحات لكيفية توزيع نفقات المنظمة على أعضائها، وكذا الإجراءات التي يمكن أن تتخذ بالنسبة للمتخلفين عن دفع مساهماتهم .

- **جهاز تسوية النزاعات:**

يباشر عمله من خلال المجلس العام للمنظمة، الذي ينعقد حسبما يكون ذلك مناسبا للإطلاع بمسؤوليات هذا الجهاز المشار إليه في وثيقة التفاهم العامة بتسوية المنازعات، وعليه فإن للجهاز حق تعيين الرئيس، وأن يضع قواعده وإجراءاته حسبما تقتضيه الضرورة للنهوض بالمسؤوليات المنوطة به والمتمثلة في [2]:

---

[1] – محمد شريف منصوري ، إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة قسنطينة،الجزائر ،2008،ص27.

[2]– غردي محمد ، مرجع سابق ، ص184 .

- التصدي لكافة المنازعات الدولية التجارية، محاولة إرضاء أطراف النزاع دون إتخاذ المبادرة، إجراء المشاورات بين الأطراف المتنازعة، محاولة التوفيق والوساطة بين الأطراف، العمل على التسوية الفورية للحالات التي يبدي فيها الأعضاء أن إجراء قد صدر من عضو يضر بالمصالح العائدة له بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- كما يتولى تشكيل فرق التحكيم "جهاز الإستئناف" لتسوية النزاعات بتوافق الآراء والترخيص بتعليق التنازلات.

- **جهاز إستعراض السياسات التجارية :**

يتم في اطار هذا الجهاز استعراض السياسات التجارية للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بهدف القيام بتقويم عام وشامل للعلاقة بين السياسات و الممارسات من ناحية والنظام التجاري الدولي من ناحية أخري , للتعرف علي الآثار الإيجابية و السلبية لسريان قواعد النظام التجاري الدولي[1].

ثالثا : العضوية في المنظمة

إن الإنخراط في النظام التجاري متعدد الأطراف ، يتطلب الحصول على العضوية في منظمة التجارة العالمية، وهنا نميز بين نوعين من العضويات، العضوية الأصلية وهي الأعضاء المتعاقدة بتايخ 1947 على الإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة ، و في سنة 1994 وفقا للمادة 11 من إتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، والعضوية بالإنضمام هي تقديم طلب إنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، حيث تنص المادة 12 الفقرة الأولى من إتفاقية مراكش على أن إي دولة أو إقليم

[1] – عائشة إبراهيم عبيد ، التكامل الاقتصادي العربي وأثره على التجارة الخارجية ، رسالة ماجستر ، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية جامعة القاهرة ، مصر 2007 ، ص92.

جمركي يملك إستقلال ذاتيا كاملا في إدارة علاقاته التجارية الخارجية والمسائل الأخرى التي تضمنها هذا الإتفاق وعلى الإتفاقيات التجارية متعددة الأطراف يمكنه الإنضمام إلى هذا الإتفاق وفق شروط يتفق عليها مع منظمة التجارة العالمية . إن الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية يتم عبر أربع مراحل أساسية تتمثل فيمايلي :

- **طلب الإنضمام:** وهي أول خطوة في عملية الإنضمام، حيث يشترط على الدولة التي تريد الإنضمام تقديم طلب رسمي الى المنظمة العالمية للتجارة عن طريق مديرها العام، هذا الأخير يحيل الطلب الى المجلس العام، الذي يشكل بدوره مجموعة عمل، وتكون عهدة مجموعة العمل النظر في طلب الإنضمام الى منظمة التجارة العالمية بموجب المادة 12 ، وتقدم مجموعة العمل توصيات للمجلس العام أو المؤتمر الوزاري يشمل بروتوكول الإنضمام.
- **تقديم عرض لنظام السياسة التجارية:** فبمجرد تشكيل مجموعة عمل الخاصة بالإنضمام ، تقدم الأمانة العامة لمقدم طلب الإنضمام الإجراءات المتبعة من قبل فريق العمل من أجل تقديم مذكرة لسياسة التجارية للدولة ، حيث يقدم نسخ عن الرسوم الجمركية المطبقة، التشريعات واللوائح، ويجب أن تشمل مذكرة السياسة التجارية مايلي[1] :

– مقدمة: يتم شرح الأهداف العامة للسياسة التجارية وعلاقتها بأهداف منظمة التجارة العالمية.

– السياسات الإقتصادية والتجارة الخارجية: حيث يتم تقديم التوجهات العامة للسياسة الإقتصادية من خلال الأسعار، خطط التنمية الإقتصادية، السياسة النقدية والمالية، نظام الصرف ، المنافسة والإستثمار الأجنبي، هياكل التعريفة الجمركية ، ميزان المدفوعات، كما يتم توضيح التجارة الخارجية

[1]– خير الدين بلعز التحديات الراهنة للتجارة العالمية و تأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجاررية وعلوم التسيير ،جامعة بسكرة ، الجزائر،2014 ، ص30.

للسلع والخدمات بالتطرق إلى حجم وقيمة المبادلات ، الصادرات والواردات، الميزان التجاري.

– إطار لوضع وتنفيذ السياسات التي تؤثر في التجارة الخارجية للسلع والخدمات : بالتطرق إلى الإطار التشريعي والقانوني، الوحدات الحكومية المسوؤلة على وضع وتنفيذ السياسات التي تؤثر على التجارة الخارجية .

– النظام التجاري للملكية الفكرية : بتقديم المعايير العامة لحماية الملكية الفكرية ، القوانيين و المراسيم و الأدوات القانونية ذات الصلة ، الإحصائيات الخاصة بحماية الملكية الفكرية .

– النظام التجاري للخدمات : ويتناول عموميات حول تجارة الخدمات ، السياسات التي تؤثر على التجارة في الخدمات ، الوصول إلى الأسواق والمعاملة الوطنية .

* **مرحلة المفاوضات** :يقوم أعضاء لجنة العمل بمراجعة البيانات التي قدمتها الدولة طالبة العضوية لتقرير ما إذاكانت القوانين و السياسات في البلد المعنى تتفق مع إتفاقيات المنظمة، و بعدها يقوم أعضاء اللجنة بتقديم أسئلة وملاحظات مكتوبة وشفهية إلى الدولة طالبة العضوية ، مع تقديم أسئلة فنية من طرف أمانة المنظمة طوال عملية الإنضمام ، وتستمر عملية جمع المعلومات إلى أن يقتنع أعضاء اللجنة بأنهم توصلوا إلى فهم كامل وصادق لنظام التجارة الخارجية و السياسة التجارية للدولة طالبة العضوية ، لتبدأ المفاوضات حول شروط الإنضمام إلى المنظمة بين الدولة المعنية وأعضاء لجنة العمل ، وتشمل هذه المرحلة عدة جولات من المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف حول جدول التعريفات والقيود غير الجمركية وحرية وصول السلع والخدمات إلى السوق، وتستمر هذه المفاوضات التي تجرى جنبا إلى جنب مع عملية تقصي الحقائق عن شروط محددة للإنضمام إلى المنظمة.

* **مرحلة المصادقة النهائية** :في هذه المرحلة يكون قد تم إتفاق نهائي حول التنازلات الجمركية وعلى تحديد حقوق والتزامات القطاعات الإقتصادية، التي سيتم تحرير التجارة فيها، عندها تقوم مجموعة العمل بإعداد تقريرها النهائي يناسب الدولة للعضوية، وتعد مسودة مشروع بروتوكول الإنضمام مع ملاحقه من جداول التعريفات الجمركية وجداول الخدمات التي أتفق عليها سابقا، وترفع للمجلس العام أو المجلس الوزاري للموافقة عليه، ومتى تمت الموافقة عليه يبلغ العضو بذلك ويصبح الإنضمام نافذ المفعول بعد 30 يوما من توقيع البروتوكول [1].

المطلب الثاني : عضوية المغرب و تونس و مصر بالمنظمة العالمية للتجارة

يشكل الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة أحد المداخل الرئيسية للدول النامية للإندماج في التجارة العالمية ، حيث يعتبر خيارا استراتيجيا لدفع عجلة النمو و احداث مواطن شغل و نقل التكنلوجيا والاستفادة من الخبرات ،الا أنه هناك التزامات و شروط يجب أن تتقيد بها الدول الأعضاء ، و تعتبر تونس و المغرب و مصر من الدول المنظمة لهذه المنظمة.

أولا : عضوية المغرب بالمنظمة العالمية للتجارة

شهد النظام التجاري المغربي الكثير من التغيرات في ظل تبنيه لإقتصاد السوق و تحوله من سياسة الحماية إلى سياسة التحرير التجاري و الإنفتاح على المنظومة الاقتصادية العالمية و انضمامه للمنظمة العالمية للتجارة .

[1] – سمير اللقماني ، منظمة التجارة العالمية أثارها السلبية و الإيجابية على أعمالنا الحالية و المستقبلية بالدول الخليجية و العربية ، المكتبة الوطنية ، الرياض ، الطبعة الأولى ، المملكة العربية السعودية ،2004 ، ص56.

حيث في 17 جوان 1987 وقع المغرب على إتفاقية الغات ، و في 01-01-1995 أصبح المغرب عضوا بالمنظمة العالمية للتجارة بعد أن وقع على اتفاقية مراكش في 15-04-1994[1].

قدمت المغرب التزامات عديدة تجاه المنظمة العالمية للتجارة من بينها اجراء تخفيضات جمركية تدريجية ، و تثبيت الرسوم الجمركية الجديدة أمام الواردات من السلع المصنعة وتحويل الحواجز الغير الجمركية أمام الواردات الى رسوم جمركية و من ثم تخفيضها تدريجيا ، و تنقيح التشريعات المحلية بما يتماشى مع الضوابط الجديدة و الإجراءات المنصوص عليها في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية .في المقابل تستفيد المغرب من تحرير التجارة العالمية أمام السلع التي تكتسب فيها ميزة نسبية كتجارة المنسوجات و الملابس و التي تم تحريرها بالكامل منذ بداية 2005 ،باعتبار أن المغرب من أهم المصدرين للمنسوجات و الملابس[2].

ثانيا : عضوية تونس بالمنظمة العالمية للتجارة

تعتبر تونس عضو مؤسس للمنظمة العالمية للتجارة حيث تم في سنة 1959 قبول تونس كعضو ملاحظ في الغات و ذلك إلى غاية 1987 ، تاريخ انطلاق المفاوضات الثنائية و متعددة الأطراف قصد الانضمام للغات ، و في 29 أوت 1990 وقعت تونس على اتفاقية الغات أصبحت عضوا بها ، و تم في ذلك التاريخ اتخاذ جملة من الالتزامات تمثلت في 909 بند تعريفي .

تعد تونس من الدول الأعضاء المؤسسة للمنظمة العالمية للتجارة حيث وقعت في 15-04-1994 على إتفاقيات مراكش ، وتمت المصادقة على هذه الاتفاقيات بمقتضى القانون لسنة 1995،

---

[1] -Royaume du Maroc ,Ministère de l'Industrie ,de l'Investissement ,du Commerce et de l'Economie Numirique : www.mcinet.gov.ma

[2] – جمال الدين زروق ، تحرير التجارة الخارجية والتشغيل في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، دراسات اقتصادية ،الامارات العربية المتحدة ،2007 ، ص14 .

و دخلت هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ بالنسبة لتونس بتاريخ 29-03-1995، حيث ترأست لجنة الميزانية المالية و الإدارة عام 1997 وجهاز فض المنازعات سنة 1998 .

إتخذت تونس عدة إلتزامات بالمنظمة العالمية للتجارة تمثلت هذه الإلتزامات فيما يلي[1] :

- الإلتزام بتقليص التعريفات الجمركية ب 24% للسلع الفلاحية على امتداد عشرسنوات من 1995 الى 2004 ، مع فتح حصص تعريفية لمجموعة من المواد الفلاحية و الغذائية .
- إتخذت تونس إلتزامات في قطاع الخدمات و التي تغطي الخدمات المالية و السياحية وممارسة الأنشطة التجارية و خدمات الاتصال.
- تطبيق المعاليم المثبتة بالنسبة للمواد الصناعية .
- تحرير الإستيراد و تكريس حرية المعاملات التجارية الخارجية .
- التمتع بالمعاملة الخاصة و التفضيلية الممنوحة للبلدان النامية.

ثالثا : عضوية مصر بالمنظمة العالمية للتجارة

حقق الاقتصاد المصري خلال السنوات الماضية تقدما ملموسا في إطار خطة الإصلاح الاقتصادي التي وضعتها الدولة والتي اتكزت على إستراتيجية لتطبيق اليات السوق الحر مستهدفة تحقيق النمو و الاستقرار و التوازن ، كما إستهدفت السياسة التجارية لمصر وتنمية العلاقات التجارية والاقتصادية مع مختلف دول العالم إضافة إلى فتح افاق للتعاون التجاري الدولي و الإندماج في التجارة العالمية، وفي هذا السياق انضمت مصر للمنظمة العالمية للتجارة .

[1] - La République Tunisienne, Ministère du commerce : www.commerce.gov.tn

وقعت مصر على إتفاقية الغات بتاريخ 09-05-1970 ، وأصبحت عضوا بالمنظمة العالمية للتجارة بتاريخ 30-07-1995 ، بعد أن وقعت على اتفاقية مراكش في أفريل 1994.

في اطار عضوية مصر في المنظمة العالمية للتجارة تعهدت بتنفيذ مجموعة من الإلتزامات والتي تمثلت فيمايلي [1] :

- **السلع الصناعية:** إلتزمت مصر بتثبيت الرسوم الجمركية على بعض بنود السلع الصناعة ، وتخفيضها خلال فترة 10 سنوات بدأت من يناير 1995، وذلك خلال أربعة مراحل تم خلالها التدرج في تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية الأخرى بتعريفة جمركية تتراوح بين 50% و100 % .
- **السلع الزراعية:** التزمت مصر بتثبيت الرسوم الجمركية على بعض واردتها من السلع الزراعية خلال فترة 10 سنوات بنسب متفاوتة وفقاً لأهمية السلع وحفاظاً على حماية المنتجات المحلية، كما التزمت بإلغاء الدعم المباشر للمنتجات الزراعية في زيادة هذا الدعم إلى 10 % من قيمة السلعة الزراعية .
- **في الخدمات** :أجرت مصر مجموعة من المفاوضات الثنائية مع الدول المتقدمة بحيث تضمن عدم تحرير قطاع الخدمات المصري وفتح الأسواق أمام الخدمات الأجنبية إلا بعد التأكد من قدرة قطاع الخدمات المصري. كما طالبت بضرورة قيام الدول الأخرى بالالتزام بفتح أسواقها أمام الخدمات المصرية، وقد قدمت الالتزامات التالية في قطاع الخدمات :

- **في مجال الخدمات المالية:**

تم الالتزام بالسماح بإنشاء بنوك مشتركة ، مع إلتزام الشريك الأجنبي بتدريب العاملين فيها ،

[1]- الهيئة العامة للاستعلامات، مصر: www.sis.gov.eg

كذلك السماح بإنشاء فروع للبنوك الأجنبية وفقاً للشروط التي يحددها قانون البنوك، وأيضاً السماح بإنشاء شركات تأمين أو إعادة تأمين سواء كانت أجنبية أو مشتركة .

- **في مجال خدمات النقل البحري :**

تحددت الإلتزامات في مجالين هما صناعة تكسير السفن و إصلاح الحاويات ، غير أنها قامت بتعديل إلتزاماتها بعد ذلك حيث تم السماح بإنشاء شركات مشتركة لتملك السفن ونقل الركاب والبضائع على ألا يزيد رأس المال الأجنبي عن 49 % لتتمتع بالمزايا التي تحصل عليها السفن المصرية ، كذلك السماح بإنشاء شركات مشتركة للقيام بأعمال التطهير وتعميق الموانئ على ألا يزيد رأس المال الأجنبي عن 75 % وأن تكون العمالة المصرية 25 % .

- **في مجال الخدمات السياحية :**

إلتزمت بإنشاء الفنادق والمطاعم الأجنبية حسب إحتياجات السوق المصري ، وكذلك تنظيم المؤتمرات السياحية وأي خدمات سياحية أخرى .

- **في مجال خدمات الإنشاءات الهندسية :**

تم الالتزام في هذا المجال بإنشاء شركات مشتركة على ألا يقل رأس المال المصري عن 51 % في مجال المشروعات الكبرى، و بشرط ألا تزيد العمالة الأجنبية عن 10 % من إجمالي عدد العاملين بالشركة مهما تعددت فروعها .

المطلب الثالث : محاولة إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

تعتبر الجزائر من الدول التي أبدت رغبتها في الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية ، بهدف الإستفادة من المزايا والإمتيازات والفرص التي تقدمها هذه المنظمة للدول النامية ، من خلال

تقديمها طلب الإنضمام والدخول في مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف مع الدول الأعضاء عبر عدة مراحل من المفاوضات .

أولا : مفاوضات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

بعد توقيع الجزائر على الإعلان المنشئ المنظمة العالمية للتجارة سنة 1994 ، باشرت مسار انضمامها للمنظمة سنة 1996 من خلال تقديم بصفة رسمية مذكرة الانضمام لأمانة المنظمة بجنيف، حيث تضمنت معلومات حول السياسة التجارية و الوضعية الاقتصادية خلال العشر سنوات الماضية للجزائر .

و بعد الاجتماع الرسمي الأول سنة 1998 مع الفوج المكلف بانضمام الجزائر للمنظمة ، تلقت الجزائر ما يزيد عن 500 سؤال كتابي [1]، من طرف الاتحاد الأروبي و الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا واليابان و سويسرا و إسرائيل حول النشاط الاقتصادي و التجاري والسياسات الاقتصادية و القطاع المالي و المصرفي و النظام الجمركي .... الخ ، كما أن الإجابة عنها من طرف الجزائر كانت كتابية من خلال اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بالمفاوضات مع المنظمة يترأسها وزير التجارة ، والتي تتكون من 22عضوا من الوزارات والمؤسسات[2] . تم اختتام المفاوضات الأولى دون الإعلان عن إنضمام الجزائر.

---

[1] – بوشنافة رضا ، نموذج قياسي مقترح لتقدير محددات التجارة الخارجية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق 1990-2014،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة البليدة 2 ، 2015، ص 127.

[2]– رزيق كمال ، فارس مسدور، إنعكاسات إنضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة البليدة ، 2002، ص 02 .

تم إستئناف المرحلة الثانية من المفاوضات بين الجزائر وأعضاء فوج العمل المكلف بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في سنة 2001 ، بعد إعادة تشكيل الهيئة التفاوضية الجزائرية التي عملت على إعادة صياغة مذكرة الإنضمام ، و قدمت في شهر جوان 2001 مذكرتين حول الوضعية الإقتصادية والسياسية ونظام الملكية المتعلقة بالتجارة و أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر.

وفي جانفي 2002 تلقت الجزائر مجموعة أسئلة أخرى تخص المنظومة القانونية الخاصة بالبلاد في كل الميادين لمعرفة ما يخالف الأحكام والقواعد والإتفاقيات المؤسسة للمنظمة ، وأخرى حول الدخول إلى سوق السلع والخدمات .

وفي 07 فيفري 2002 إستأنفت الجزائر مفاوضاتها بوفد يتكون من 40 خبيرا وإختصاصيا، يترأسهم وزير التجارة ، حيث وجهت عدة إنتقادات للجزائر بسبب عدم ضبط المعطيات الإقتصادية والتجارية ، وكذا عدم مطابقة العديد من القوانين والتشريعات مع تلك المعتمدة لدى المنظمة[1]. الأمر الذي أدى بالجزائر إلى إعادة صياغة مذكرة المقدمة وفقا للشروط المفروضة من طرف المنظمة ، في شهر أفريل في نفس السنة قدمت الجزائر وثائق إستكمالية خاصة بالهيكل الجديد للتعريفة الجمركية ووثائق أخرى حول مطابقة التشريعات القانونية الجزائرية مع أحكام المنظمة [2].

في28 نوفمبر 2003 بدأت الجولة السادسة من المفاوضات بجينيف بوفد جزائري يظم 70عضوا ممثلين لـ 20 وزارة وكذا قطاع الجمارك ، بهدف رعاية مصالح كل قطاع حفاظا على المصلحة العليا للإقتصاد الوطني، إستمرارا لمفاوضات جولة 2003 عرفت بداية 2004 مراجعة

---

[1]– غردي محمد ، مرجع سابق ،ص231.

[2]– بوشنافة رضا ، مرجع سابق ، ص128

جميع النصوص القانونية والتشريعية غير المطابقة لشروط الإنضمام إلى المنظمة ، مما دفع رئيس الدولة إلى إستعمال حقه الدستوري بإصدار تعديلات دون إستشارة المنظمات الاقتصادية و عدم إنتظار إفتتاح الدورة الخريفية للبرلمان، تمحورت هذه التعديلات حول تعديل قوانين وتشريعات خاصة بالتجارة الخارجية والمنافسة، وقوانين خاصة بحقوق الملكية الفكرية.

في مارس 2007 قدمت الجزائر العروض الأخيرة بالنسبة للسلع و الخدمات و حماية الملكية الفكرية بالإضافة إلى الإجابة عن التساؤلات التي طرحت عليها في الجولة التاسعة ، لتبدأ بعد ذلك الجولة العاشرة من المفاوضات في 17جانفي 2008 ، حيث نوه الفريق العامل في نظام التجارة الخارجية للجزائر بأهمية الإصلاحات التي إتخذتها الجزائر في السنوات الأخيرة ، لجعل الإطار القانوني والتشريعي و المؤسسي يتفق مع قواعد المنظمة العالمية[1] .

و في أفريل 2013 انطلقت الجولة الحادية عشر من المفاوضات و التي ركزت على تقييم مدى تقدم عمليات مطابقة النظام التجاري الجزائري مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة ، و في هذا الصدد أشار وزير التجارة السيد بن بادة أن الجزائر مستعدة لمطابقة نظامها التجاري مع إتفاقيات المنظمة على أمل منحها فترات إنتقالية معقولة بالنسبة لبعض الإجراءات الغير المطابقة للاتفاقيات[2].

و في 31 مارس 2014 إنطلقت الجولة الثانية عشر من المفاوضات بجنيف ، و التي تمحورت حول مدى تطابق القوانين و التشريعات مع اتفاقيات المنظمة، و أيضا حول الإجابة على الأسئلة

---

[1]– غردي محمد ، مرجع سابق ، ص233.

[2]–بوشنافة رضا ، مرجع سابق ، ص125.

الإضافية المترتبة عن الجولة السابقة[1]. انتهت الجولة الثانية عشر دون اعلان إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.

ثانيا : العراقيل التي تواجه انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

هناك بعض العوائق و التحديات التي تواجه انضمام الجزائر للمنظمة ، حيث أن ملف الجزائر عرف تأخرا كبيرا نظرا للصعوبات التي واجهتها الجزائر في الإجابة على بعض التساؤلات المقدمة من قبل الأعضاء ، حيث أن بعض النقاط بقيت غامضة مما استوجب طرح المزيد من الأسئلة و بالتالي استهلاك الكثير من الوقت ، حيث يمكن ابراز الأسباب التي جعلت المفاوضات تستمر لفترة طويلة من الوقت الى النقاط التالية :

- طبيعة ملف المفاوضات، حيث أن غياب رؤية إستراتيجية واضحة عن أهداف ودوافع الإنضمام وكذا عدم جدية الحكومات المتعاقبة خاصة بالنسبة لإستقرار التشريعات المرتبطة بالتجارة الخارجية كان سبب في تعثر المفاوضات ، فالبطء المسجل في تحسين الإصلاحات الاقتصادية و التجارية والمتعلقة بحقوق الملكية الفكرية و التعهدات المقدمة قلل من وزن الملف الجزائري للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة [2].
- تعتبر المنظمة العالمية للتجارة ، المنظمة الوحيدة التي لا تتوفر على شروط واضحة و محددة للإنضمام إليها ، حيث يتم ذلك عن طريق التفاوض مع أعضائها وفقا للمادة " 12"و بسبب عدم احتواء هذه المادة على شروط محددة و واضحة، فقد فتح المجال لشروط مختلفة يتم

---

[1]– البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة على الموقع https://portail.cder.dz/ar/spip.php?article2098 تاريخ الاطلاع 27-06-2018

[2] – فيصل بهلولي ، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية و الانظمام الى منظمة التجارة العالمية ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد11، 2012 ، ص116.

الانضمام على أساسها، بخصوص عدة قطاعات لها علاقة بالتجارة. دون أن تكون هناك قواعد موضوعية يتم استيفاؤها، إذ أن الدول التي تنضم حاليا إلى هذه المنظمة تتعرض لضغوطات كثيرة ، كما تتحمل التزامات تفوق الالتزامات التي قدمتها الدول التي انضمت خلال جولة الأوروغواي. حيث أنه في الكثير من الحالات تتدخل الدول الرئيسية في المنظمة، لتفرض على الدولة طالبة العضوية قيودا غير منصوص عليها في بنود اتفاقيات المنظمة ، و بالتالي فإن الدول التي ترغب في الحصول على عضوية هذه المنظمة، لا تملك أية وسيلة ضغط أثناء مفاوضاتها ، و عليه فهي مجبرة على قبول الشروط التي التي تفرضها الأطراف المتفاوضة ، والتي غالبا ما تكون قاسية ومبالغ فيها[1]

- أسباب متعلقة بطبيعة الإقتصاد الجزائري و تتعلق أساسا بالأزمة السياسية و الأمنية في الجزائر في فترة التسعينات ، و التي أدت الى التغيير المستمر للخكومات و القوانين و اختلاف المعطيات المقدمة للمنظمة، و كذلك عدم قدرتها على تحديد خيارات اقتصادية دقيقة بالإضافة الى قضية المؤسسات التجارية التابعة للدولة وحماية حقوق الملكية الفكرية و الأسعار الداخلية للغاز ، إعادة النظر في الضرائب المفروضة على عمليات الاستيراد و احتكار الدولة لقطاع الخدمات .
- عدم تفويض المفاوض الجزائري صلاحيات كبيرة و تضييق مساحات التفاوض و هوامش الحركة لديه و تبني النظرة المعتمدة على تغليب السياسة على الخبرة و الاعتمادات الأيديولوجية السياسية على المعطيات التقنية ،و هو ما يحول التفاوض الى عمل سياسي أكثر من اقتصادي.

---

[1] – ناصر دادي عدون ، منتاوي محمد ، انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة :الأهداف و العراقيل ، مجلة الباحث ، العدد الثالث، جامعة ورقلة ،2004 ، ص75.

- عدم تحديد أي رزمانة أو برنامج واضح ، أو عدم دقة المعطيات المقدمة خاصة منها الإحصائية فتغير الحكومات و تعاقب القوانين و تضارب المعطيات المقدمة من كل هيئة جزائرية أفقد الملف الجزائري مصداقيته ، نتيجة عدم الاستقرار المؤسساتي و الاطار التشريعي وعدم تحديد خيارات استراتيجية واضحة[1].

المبحث الثاني : شراكة دول شمال إفريقيا مع الإتحاد الأوروبي

إن شراكة دول شمال إفريقيا مع الإتحاد الأوروبي تدخل في إطار الشراكة الأورومتوسطية ، بحيث تعود الشراكة الأورومتوسطية إلى إعلان برشلونة يومي 26-27 نوفمبر 1995 حيث اجتمع لأول مرة بمبادرة من الإتحاد الأوروبي وزاراء خارجية 15 دولة من الإتحاد الأوروبي و 12 دولة من جنوب و شرق المتوسط ، حيث تشمل الشراكة الأرومتوسطية ثلاثة أبعاد .

المطلب الأول : أبعاد الشراكة الأورومتوسطية و أهدافها

إنعقد المؤتمر الأورومتوسطي في مدينة برشلونة الإسبانية يومي 28 و 29 نوفمبر 1995، ليكون البداية الفعلية و الإنطلاقة لمسار الشراكة الأورومتوسطية [2]، وضم مؤتمر برشلونة لعام 1995 جميع الدول الأوروبية الأعضاء في الإتحاد الأ وروبي مع 12 دولة من شرق و جنوب المتوسط،

---

[1]- فيصل بهلولي ، مرجع سابق ، ص 116 .

[2]- فيصل لوصيف ، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012 ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف1 ، 2014 ، ص160.

كان من بينها ثماني دول عربية هي: مصر، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين تونس، الجزائر والمغرب ، أ ما الدول الأربع الأخرى غير العربية فكانت تركيا، إسرائيل ، قبرص ، و مالطا[1].

أولا :أبعاد الشراكة الأورومتوسطية

عبر إعلان برشلونة عن رغبة الأطراف المشاركة في إقامة علاقات على أساس تعاون وتضامن شاملين ، وتجاوب مشترك للتحديات التي تفرضها القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية على ضفتي المتوسط ، وهو ما يتحقق من خلال شراكة تراعي خصائص وقيم كل طرف ، وقد أخذت ثلاث أبعاد أساسية : سياسية أمنية، اقتصادية مالية، اجتماعية ثقافية إنسانية[2].

1-البعد السياسي و الأمني :

في الجانب السياسي و الأمني ركزت الاتفاقية الشراكة على[3] :

- الإلتزام بميثاق الأمم المتحدة وحل النزاعات الدولية بطرق سليمة.
- الإلتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان و خاصة فيما يتعلق بالحريات الأساسية بما في ذلك حرية التعبير وحرية الانتماء لمقاصد سليمة و حرية الفكر و الوجدان والعقيدة الدينية.
- العمل من أجل نزع الأسلحة النووية و البيولوجية و الكيماوية من خلال الخضوع و التماشي مع مجموعة من نظم منع الانتشار الدولية.

---

[1]- جعفر عدالة ، تطور سياسات دول الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي ، مجلة العلوم الاجتماعية ،العدد 19، جامعة عمار ثليجي ، الأغواط ، ديسمبر 2014. ص02.

[2]- هويدي عبد الجليل ، انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،جامعة بسكرة ، 2012، ص54.

[3] - حشماوي محمد ، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية ،أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية و االعلوم التجارية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2009 ، ص 106.

- مكافحة الإرهاب و المظاهر المختلفة لعدم الاستقرار بالتعاون لمنع الإرهاب و التضامن ضد توسيع الجريمة المنظمة و مكافحة العقاقير المخدرة.
- إحترام التساوي في السيادة و كافة الحقوق الوطنية و الامتناع عن أي تدخل مباشر في الشؤون الداخلية لأي مشارك آخر و احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها.

2-البعد الإقتصادي و المالي :

أما الجانب الإقتصادي و المالي للشراكة و الذي ركز على :

- إقامة منطقة للتجارة الحرة بين أوروبا و الدول المتوسطية بشكل تدريجي حتى عام 2010.
- تشجيع تنمية اقتصادية متكاملة و نمو شامل و مستمر.
- إيجاد مناخ مواتي للاستثمار الأجنبي المباشر و التعاون بين الشركات.
- تطوير البنية التحتية و الاتصالات و خاصة النقل و المعلومات و الخدمات والسياحة.
- تنمية إمكانات البحث والتأهيل العلمي والفني وخاصة في العلوم التقنية والإحصاء والطاقة والتخطيط الإقليمي[1].
- الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي للدول الشركاء من أجل تسهيل التحولات الاقتصادية ، ولمواجهة التحديات الناتجة عن الانفتاح الاقتصادي و التجاري[2] .

---

[1]- حشماوي محمد ، مرجع سابق ، ص106 .

[2] - Le processus de Barcelone cinq ans après(1995-1999) , Partenarait euro-méditerranéen , Commission Européenne 2000 p 10 .

3-البعد الإجتماعي و الثقافي الانساني :

إن إدخال المجال الإجتماعي و الثقافي و الإنساني في عملية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية يعتبر أمرا ضروريا من أجل تشجيع التعاون و يقوم هذا المجال على تنمية الموارد البشرية و تطويرها مع ضرورة احترام الأديان و العادات وتقاليد الشعوب ،و تشجيع الحوار بين الثقافات لتحقيق التقارب بين الشعوب و التعاون بين المجتمعات المدنية ، و الإهتمام بالمرأة و الشباب بوضع برامج محلية ووطنية للتدريب المهني ، بالإضافة الى مقاومة الفساد و التعصب و التمييز العنصري و الطائفي[1] ، و إرساء قواعد لتنظيم الضغط السكاني و الحد من الهجرة من دول الجنوب الى دول الشمال المتوسط[2].

ثانيا : أهداف الشراكة الأورومتوسطية

جاء اعلان برشلونة لتحقيق مجموعة من الأهداف و المتمثلة فيما يلي [3]:

- إقامة منطقة سلام و استقرار مشتركة من خلال شراكة سياسية وأمنية.
- خلق منطقة رفاهية مشتركة من خلال شراكة اقتصادية ومالية.
- إقامة شراكة في الشؤون الإجتماعية و الثقافية و الإنسانية (تنمية الموارد البشرية، ودعم التفاهم بين الحضارات والتبادل بين المجتمعات المدنية).

---

[1] – بوعلي هشام ، الشراكة الأورومتوسطية و إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، تجربة الجزائر ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان ، 2008 ، ص18.

[2]– جعفر عدالة ، مرجع سابق ، ص 04.

[3]– رقية بلقاسمي التكامل الإقليمي المغاربي دراسة في التحديات و الأفاق المستقبلية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، 2010 ، ص126.

- حث الشركاء المتوسطيين ومساعدتهم في عملية إقامة تجارة حرة مع الإتحاد الأوروبي، ومع بعضهم البعض في إطار إعلان برشلونة والتحول الإقتصادي وجذب المزيد من الإستثمارات للإقليم.
- دعم التعاون في مجال العدالة و الشؤون الداخلية كما حدده المجلس الأوروبي.
- وضع الأساس لإقامة علاقات جوار طيبة وحث الأطراف على التعاون إقليميا.
- المساهمة في دعم السلام في المنطقة وينطوي هذا على دعم التكامل الإقتصادي والتفاهم المتبادل بين المجتمعات المدنية.
- التعاون من أجل التصدي للهجرة الغير الشرعية.

المطلب الثاني : الجانب التجاري للشراكة الأورو(جزائرية-مغربية-تونسية-مصرية)

تمثل الجانب التجاري لإتفاقية الشراكة الأرومتوسطية على إقامة منطقة للتبادل الحر بيين الإتحاد الأوروبي و الجزائر ، المغرب ، تونس ، و مصر و هذا خلال فترة انتقالية .

أولا : الجانب التجاري لإتفاقية الشراكة الأوروجزائرية

تأخرت الجزائر كثيرا في التوقيع على إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي مقارنة مع الدول المجاورة تونس و الجزائر و مصر وذلك بسبب الظروف التي مرت بها الجزائر خلال فترة تدهور الوضع الأمني والإصلاحات الاقتصادية من جهة أخرى ،حيث تم التوقيع على اتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر في 02 أفريل 2002 ضمن فعاليات القمة الأورومتوسطية التي جرت بمدينة فالينسيا إسبانيا، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ 01 سبتمبر 2005[1] .

[1] - Délégation de l'union européenne en Algérie, l'union européenne et l'Algérie un partenariat fort pour un développement commun, brochure de l'accord d'association, Alger , p08 , 2014.

تمثل الجانب التجاري لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية بإقامة منطقة حرة للتبادل و هذا خلال فترة انتقالية تم تحديدها ب12 سنة ابتداءا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، غير أن البحث عن التوازن في المبادلات التجارية مع الإتحاد الأوروبي و السماح للمؤسسات الوطنية من التكوين و التطوير و التي لم تتحقق في السنوات الأولى للإتفاق دفع بالحكومة الجزائرية إلى طلب إعادة النظر في فترة إقامة منطقة حرة للتبادل ، وهذا لضمان حماية أفضل لبعض الفروع الصناعية الوطنية الناشئة و تمكين المؤسسات الجزائرية من أن تهيئ نفسها بشكل أحسن لمرحلة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي[1].

و يتم التفكيك التدريجي للتعريفات الجمركية ابتداءا من سبتمبر 2005 كمايلي [2]:

بداية من سبتمبر 2005 يتم استيراد المنتوجات الصناعية ضمن القائمة الأولى و المشكلة من مواد الأولية و المعدات برسوم جمركية 0%.

و يتم التفكيك التدريجي للتعريفات الجمركية للمنتوجات الصناعية للقائمة الثانية و الثالثة ابتداءا من سبتمبر 2005 كمايلي :

المنتوجات الصناعية للقائمة الثانية و المشكلة من المواد النصف مصنعة و المواد الكاملة التصنيع، تم التفكيك الجمركي لهذه المنتوجات لتصل سنة 2010 كمايلي :

- 2% بالنسبة للمنتوجات التي تخضع للرسوم الجمركية 5%.
- 6%بالنسبة للمنتوجات التي تخضع للرسوم الجمركية 15%.

---

[1] – بوشنافة رضا ، مرجع سابق ، ص131.

[2] - Nouveau schéma du démantèlement tarifaire des produits industriels et Les concessions tarifaires révisées des produits agricoles et agro-alimentaires , Accord d’association entre l’Algerie et l’Union européenne , Ministère du commerce .

- 12% بالنسبة للمنتوجات التي تخضع للرسوم الجمركية 30%.

حيث يتم إزالة كل الرسوم الجمركية على المنتوجات القائمة الثانية لتصل الى 0% ابتداءا من 01 سبتمبر 2012.

المنتوجات الصناعية ضمن القائمة الثالثة و المشكلة من المواد كاملة التصنيع الغير المدرجة في القائمة الثانية، حيث تصبح الرسوم الجمركية على هذه المنتوجات بداية من 01 سبتمبر2012 كمايلي :

- 12% بالنسبة للمنتوجات التي تخضع للرسوم الجمركية 30%.
- 6% بالنسبة للمنتوجات التي تخضع للرسوم الجمركية 15%.
- 2% بالنسبة للمنتوجات التي تخضع للرسوم الجمركية 5%.

إلا أن في 15 جوان 2010 قدمت الجزائر طلبا للاتحاد الأوروبي من أجل مراجعة التفكيك الجمركي وذلك بناءا على المادة 11 و16 من الاتفاقية ، حيث كانت الإجابة من الاتحاد الأوروبي سنة 2012 بالموافقة على مراجعة التفكيك الجمركي فقد تم التوصل الى اتفاق بإقامة منطقة التجارة الحرة في سنة 2020 بدلا من 2017 ، بمراجعة رزمانة التفكيك الجمركي و الذي دخلت حيز التنفيذ 01 سبتمبر2012 كمايلي [1]:

- بالنسبة للمنتوجات القائمة الثانية :

- إستفادة 82 بند تعريفي من التفكيك الجمركي الجديد و التي تعتبر من المنتوجات جد

[1] - Nouveau schéma du démantèlement tarifaire , op.cit .

حساسة ، بالإضافة الى مهلة إضافية تقدر ب4سنوات ، يتم تخفيض الرسوم الجمركية الى0% سنة 2016 عوضا من 2012.

- إستفادة 185 بند تعريفي من مهلة إضافية تقدر ب 04 سنوات إلى أن يتم تخفيض الرسوم الجمركية الى 0% سنة 2016 بدلا من سنة 2012.

- بالنسبة للمنتجات القائمة الثالثة

- استفادة 174 بند تعريفي و التي تعتبر من المواد جد الحساسة من مهلة إضافية تقدر ب 03 سنوات الى أن يتم تخفيض الرسوم الجمركية الى 0% سنة 2020 بدلا من 2017.
- استفادة 617 بند تعريفي من مهلة إضافية ،يتم تخفيض الرسوم الجمركية على هذه المنتوجات الى أن تصبح 0% في سنة 2020 بدلا من 2017.

ثانيا : الجانب التجاري لإتفاقية الشراكة الأورومغربية

يعتبر المغرب ثاني بلد بعد تونس يوقع اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية بتاريخ 26-02-1996 و دخلت الاتفاقية حيز التنفيد في 01-03- 2000 وتمثل الجانب التجاري لهذه الاتفاقية في إقامة منطقة للتبادل الحر بين طرفين خلال 12سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.و ذلك من خلال[1] :

- **إنشاء منطقة التبادل الحر للمنتجات الصناعية**

تم انشاء منطقة للتبادل التجاري الحر بين المغرب والإتحاد الأوروبي للمنتوجات الصناعية سنة 2012 من خلال :

- التبادل الحر للسلع الرأسمالية و بعض قطع الغيار ابتداءا من 01 مارس 2003.

[1] - Royaume du Maroc , Ministère de l'Industrie , de l'Investissement , du Commerce et de l'Economie Numirique : www.mcinet.gov.ma

- التبادل الحر للمواد الأولية وسلع التجهيز(الغير المنتجة محليا) بداية من 01 مارس2003.
- التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية للمنتوجات الصناعية بنسبة 10% لسنة ابتداءا من السنة الرابعة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أي ابتداءا من سنة 2003، فكان 01 مارس2011 التاريخ الذي يعكس تخفيض 90 %من الرسوم الجمركية للمنتوجات الصناعية.
- التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية لبعض السيارات منذ مارس 2003 بنسبة 3% لسنة لمدة أربع سنوات ، وبنسبة 15% منذ 2007 ، فمنذ 01 مارس2011 هذه المنتوجات تدخل للسوق المغربي مستفيدة بتخفيض 87% من الرسوم الجمركية.

- **إتفاقية تحرير المنتوجات الفلاحية و الصيد البحري**

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في 13 ديسمبر 2010 تهدف هذه الاتفاقية الى تحرير المنتوجات الفلاحية والصناعات الفلاحية والصيد البحري بين المغرب والاتحاد الأوروبي .

- **تحرير التجارة في الخدمات**

انطلقت المفاوضات الثنائية بين المغرب و الإتحاد الأوروبي حول تحرير التجارة في الخدمات في فيفري 2008 حيث تم دمج هذه المفاوضات ضمن مفاوضات اتفاقية التبادل التجاري الحر الشامل والمعمق التي انطلقت رسميا يوم 01 مارس 2013 بين المغرب والإتحاد الأوروبي.

ثالثا : الجانب التجاري لإتفاقية الشراكة الأوروتونسية

تعد تونس أول دولة في الضفة الجنوبية للمتوسط توقع اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بتاريخ 17-07-1995 ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 01-03-1998 .

تضمنت الاتفاقية عدة محاور أما الجانب التجاري فتمثل في إقامة منطقة حرة للتبادل في سنة 2008، حيث أصبحت المنتجات الصناعية المتبادلة بين الإتحاد الأوروبي و تونس معفاة تماما من الرسوم الجمركية ، وتجدر الا شارة أنه تم وفق هذا الافاق إزالة الرسوم الجمركية على المنتوجات الصناعية بصفة تدريجية على مدى 12 سنة من 1995 الى غاية 2008 [1].

كما تم الإعلان الرسمي عن انطلاق مفاوضات بين تونس و الإتحاد الأوروبي حول مشروع اتفاق التبادل الحر الشامل و المعمق ما يعرف بالأليكا بتونس يوم 13 أكتوبر 2015، يهدف هذا الاتفاق الى تحسين الوصول الى السوق الأوروبية و التونسية و تشجيع الاندماج الاقتصادي و التجاري لتونس مع الإتحاد الأوروبي من خلال تحرير تجارة الخدمات و تبسيط و تسهيل الإجراءات الجمركية و تقريب القوانين التجارية[2].

رابعا: الجانب التجاري لإتفاقية الشراكة الأورومصرية

بدأت المفاوضات بين مصر و الإتحاد و الأوروبي في سنة 1995 و استمرت هذه المفاوضات لمدة أربع سنوات و نصف ، حيث وقعت مصر اتفاقية الشراكة الأورومصرية بتاريخ 25-06-2001 و دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 01-06-2004 ، وتعكس اتفاقية الشراكة منهجية عملية برشلونة حيث يشمل هذا الاتفاق الأحكام الخاصة بالأركان الثلاثة للشراكة الأورومتوسطية ، و يتمثل هدفها الشامل في وضع أسس الإطار الملائم للتعاون و المشاركة اللذان يساهمان في تحقيق التنمية الاقتصادية و بمصر.

---

[1]- مشروع التبادل الحر الشامل و المعمق : www.aleca.tn

[2] – مشروع التبادل الحر الشامل و المعمق : www.aleca.tn

تمثل الجانب التجاري لاتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي و مصر في انشاء منطقة التجارة الحرة بين مصر و الإتحاد الأوروبي يتم بمقتضاها تحرير التجارة بين الطرفين من القيود الكمية و التعريفية ، و بدأ التفكيك الجمركي التدريجي على المنتجات الصناعية و الفلاحية منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في 2004-06-01 [1] .

المطلب الثالث : المساعدات المالية المقدمة في إطار برنامج ميدا

إستفادت الدول المتوسطية من مساعدات مالية من طرف الإتحاد الأوروبي في إطار برمامج ميدا من خلال حصص مالية في شكل مساعدات مالية وفق فترتين تمتد الأولى من 1995 الى غاية 1999 و هي تغطي برنامج ميدا I ، و قد بلغت حجم الأموال المخصصة للدول المتوسطية ضمن برنامج ميدا I 3435 مليون يورو لكن ما تم تسديده فعلا في شكل مساعدات مالية للدول المتوسطية فقد قدر ب 890 مليون يورو [2] ،ثم الفترة الثانية تمتد من 2000 الى غاية 2006 و هي الفترة التي تغطي برنامج ميدا II، فالأموال المخصصة لدول المتوسطية في اطار هذا البرنامج فقدرت ب4647 مليون يورو [3].

---

[1] – الهيئة العامة للاستعلامات ، مصر: www.sis.gov.eg

[2] - Le processus de Barcelone cinq ans après(1995-1999) , Partenarait euro-méditerranéen , Commission Européenne , 2000.

[3] - Le processus de Barcelone: Union pour la Méditerranée , Communication de la Commission au Parlement et au Consiel , Commission des Communautés européennes ,2008.

أولا :المساعدات المالية المقدمة للجزائر

إستفادت الجزائر من مساعدات مالية في اطار برنامج ميدا I في الفترة الممتدة من 1995-1999 حيث قدرت الحصة الأولى المخصصة للجزائر لهذه الفترة بمبلغ 164 مليون يورو ،أما التسديدات الفعلية التي تحصلت عليها الجزائر بلغت قيمتها 30 مليون يورو أي بنسبة 18% من المبلغ المخصص لها.

أما في اطار برنامج ميدا II في الفترة الممتدة من 2000 الى 2006 فقد كانت الحصة المالية المخصصة للجزائر تقدر بمبلغ 339 مليون يورو ، لكن ما تم تسديده فعليا للجزائر لم يتعدى مبلغ 146 مليون يورو أي بنسبة 43% من المبلغ المخصص للجزائر في اطارهذا البرنامج. و الجدول التالي يوضح لنا ذلك :

الجدول رقم (04) :المساعدات المالية المقدمة للجزائر في إطار برنامج ميدا I وميدا II

الوحدة : مليون يورو

	المبلغ المخصص	التسديدات الفعلية	نسبة التسديدات الفعلية من المبلغ المخصص
ميدا I 1995-1999	164	30	%18
ميداII 2000-2006	339	146	%43

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على :

- **Le processus de Barcelone cinq ans après(1995-1999), Partenarait euro-méditerranéen , Commission Européenne , 2000.**
- **Le processus de Barcelone: Union pour la Méditerranée , Communication de la Commission au Parlement et au Consiel , Commission des Communautés européennes,2008.**

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة التسدديدات الفعلية من المساعدات المالية المقدمة للجزائر للفترة 2000-2006 قد ارتفعت مقارنة بالفترة السابقة 1995-1999.

رغم إستفادة الجزائر بمبالغ ضعيفة ، إلا أن هذه المساعدات تعتبر المحرك الرئيسي لاتمام عملية الإصلاح الاقتصادي و تأهيل المؤسسات الصناعية [1].

[1]- زكري مريم ، البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية – المغاربية ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة تلمسان ، 2010 ، ص91.

ثانيا :المساعدات المالية المقدمة للمغرب

إستفادت المغرب من مساعدات مالية من طرف الإتحاد الأوروبي ضمن اطار برنامج ميدا I خلال الفترة الممتدة من 1995 الى 1999 فقد بلغت الحصة الأولى المخصصة للمغرب في اطارهذا البرنامج مبلغ 656 مليون يورو ، أما قيمة التسديدات الفعلية المقدمة للمغرب ضمن هذا البرنامج قدرت بمبلغ 127 مليون يورو ، أي بنسبة 19% من المبلغ المخصص لها.

أما في اطار برنامج ميدا II للفترة الممتدة من 2000 الى غاية 2006 فقد بلغت الحصة الثانية المخصصة للمغرب مبلغ 980 مليون يورو ،أما التسديدات الفعلية التي قدمت للمغرب قدرت بمبلغ 793 مليون يورو أي بنسبة 81% من المبلغ المخصص لها من طرف الإتحاد الأوروبي. و الجدول التالي يوضح لنا ذلك :

الجدول رقم (05) :المساعدات المالية المقدمة للمغرب في إطار برنامج ميدا I وميدا II

الوحدة :مليون يورو

	المبلغ المخصص	التسديدات الفعلية	نسبة التسديدات الفعلية من المبلغ المخصص
ميدا I 1995-1999	656	127	%19
ميداII 2000-2006	980	793	%81

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على :

- **Le processus de Barcelone cinq ans après(1995-1999), Partenarait euro-méditerranéen , Commission Européenne , 2000.**
- **Le processus de Barcelone: Union pour la Méditerranée , Communication de la Commission au Parlement et au Consiel , Commission des Communautés européennes ,2008.**

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة التسدديدات الفعلية المقدمة للمغرب في الفترة الثانية ضمن برنامج ميدا II قد ارتفعت مقارنة بالفترة الأولى التي تغطي برنامج ميدا I.

ثالثا :المساعدات المالية المقدمة لتونس

إستفادت تونس من مساعدات مالية من االإتحاد الأوروبي ضمن برنامج ميدا I فقد بلغت الحصة المخصصة لتونس في اطارهذا البرنامج خلال الفترة الممتدة من 1995 الى 1999 مبلغ 428 مليون يورو، أما قيمة التسديدات الفعلية المقدمة لتونس قدرت بمبلغ 168 مليون يورو ، أي بنسبة 39%من المبلغ المخصص لها.

أما في إطار برنامج ميدا II للفترة الممتدة من 2000 الى غاية 2006 فقد بلغت الحصة الثانية المخصصة لتونس مبلغ 518 مليون يورو ،أما التسديدات الفعلية التي قدمت لتونس قدرت بمبلغ 470 مليون يورو أي بنسبة 90% من المبلغ المخصص لها من طرف الإتحاد الأوروبي. و الجدول التالي يوضح لنا ذلك :

الجدول رقم (06) :المساعدات المالية المقدمة لتونس في إطار برنامج ميدا I وميدا II

الوحدة : مليون يورو

	المبلغ المخصص	التسديدات الفعلية	نسبة التسديدات الفعلية من المبلغ المخصص
ميدا I 1995-1999	428	168	%39
ميداII 2000-2006	518	470	%90

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على :

- **Le processus de Barcelone cinq ans après(1995-1999), Partenarait euro-méditerranéen , Commission Européenne , 2000.**
- **Le processus de Barcelone: Union pour la Méditerranée , Communication de la Commission au Parlement et au Consiel , Commission des Communautés européennes , 2008 .**

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة التسدديدات الفعلية المقدمة لتونس في الفترة الثانية قد ارتفعت مقارنة بالفترة الأولى.

تعتبر تونس شريكا مهما للإتحاد الأوروبي في مجال التعاون المالي و وأحد أكبر المستفدين من المساعدات المالية ضمن برنامج ميدا ،وقد برهنت تونس قدراتها الواسعة من خلال الإصلاحات الإقتصادية و التجارية التي قامت بها [1].كما استفادت الشركات المصنعة ببرامج احاطة و تأهيل حت تصبح منتجاتها قادرة على منافسة منتجات الاتحاد الأوروبي.

رابعا : المساعدات المالية المقدمة لمصر

[1] – زكري مريم ، مرجع سابق ، ص89 .

أما مصر فقد إستفادت من مساعدات مالية من طرف الإتحاد الأوروبي في الفترة الممتدة من 1995-1999 في اطار برنامج ميدا I ،حيث قدرت الحصة الأولى المخصصة لمصر لهذه الفترة بمبلغ 686 مليون يورو ،الا أن التسديدات الفعلية التي تحصلت عليها مصر لم تتعدى 23% من قيمة الأموال المخصصة لها حيث بلغت قيمة هذه التسديدات 157 مليون يورو.

أما في اطار برنامج ميدا II في الفترة الممتدة من 2000 الى 2006 فقد كانت الحصة المالية الثانية المخصصة لمصر تقدر بمبلغ 593 مليون يورو ، لكن ما تم تسديده فعليا لمصر تعدى مبلغ 628 مليون يورو أي بنسبة 106% من المبلغ المخصص لمصر في اطارهذا البرنامج. و الجدول التالي يوضح لنا ذلك :

الجدول رقم (07) : المساعدات المالية المقدمة لمصر في اطار برنامج ميدا I وميدا II

الوحدة :مليون يورو

	المبلغ المخصص	التسديدات الفعلية	نسبة التسديدات الفعلية من المبلغ المخصص
ميدا I 1995-1999	686	157	%23
ميداII 2000-2006	593	628	%106

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

- **Le processus de Barcelone cinq ans après(1995-1999), Partenarait euro-méditerranéen , Commission Européenne , 2000.**
- **Le processus de Barcelone: Union pour la Méditerranée , Communication de la Commission au Parlement et au Consiel , Commission des Communautés européennes , 2008 .**

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة التسدديدات الفعلية من المساعدات المالية المقدمة لمصر للفترة 2000-2006 قد ارتفعت مقارنة بالفترة السابقة 1995-1999. و أن التسديدات الفعلية المقدمة لمصر تعدت قيمة الأموال المخصصة لها من طرف الإتحاد الأوروبي في اطار برنامج ميدا I.

المبحث الثالث : الإتفاقيات التجارية بين الدول العربية

في ظل الظروف الاقتصادية الدولية و الإتجاه نحو العولمة و بروز النظام التجاري الدولي الجديد، بإنشاء المنطمة العالمية للتجارة و قيام العديد من التكتلات الاقتصادية بين العديد من دول العالم،حاولت الدول العربية عقد اتفاقيات تجارية عربية -عربية تستطيع من خلالها التعامل مع التطورات الاقتصادية الدولية و الاستفادة من التبادل التجاري العربي .

المطلب الأول : منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

صاحب إنتهاء جولة الأورغواي للمفاوضات التجارية قيام العديد من التكتلات الاقتصادية بين مختلف دول العالم حتى تتمكن من تبادل ميزات تجارية فيما بين أعضائها، حماية لمصالحها التجارية وتعزيزا للتبادل التجاري فيما بينها. وفي ضوء ذلك برزت أهمية إنشاء منطقة تجارة حرة عربية من أجل تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية والحفاظ على مصالحها.

أولا : إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية

تشكل إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الإطار القانوني الرئيسي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، أبرمت هذه الاتفاقية عام 1981 ودخلت حيز التنفيذ عام 1983 بعد مصادقة أكثر من ست دول عربية عليها. وقد نصت المادة السادسة من الاتفاقية على " إعفاء السلع

الزراعية والحيوانية، والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية، والسلع نصف المصنعة، والسلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة المنشأة في إطار جامعة الدول العربية، من كافة الرسوم الجمركية، والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد" ، كما أن السلع العربية المصنعة يتم الاتفاق على تحريرها تدريجيا وفقا لقوائم يتفق عليها بين الدول الأعضاء، ويقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهدف الوصول إلى تحرير كامل للتبادل التجاري فيما بين الدول العربية للمنتجات العربية. و تعتبر المصادقة على هذه الاتفاقية الشرط الأول والأساسي للانضمام للمنطقة .و لم تثمر المفاوضات التي تمت بين الدول العربية، في إطار لجنة المفاوضات التجارية طوال الأعوام 1985 الى 1992 في الوصول إلى إتفاق بشأن تحرير أي مجموعات سلعية من السلع المصنعة، كما اختلفت الدول العربية بالنسبة للتحرير الفوري للسلع الزراعية، وارتأى البعض إخضاعها للتخفيض التدريجي.

ولم يتم إحراز أي تقدم ملموس في تلك المفاوضات، وفي ظل التطورات الاقتصادية الدولية ، وحرصا من الدول العربية على سرعة إقامة تكتل اقتصادي عربي تستطيع من خلاله التعامل مع متطلبات إتفاقيات التجارة العالمية، اتجهت الدول العربية إلى صياغة برنامج تنفيذي لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية[1].

ثانيا : البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

ركزت الدول العربية على معالجة العقبات التي إعترضت تنفيذ إتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية من خلال صياغة البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية بتاريخ 19-02-1997 ، ليدخل حيز التنفيذ 01-01-1998 ، مع مراعاة أوضاع و احتياجات مختلف

[1]– التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، صندوق النقد العربي ، 2004 ، ص 07 .

دول العربية و أحكام و مبادئ منظمة التجارة العالمية خاصة و إن أعداد من الدول العربية اما أعضاء بهذه المنظمة أو بصدد الإنضمام يتضمن البرنامج التنفيذي خطة وجدول زمني محدد لانشاء منطقة التجارة الحرة حيث تتمثل العناصر الرئيسية للبرنامج فيمايلي :

- **تحرير التبادل التجاري بين الأطراف**

يعتمد البرنامج التنفيذي في تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف على تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول العربية وفقا لمبدأ التحرير التدريجي الذي يطبق بدءا من تاريخ 01 – 01 – 1998 و ذلك بتخفيض الرسوم الجمركية و الضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة، بنسبة سنوية متساوية على أن يتم انجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحدودة لإقامة منطقة التجارة العربية الكبرى بتاريخ 31-12-2007 و يمكن باتفاق الدول الأطراف أثناء تنفيذ البرنامج وضع أي سلع تحت التحرير الفوري ، بحيث يجوز لأي بلد أو أكثر طرف في البرنامج التنفيذي في تبادل إعفاءات تسبق البرنامج الزمني لاقامة منطقة تجارة حرة ، وقد قرر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في هذا الصدد تخفيض المرحلة الانتقالية لاقامة منطقة تجارة حرة لتنتهي في 31-12-2005 بدلا من 31-12-2007 و عليه فان التخفيض السنوي للتعريفة الجمركية قد أصبح 20% في كل من 01-01-2004 و 01-01-2005 و ذلك يضمن الغاء كامل للتعريفة بنسبة 100% بحلول 01-01-2006 ، كما ينطبق التحرير االتدريجي على قوائم السلع العربية التالية [1]:

[1]– وصاف عتيقة ، أثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة الى حالة الجزائر (1999-2009)، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة تلمسان ، 2014، ص146 .

- السلع الزراعية و الحيونية و المواد الخام المعدنية و غير المعدنية وفقا لأحكام المادتين 01 و 02 و من المادة السادسة من أحكام اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.
- السلع التي اقر إعفائها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي قبل تاريخ نفاذ الاتفاقية.

- **القيود غير الجمركية :**

لا تخضع السلع العربية المتبادلة في إطار البرنامج إلى أي قيود جمركية تحت أي مسمى كان[1]، وتعرف القيود الجمركية بحسب اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بأنها "التدابير والإجراءات التي قد تتخذها الدولة الطرف، للتحكم بالواردات لغير الأغراض التنظيمية أو الإحصائية، وتشمل على وجه الخصوص، القيود الكمية والإدارية التي تفرض على الاستيراد[2].

- **قواعد المنشأ :**

يشترط لاعتبار السلع عربية، لأغراض تطبيق هذا البرنامج أن تتوافر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وقد تمت الموافقة على القواعد العامة لمنشأ السلعة العربية في الدورة الستين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (القرار رقم 1336 بتاريخ 17-09- 1997) وتنفيذاً لنص المادة التاسعة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، والذي يتضمن الأتي: "يشترط لاعتبار السلع عربية لأغراض هذه الاتفاقية أن تتوافر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس، وألا تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدولة الطرف عن 40% من القيمة النهائية للسلعة عند إتمام إنتاجها."

---

[1] – تواتي بن علي فاطمة ، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية و العالمية ، مجلة الباحث، العدد 06، جامعة ورقلة ، 2008،ص 188.

[2]– إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري ، الأمانة العامة ، جامعة الدول العربية ، ص02.

- **تبادل المعلومات والبيانات:**

تتعهد الدول الأطراف، بتطبيق مبدأ الشفافية وإخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات، والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري، بما يكفل حسن تنفيذ الاتفاقية والبرنامج التنفيذي لها.

- **إرتباط تحرير التجارة وتأثره بعدد من النشاطات الاقتصادية الأخرى :**

يتم التشاور بين الدول الأطراف، حول الخدمات وبالذات المرتبطة بالتجارة والتعاون التكنولوجي والبحث العلمي، وتنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية، وحماية حقوق الملكية الفكرية.

- **تسوية المنازعات :**

يتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات، في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وكذلك أي خلاف حول تطبيق هذا البرنامج[1].

بلغ عدد الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ بداية عام 1998 سبع عشر دولة هي الأردن ، الامارات،السعودية ، البحرين ،قطر ، العراق ، سوريا ، فلسطين ، لبنان ، ليبيا، الكويت، عمان، مصر، تونس ، المغرب، ثم التحقت عام 2005 السودان و اليمن [2]. **أما** بالنسبة للجزائر فقد تأخرت كثيرا في الإنضمام إلى منطقة التجارة العربية الكبرى، حيث صادقت الجزائر على إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في 03 أوت 2004 أي بعد

[1]– تواتي بن علي فاطمة ، مرجع سابق ، ص189.

[2]– جمال الدين زروق ، مرجع سابق ، ص27.

22 سنة من دخولها حيز النفاذ ،أما عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فقد إنضمت لها الجزائر في 2008، وقد دخلت حيز النفاذ في 01 جانفي 2009[1] .

المطلب الثاني : السوق العربية المشتركة

يمكن إرجاع محاولات إنشاء السوق العربية المشتركة الى تاريخ نشأة جامعة الدول العربية في عام 1945، فبعد حصول العديد من الدول العربية على استقلالها حاولت اكتشاف مقوماتها الاقتصادية و استغلالها على أساس إقليمي خاصة أنها تمتلك العديد من الخصائص و الروابط الاقتصادية المشتركة.

أولا : نشأة السوق العربية المشتركة

في 03 جوان 1957 وافق المجلس الاقتصادي و الاجتماعي العربي التابع لجامعة الدول العربية على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية و دخلت حيز التنفيذ في 30 أفريل 1964 و بلغ عدد الدول لهذه الاتفاقية 13 دولة وهي مصر، الكويت، العراق، سورية ، موريتانيا ، فلسطين ، الأردن، اليمن، السودان، الامارات ، سلطة عمان ، الصومال ، ليبيا، وقد نتج عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية انشاء سوق عربية مشتركة تبنى اقامتها في البداية أربع دول وهي مصر ، سوريا ، العراق، الأردن، في 23 أوت 1964 و بعد اثنتي عشر سنة انضمت ثلاث دول أخرى وهي ليبيا ، اليمن ، موريتانيا عام 1977، وظلت السوق قائمة حتى سنة 1986 تاريخ توقيف عضوية مصر في الجامعة العربية بعد توقيعها على معاهدة السلام مع إسرائيل ، وقد أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 1988 قرار بشأن اعتماد البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق اتفاقية السوق العربية المشتركة بشكل تدريجي على ثلاث مراحل يتم خلالها الغاء كافة الضرائب الجمركية و غيرها من الضرائب بدءا من

[1]– خير الدين بلعز ، مرجع سابق ، ص193.

عام 1999، وتم الاتفاق على تخفيض قدره 40 %من الضرائب الجمركية في جانفي 2000 ، و30% في جانفي 2001، و أخيرا في جانفي 2002 لكن هذه المحاولة لم تنجح [1].

ثانيا : أهداف السوق العربية المشتركة

يتضمن مشروع إقامة سوق عربية مشتركة تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في ما يلي[2]:

- **حرية تبادل البضائع و المنتجات الوطنية و الأجنبية:** و ذلك من خلال إلغاء الضرائب الجمركية المفروضة على تبادل السلع و الخدمات و المنتجات بين الدول الأعضاء ، و هذه تعتبر من الدعائم الأساسية لقيام السوق العربية المشتركة و تساهم في توسيع إطار المعاملات في نطاق السوق و زيادة حجم الطلب على المنتجات.
- **حرية إنتقال رؤوس الأموال:** تضمن القسم الثاني من الاتفاقية ثلاث فقرات تعالج موضوع انتقال رؤوس الأموال وهي :

- تجيز الحكومات و المنظمات انتقال رؤوس الأموال تمكينا لرعاياها و المقيمين فيها من الاشتراك في مشاريع الإعمار المتفق عليها بين الأطراف العملاقة ، و هذا لحماية رؤوس أموالها أو رؤوس الأموال التي انقلت إليها من التسرب خارج البلاد العربية المنظمة لهذه الاتفاقية.
- لا تخضع رؤوس الأموال المنقولة من بلد عربي أخر وفق أحكام المادة 2من هذه الاتفاقية لأية رسوم أو ضرائب جمركية أو استثنائية تعرقل ذلك الانتقال.

---

[1] – عبد الرحمن روابح ، حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة ، دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول المجلس التعاون الخليجي (2000–2010) ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة ، 2012، ص60 .

[2] – وصاف عتيقة ، مرجع سابق ، ص143 .

- تجيز الحكومات في كل الدول العربية لرؤوس الأموال العربية التي ترد إليها بعد توقيع الاتفاق بالعودة إلى موطنها الأصلي.

- **حرية إنتقال الأشخاص و القوى العاملة:** إن تحرير القوى العاملة يعتبر من أهم عناصر التكامل الاقتصادي كما أن توزيعها بين الدول العربية يحقق الاستخدام الأمثل للقوى البشرية و يحقق التوازن بين الموارد الطبيعية و بين الأيادي العاملة المتاحة كما أن انتقال اليد العاملة يؤدي إلى إنماء الشعور القومي بين الأقطار العربية، فهذا يسمع بالتمازج و الانصهار للعنصر السكاني المتماثل و المشترك في العادات و التقاليد و القيم الاجتماعية المشتركة.

إن قرار انشاء السوق العربية المشتركة في حقيقة الأمر لا يتجاوز في مفهومه منطقة التجارة الحرة عن طريق الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية أمام السلع العربية المتبادلة ، الا أنها لم تتضمن تحرير انتقال السلع من القيود الكمية والإدارية ، وهذا يؤدي إلي تقليل فاعلية القرار في مجال تحرير التبادل التجاري بين الدول الأعضاء ،ولم تفلح جهود مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تطوير هذه المنطقة الحرة إلى اتحاد جمركي عن طريق فرض جدار جمركي موحد، كما لم تفلح في ضم أعضاء جدد[1].

المطلب الثالث : إتفاقية أغادير

تحت عنوان إعلان نشأة إقامة منطقة للتبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية تم اطلاق اعلان أغادير بالمغرب بتاريخ 08-05-2001 حيث أعلنت تونس ، المغرب، مصر رغبتها في إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها و ذلك بدعم من الإتحاد الأوروبي ،ذلك لأن الإتحاد الأرروبي يعتبر

[1]- بلعور سليمان ، مرجع سابق ، ص62.

إتفاقية أغادير خطوة حاسمة نحو خلق منطقة تجارة حرة بين بلدان المتوسط و دول الاتحادالأروبي بحلول العام 2010.

أولا : توقيع إتفاقية أغادير

قامت الدول المؤسسة الأربعة مصر ،الأردن ،تونس ،المغرب بالتوقيع على إتفاقية أغادير بالرباط بالمملكة المغربية في 25 فيفري 2004 ، حيث دخلت الإتفاقية حيز التنفيذ في 06 جويلية 2006 عقب اكتمال اجراءات المصادقة عليها للدول الأربعة ، و بدأ التنفيذ الفعلي للاتفاقية في 27 مارس 2007.

تأتي إتفاقية أغادير كخطوة هامة نحو تحقيق أهداف إعلان برشلونة و الذي يقضل بخلق منطقة تجارة حرة أورومتوسطية ، كما تتوافق اتفاقية أغادير مع مبادئ المنظمة العالمية للتجارة و التي تتمتع الدول الأعضاء بعضويتها بالمنظمة ، بالإضافة الى انسجامها مع تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى [1].

ثانيا : أهداف الإتفاقية

تتضمن إتفاقية أغادير مجموعة من الأهداف تتمثل فيمايلي[2] :

- تقوم الدول الأعضاء بإنشاء منطقة للتبادل الحر بينها ابتداءا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

---

[1] – الوحدة الفنية لإتفاقية أغادير ، الإتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر : www.agadiragreement.org

[2] – إتفاقية إقامة منطقة لتبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية ، الوحدة الفنية لإتفاقية أغادير ، الإتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر، ص03.

- إنشاء منطقة للتبادل الحر من أجل تطوير النشاط التجاري و الاقتصادي و دعم التشغيل ، وزيادة الإنتاجية و تحسين المستوى المعيشي داخل الدول الأطراف.
- تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية و القطاعية في الدول الأطراف ،فيما يخص التجارة الخارجية و الفلاحة و الصناعة و النظام الضريبي و المجال المالي و الخدمات و الجمارك، وبما يوفر المنافسة الموضوعية بين الدول الأطراف.
- التقريب من تشريعات الدول الأطراف في المجالات الاقتصادية و التجارية ،لتوفير مناخ مواتي لشروط الاندماج التجاري بين الدول الأطراف .

ثالثا : ترتيبات تحرير التجارة بموجب إتفاقية أغادير

وفقا للفصل الثاني من إتفاقية أغادير تأتي ترتيبات تحرير التجارة كمايلي [1]:

1- السلع الصناعية :

تخضع السلع الصناعية المتبادلة بين الدول الأطراف ، لنظام تفكيك الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل عند الاستيراد على الشكل التالي:

- التبادل الفوري عند دخول الاتفاقية حيز النفاذ ، الإعفاء التام للقوائم الخاضعة للتفكيك الفوري والسريع مع الإتحاد الأوروبي ، وهي القوائم المدرجة في الملحق رقم (01) لهذه الاتفاقية والذي يضم ما يلي :

[1]- إتفاقية إقامة منطقة لتبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية ، نفس المرجع ، ص04 .

- القائمة الواردة بالملحق رقم (03) لاتفاق الشراكة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي، والتي تشمل السلع الخاضعة للتفكيك التدريجي خلال فترة انتقالية مدتها 03 سنوات والسلع المعفاة كليا عند دخول هذا الاتفاق حيز النفاذ.
- القائمة (أ) من الملحق رقم (03) لاتفاق الشراكة بين المملكة الأردنية الهاشمية والاتحاد الأوروبي، والتي تشمل السلع الخاضعة للتفكيك التدريجي خلال فترة انتقالية مدتها 04 سنوات والسلع المعفاة كليا عند دخول هذا الاتفاق حيز النفاذ.
- القائمة الواردة بالملحق رقم (03) لاتفاق الشراكة بين الجمهورية التونسية والاتحاد الأوروبي، والتي تشمل السلع الخاضعة للتفكيك التدريجي خلال فترة 05 سنوات والسلع المعفاة كليا عند دخول هذا الاتفاق حيز النفاذ.

-القائمة الأولى في جداول تحرير السلع المضمنة باتفاق الشراكة بين مصر والإتحاد الأوروبي والتي تشمل السلع الخاضعة للتفكيك التدريجي خلال فترة انتقالية مدتها 03 سنوات والسلع المعفاة كليا عند دخول هذا الاتفاق حيز النفاذ.

- استمرار العمل بالإعفاءات الفورية المنصوص عليها بالاتفاقيات الثنائية.
- بخصوص السلع الصناعية الأخرى الخاضعة للرسوم الجمركية الغير المفككة فوريا ً، يتم اعتماد تاريخ 01-01-2005 كحد أقصى للفترة الانتقالية [1]، وذلك على النحو التالي: بداية من تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ يتم تخفيض بنسبة 80% ، و بداية من 01-01-2005 إعفاء كلي بنسبة 100%.

[1]علما أن هذا التاريخ وارد في الاتفاقية التي تم التوقيع عليها في 25-02-2004 ، الا أن هذه الاتفاقية دخلت حيز التنفيذ في06-07-2006.

2- **السلع الفلاحية والفلاحية المصنعة :**

يتم تحرير السلع الفلاحية و الفلاحية المصنعة والمصنفة في الفصول من 01 الى 24 من النظام المنسق (HS)، و ذلك طبقاً للبرنامج التنفيذي لإتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

3- **تجارة الخدمات:**

تلتزم الدول الأطراف بتنفيذ التزاماتها الواردة في جداول الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات لمنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بتحرير تجارة الخدمات وتسعى لتوسيع نطاق تجارة الخدمات فيما بينها وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في كل من الدول الأطراف.

المبحث الرابع : إتحاد المغرب العربي

أعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي في 17-02-1989 بمدينة مراكش ، حيث تم التوقيع على إتفاقية مراكش لانشاء إتحاد المغرب العربي من طرف خمس دول هي المغرب، تونس ، الجزائر، ليبيا، وموريتانيا[1].

المطلب الأول :أهداف الإتحاد المغاربي و مساره

تم إنشاء إتحاد المغرب إستجابة من قبل حكومات دول المغرب العربي لتطلعات شعوبها و أيضا لمواجهة أخطار التهميش الناتجة عن التحولات الاقتصادية العالمية التي إستجدت و نمو الاتحادات و التكتلات الإقليمية .

أولا أهداف إتحاد المغرب العربي

[1]- اتحاد المغرب العربي : www.umaghrebarabe.org

نصت معاهدة انشاء الإتحاد المغاربي على الأهداف التالية [1]:

- توثيق أواصر الأخوة التي تربط الأعضاء و شعوبهم ببعضهم البعض .
- تحقيق تقدم و رفاهية مجتمعاتهم و الدفاع عن حقوقهم .
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل و الانصاف .
- إنتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين .
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال السلع والخدمات و الرؤوس الأموال فيما بينها .

ثانيا : مسار اتحاد المغرب العربي

تم الإعلان عن ميلاد إتحاد المغرب العربي في 17 فيفري 1989 بحيث يمكننا التمييز بين مرحلتين في مسار اتحاد المغرب العربي[2] :

- **المرحلة الأولى 1989-1994** : عرفت مسيرة إتحاد المغرب العربي حماسا كبيرا خلال هذه الفترة و شهدت عدة إجراءات ميدانية تمثلت في فتح الحدود و الغاء التأشيرة ، مما سهل انتقال الأفراد و رؤوس الأموال ، كما تم إستحداث في هذه الفترة المؤسسات المغاربية : مجلس الشورى المغاربي، الهيئة القضائية المغاربية ، الأكاديمية المغاربية للعلوم و الجامعة المغاربية .

---

[1] – اتحاد المغرب العربي : www.umaghrebarabe.org

[2]– عبد العزيز شرابي ، اتحاد المغرب العربي الأوضاع الراهنة و التحديات المستقبلية ، مجلة الاقتصاد و المجتمع ، جامعة منتوري قسنطينة، 2008 ، ص 13 .

- **المرحلة الثانية مابعد 1994** : تميزت هذه المرحلة بعودة الفتور بسبب إعادة فرض التأشيرة من جديد على تنقل الأفراد بين الجزائر و المغرب (و التي ألغي العمل بها لاحقا ابتداءا من سنة 2005) ، و غلق الحدود البرية بين البلدين ابتداءا من أوت 1994 . بالإضافة الى تدهور العلاقات الليبية الموريطانية على أثر قيام موريطانيا بالتطبيع مع إسرائيل سنة 1995، هذه الأوضاع كانت سببا رئيسيا في عدم تطبيق أغلب الاتفاقات المبرمة في اطار اتحاد المغرب العربي .

المطلب الثاني : الإستراتيجية المغاربية المشتركة

من خلال القرار الذي أصدره مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي المنعقد بمدينة رأس لانوف الليبية بتاريخ 11 مارس 1991 تم اعتماد استراتيجية مغاربية للتنمية المشتركة بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية وفق المراحل التالية[1] :

- **مرحلة إنشاء منطقة حرة للتبادل التجاري :**

حدد المدى الزمني لتحقيق هذا الهدف قبل نهاية سنة 1992 ، وتهدف هذه المرحلة الى إزالة الحواجز الجمركية و الغير الجمركية ، و إعطاء دفع قوي و ملموس للإنتاج و تنمية التبادل التجاري بين دول الاتحاد.

[1]– حنيش الحاج التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2008 ، ص105.

- **مرحلة إنشاء الإتحاد الجمركي :**

حددت الاستراتيجية وجوب انشاء الوحدة الجمركية قبل نهاية سنة 1995، وتهدف هذه المرحلة إلى توحيد الضرائب و الرسوم الجمركية المطبقة من كل الأطراف ، و وضع تعريفة جمركية موحدة تجاه الخارج ، وكذلك توحيد الأنظمة و القوانين التجارية و الجمركية.

- **مرحلة السوق المغاربية المشتركة :**

ألزمت الاستراتيجية وجوب قيام السوق المغاربية المشتركة قبل سنة 2000 ، وتهدف هذه المرحلة الى الوصول الى الاتحاد الاقتصادي و إقامة سوق داخلية كبرى واحدة لا مجال فيها للرسوم الجمركية والحواجز الأخرى و تحقيق حرية تنقل الأشخاص و انتقال رؤوس الأموال و السلع و الخدمات .

- **مرحلة الإتحاد الاقتصادي :**

و هي المرحلة التي يتم فيها توحيد السياسات الاقتصادية ، ووضع خطط التنمية الاقتصادية على أساس و أهداف مشتركة ، مع مراعاة تقليص الفوارق التنموية داخل كل بلد مغاربي .

ولتجسيد هذه الاستراتيجية تم الاتفاق على تنظيم حرية التبادل للمنتجات ذات الأصل المغاربي عن طريق الاعفاء من الحقوق الجمركية بين الدول الأعضاء حيث هناك اتفاقيتن فقط تم ابرامهما[1] :

- إتفاقية تبادل المنتجات الفلاحية :عقدت هذه الإتفاقية بالجزائر سنة 1990 ، ونصت على الاعفاء الكلي من الحقوق و الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية ذات المنشأ المغاربي، كما التزمت الاتفاقية بحماية الإنتاج الفلاحي من منافسة المنتجات المستوردة المدعمة .

[1] – بوشنافة رضا ، نموذج قياسي مقترح لتقدير محددات التجارة الخارجية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق 1990-2014 مرجع سابق، ص135.

- الإتفاقية التجارية والتعريفة المغاربية : أبرمت هذه الاتفاقية في مارس1991 بليبيا بهدف رفع المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء على أساس التفضيل في المعاملة التجارية ،من خلال الاعفاء الكلي للحقوق و الرسوم الجمركية على المنتجات التي تتوفر فيها شروط المنشأ المغاربي ، و هي المنتجات التي تشكل فيها المواد الأولية ذات المنشأ المغاربي نسبة 40% و حققت قيمة مضافة 60% و هي المحددات الكافية للحصول على صفة المنشأ المغاربي.

و بالرغم من أن هذه الاتفاقيات تشكل الاطار القانوني الانتقالي لتأسيس منطقة التبادل التجاري الحر، كما جاء في الاستراتيجية المغاربية المشتركة إلا أن الدول المغاربية ما زالت بعيدة عن تجارة بينية حقيقة، نظرا لعدم وجود الإرادة السياسية القادرة على تجاوز الصعوبات و العقبات التي تواجه العملية التكاملية و التي كان لها أثار هامة في محدودية النتائج خلال مراحل مسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي .

خلاصة الفصل

شكل ظهور النظام التجاري المتعدد الأطراف حدثا هاما في العلاقات الإقتصادية و التجارية الدولية، و بالنظر إلى التغيرات الجوهرية في الإقتصاد العالمي و التجارة الدولية فقد شهد القرن العشرين توجها كبيرا نحو إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية إستجابة للتغيرات الاقتصادية التي فرضتها العولمة .

فبعد وصول الأسلوب الإشتراكي لتسيير حدوده أصبح أهم إهتمامات دول شمال إفريقيا التوجه من الإقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الحر ، في ظل مافرضه الواقع الإقتصادي و التجاري العالمي الجديد ، توجهت دول شمال إفريقيا نحو الإندماج في الاقتصاد العالمي و الإنفتاح التجاري من خلال الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، و التوقيع على الإتفاقية الشراكة الأورومتوسطية مع الإتحاد الأوروبي ، بالإضافة الى إبرام اتفاقيات تجارية لإقامة مناطق لتبادل الحر بين الدول العربية.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية للتجارة الخارجية في دول شمال إفريقيا

تمهيد :

تعتبر التجارة الخارجية من أهم القطاعات الإقتصادية لأي دولة ، كونها أداة رئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية و لما لها دور مهم في تحصيل الإيرادات من النقد الأجنبي لتمويل البرامج التنموية ، بالإضافة إلى فتح أسواق دولية لتصريف منتجات مختلف القطاعات الإقتصادية و توفير حاجات الدولة من السلع الصناعية و الإستثمارية و الإستهلاكية و الحاجيات من المواد الأولية.

فإن هيكل التجارة الخارجية يعكس لنا صورة الإقتصاد المحلي و طبيعة الهيكل الإنتاجي، بتنوع أو تركز مكونات الصادرات و من خلال الهيكل السلعي للواردات و حجم الطلب عليها. لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل تحليل هيكل المبادلات التجارية بشقيها الصادرات و الواردات السلعية في دول شمال افريقيا (الجزائر، المغرب ، تونس، مصر) خلال الفترة 1990-2017 ، و عليه سنقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث سنتطرق في المبحث الأول الى دراسة تحليلية لتطور التجارة الخارجية في الجزائر و في المبحث الثاني إلى تطور التجارة الخارجية في المغرب، أما المبحث الثالث سنقوم بدراسة تحليلية لتطور التجارة الخارجية في تونس و في المبحث الرابع إلى تحليل تطور التجارة الخارجية في مصر.

المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر

بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية في الجزائر عقب صدمة أسعار النفط في سنة 1986 و تدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية ، لجأت الجزائر الى البنك الدولي و صندوق النقد الدولي للحصول على موارد مالية و أعلنت عن إلتزامها بالإصلاحات الاقتصادية، و إبتداء من سنة 1989 تبنت الجزائر جملة من الإصلاحات لتحرير اقتصادها و إعادة هيكلته تدريجيا ، بحيث تضمنت هذه الإصلاحات الإقتصادية سلسلة من الإجراءات للتحرير التدريجي للتجارة الخارجية ، و في أفريل 1994 وقعت الجزائر على اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث مع صندوق النقد الدولي بحيث تضمن هذا الاتفاق التحرير التام للتجارة الخارجية و انهاء احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية . و في إطار تحرير المبادلات التجارية و الإنفتاح التجاري في الجزائر و لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية و للاندماج في الاقتصاد العالمي قامت السلطات الجزائرية بمجموعة من الإجراءات و التدابير ، و من أبرز هذه الإجراءات التوقيع على العديد من الإتفاقيات التجارية أهمها اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية مع الإتحاد الأوروبي في ديسمبر 2001 و دخول هده الاتفاقية حيز التنفيذ في ديسمبر 2005 ، بالإضافة إلى سعي الجزائر الى الانضمام المنظمة العالمية للتجارة بتقديم طلب رسمي للانضمام لدى المنظمة في سنة 1996 .

المطلب الأول: تطور الصادرات و الواردات الكلية في الجزائر

في إطار التحرير التام للمبادلات التجارية مع الخارج في الجزائر منذ سنة 1994 ، قامت السلطات الجزائرية بإنهاء احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية ووضع حد لتدخلها ، بالإضافة إلى تسهيل الإجراءات لتمويل عمليات التصدير و الاستيراد ، وقامت بإزالة القيود و رفع الحظر عن الصادرات و الواردات و تخفيض التعريفات الجمركية على الواردات ، الجدول التالي يقدم لنا تطور الصادرات و الواردات السلعية الكلية و وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990-2017.

الجدول رقم(08): تطور المبادلات التجارية الجزائرية مع الخارج خلال الفترة 1990-2017

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	معدل التغطية%
1990	12,88	9,77	3,11	131,832
1991	12,44	7,77	4,67	160,102
1992	11,51	8,31	3,2	138,507
1993	10,41	8,79	1,62	118,430
1994	8,89	9,15	-0,26	97,158
1995	10,26	10,1	0,16	101,584
1996	13,25	9,09	4,16	145,764
1997	13,89	8,69	5,2	159,838
1998	10,21	9,4	0,81	108,617
1999	12,53	9,16	3,37	136,790
2000	22,03	9,17	12,86	240,239
2001	19,13	9,94	9,19	192,454
2002	18,8	11,97	6,83	157,059
2003	23,16	12,38	10,78	187,075
2004	31,3	18,17	13,13	172,26
2005	46	20,36	25,64	225,93
2006	54,61	21,46	33,15	254,473
2007	60,16	27,63	32,53	217,734
2008	79,3	39,48	39,82	200,861
2009	45,17	39,29	5,88	114,96
2010	57,05	40,47	16,58	140,968
2011	73,49	47,25	26,24	155,534
2012	71,87	50,38	21,49	142,655
2013	64,97	55,03	9,94	118,062
2014	60,06	58,58	1,48	102,526
2015	34,67	51,7	-17,03	67,0599
2016	30,03	47,09	-17,06	63,771
2017	35,19	46,06	-10,87	76,400

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال البيانات التي يقدمها لنا الجدول رقم (08) يتبين لنا أن الصادرات الجزائرية شهدت انخفاضا خلال الفترة 1990-1994 ، حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية 12.88 مليار دولار أمريكي في سنة 1990 ، أما في سنة 1994 بلغت قيمتها 8.89 مليار دولار أمريكي ، بحيث يعود هذا الانخفاض المسجل في قيمة الصادرات الجزائرية إلى تراجع أسعار النفط في هذه الفترة و التي انخفضت الى 16.3 دولار للبرميل في سنة 1994 مقارنة ب 20.98 دولار للبرميل في سنة 1990[1]، واصلت الصادرات الجزائرية في الارتفاع إلى غاية سنة 2009 أين سجلت انخفاضا كبيرا في قيمتها حيث قدرت في هذه السنة ب 45.17 مليار دولار أمريكي بحيث انخفضت بنسبة 43% مقارنة بسنة 2008 ، و يرجع هذا الانخفاض المسجل في قيمة الصادرات الجزائرية في سنة 2009 إلى الأزمة المالية التي شهدها العالم في سنة 2008 و التي أدت الى إنهيار أسعار النفط لتصل إلى 62.25 دولار للبرميل مقابل 99.97 دولار للبرميل في سنة 2008، أما في سنة 2010 تحسنت أسعار النفط و التي ارتفعت الى 80.15 دولار للبرميل الى غاية سنة 2014 حيث تراجعت أسعار النفط بشكل كبير في الأسواق العالمية و الذي انعكس على الصادرات الجزائرية و التي سجلت انخفاضا كبيرا في قيمتها في سنة 2015 و 2016 أما في سنة 2017 فقد بلغت قيمتها 35.19 مليار دولار أمريكي .

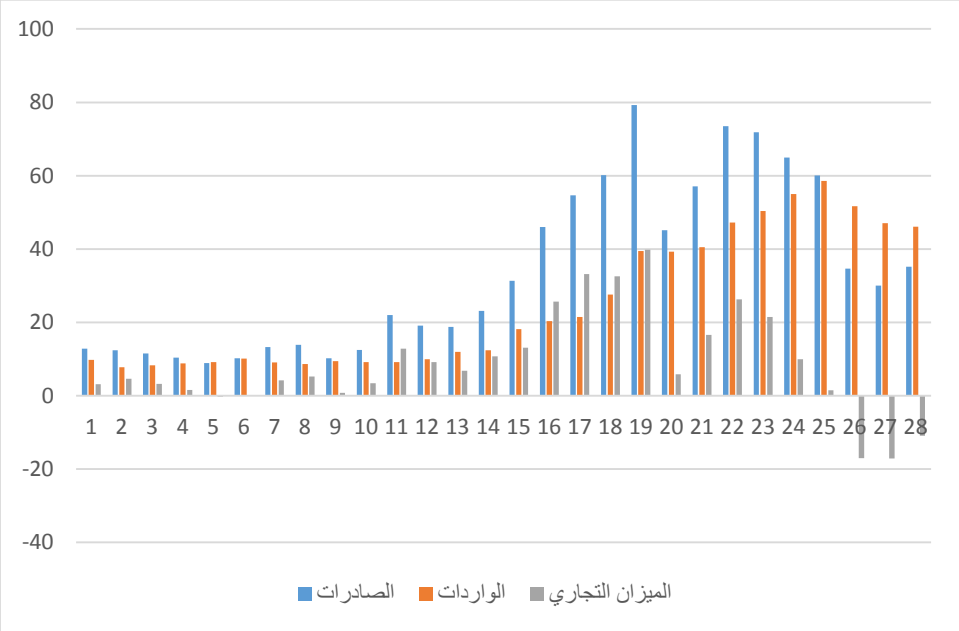
أما على صعيد الواردات فمن خلال المعطيات التي يقدمها لنا الجدول رقم (08) نلاحظ أن الواردات الجزائرية قدرت قيمتها في سنة 1990 ب9.77 مليار دولار أمريكي وقد شهدت تذبذبا في قيمتها خلال الفترة 1990-2000 ، ألا أنه مند سنة 2001 عرفت ارتفاعا مستمرا الى غاية سنة 2014، حيث قدرت قيمتها في سنة 2001 ب 9.94 مليار دولار أمريكي و في سنة 2014 بلغت قيمتها 58.58مليار دولار امريكي ،و نظرا لتدهور أسعار النفط و انخفاض الموارد المالية منذ سنة 2014 و انخفاض احتياطي الصرف الأجنبي قامت السلطات الجزائرية بفرض تعريفات جمركية جديدة على الواردات هذا ما أدى الى انخفاضها في سنة 2015 حيث بلغت قيمتها 51.7 مليار دولار أمريكي ، بحيث واصلت الواردات الجزائرية بالانخفاض حيث بلغت قيمتها 47.09 مليار دولار أمريكي في سنة 2016 أما في سنة 2017 فقد بلغت قيمتها 46.06.

[1] – التقرير العربي الموحد ، صندوق النقد العربي ،2008 .

أما على مستوى الميزان التجاري الجزائري يتبين لنا أنه سجل فائضا طوال الفترة 1990-2014 ماعدا سنة 1994 أين سجل عجزا قيمته 0.26 مليار دولار أمريكي ، بحيث يعود هذا العجز المسجل في الميزان التجاري في هذه السنة أساسا لإنخفاض أسعار النفط ، أما الفائض المسجل في الميزان التجاري الجزائري طوال الفترة 1990-2014 يعود الى تغطية الصادرات للواردات بحيث تتمثل الصادرات الجزائرية أساسا في المحروقات، كما يتضح لنا من خلال المعطيات التي يقدمها لنا الجدول رقم (08) أنه الميزان التجاري الجزائري قد سجل عجزا مستمرا إبتداءا من سنة 2015، حيث قدر العجز التجاري في سنة 2015 ب 17.03 مليار دولار أمريكي و في سنة 2016 قدر ب 17.06 مليار دولار أمريكي ، أما في سنة 2017 فقد قدر العجز في الميزان التجاري الجزائري ب 10.87 مليار دولار امريكي ،و هذا راجع بالأساس الى انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية إبتداء من سنة 2014.

و للمزيد من التوضيح الشكل التالي يقدم لنا تطور الصادرات و الواردات و وضعية الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 :

الشكل رقم (03): تطور المبادلات التجارية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج Exel

المطلب الثاني : التجارة الخارجية الجزائرية حسب التركيبة السلعية

يشكل قطاع المحروقات مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري كونه مادة استراتيجية يعتمد عليها لتلبية الاحتياجات المحلية من الطاقة و لتوفير الموارد المالية اللازمة لتعزيز التنمية الاقتصادية، و في ظل توجه الاقتصاد الجزائري نحو إقتصاد السوق و تحرير التجارة الخارجية قامت السلطات الجزائرية بمحاولات لتطوير و تنمية الإنتاج المحلي ، وذلك لتشجيع الصادرات خارج المحروقات و تنويعها و الخروج من التبعية النفطية من جهة ومن جهة ثانية لمواجهة المنتجات المستوردة و لتلبية الطلب المحلي و تقليص فاتورة الواردات .

أولا : تطور الصادرات الجزائرية حسب التركيبة السلعية

إن التركيب السلعي للصادرات يعبر عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد الوطني و الهيكل الإنتاجي من خلال تنوع مكونات الصادرات السلعية[1] ، فالصادرات الجزائرية تعتمد أساسا على قطاع المحروقات فهي تستحوذ على النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات الجزائرية حيث لم تقل نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات عن 94% طوال الفترة 1990-2017 ، أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات فتبقى مساهمتها ضئيلة جدا في إجمالي الصادرات الجزائرية ، و الجدول التالي يقدم لنا تطور الصادرات الجزائرية حسب التركيبة السلعية خلال الفترة 1990-2017 :

الجدول رقم(09) :تطور الصادرات الجزائرية حسب التركيبة السلعية خلال الفترة 1990-2017

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	طاقة ومحروقات	المواد الغذائية	المواد الخام	المنتجات النصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحي	سلع التجهيز الصناعي	السلع الاستهلاكية الغير الغذائية
1990	10865	50	32	211	3	76	67
1991	11726	55	43	169	5	61	42
1992	10388	79	32	226	2	66	44
1993	9612	99	26	287	0	17	50
1994	8053	33	23	198	2	9	22

[1] – بوشنافة رضا ، نموذج قياسي مقترح لتقدير محددات التجارة الخارجية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق 1990-2014،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،جامعة البليدة 2 ، 2015، ص153.

61	18	5	274	41	110	9731	1995
156	46	3	469	44	136	12494	1996
23	23	1	387	40	37	13378	1997
16	9	7	254	45	27	9855	1998
20	47	25	281	41	24	12084	1999
13	47	11	465	44	32	21419	2000
12	45	22	504	37	28	18484	2001
27	50	20	551	51	35	18091	2002
35	30	1	509	50	48	23939	2003
14	47	-	571	90	59	31302	2004
19	36	-	651	134	67	45094	2005
43	44	1	828	195	73	53429	2006
35	46	1	993	169	88	58831	2007
32	67	1	1384	334	119	77361	2008
49	42	1	692	170	113	44128	2009
30	30	1	1056	94	315	55527	2010
15	35	-	1496	161	355	71427	2011
16	30	-	1660	167	315	71794	2012
17	27	-	1610	109	402	63752	2013
11	16	2	2121	109	323	60304	2014
11	18	1	1693	106	234	32724	2015
19	54	-	1321	84	327	28221	2016
20	74	0.5	1384	73	348	32864	2017

المصدر: المديرية العامة للجمارك-الجزائر

من خلال البيانات التي يقدمها لنا الجدول رقم (09) يتضح لنا أن الصادرات الجزائرية تعتمد أساسا على المحروقات حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة صادرات المحروقات 95.9% من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-2017 ، كما يتضح لنا أن الصادرات خارج المحروقات ضعيفة جدا حيث أن مساهمتها في اجمالي الصادرات الجزائرية لم تتعدى 6% طوال هده الفترة ، و تتكون الصادرات الجزائرية خارج المحروقات من المجموعات السلعية التالية :

- صادرات المواد الغذائية : تتمثل أهمها في التمور و المياه المعدنية و الغازية و السكر[1] ، و قد قدرت قيمة هذه الصادرات في سنة 1990 ب 50 مليون دولار أمريكي ، أما في سنة

[1] - المديرية العامة للجمارك - الجزائر .

2017 فقد بلغت قيمتها 348 مليون دولار أمريكي ، كما أن مساهمتها في الصادرات الجزائرية ضعيفة حيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها 0.9% من اجمالي الصادرات السلعية الجزائرية خلال الفترة 1990-2017 .

- صادرات المواد الخام : تعتبر مساهمة صادرات المواد الخام في الصادرات الجزائرية ضئيلة جدا حيث قدر متوسط نسبة مساهمتها 0.5% من اجمالي الصادرات الجزائرية ، و قد قدرت قيمة هذه الصادرات في سنة 1990 ب 32 مليون دولار أمريكي ، أما في سنة 2017 سجلت قيمتها 73 مليون دولار أمريكي.

- صادرات المنتجات النصف مصنعة : تتمثل أهم منتجات هذه المجموعة من الصادرات في الزيوت و مشتقاتها و هي مرتبطة أساسا باستخراج و إنتاج المحروقات، و هي تتصدر المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في إجمالي الصادرات خارج المحروقات ، حيث قدرت قيمتها 211 مليون دولار أمريكي في سنة 1990 ، أما في سنة 2017 فقد بلغت قيمتها 1384 مليون دولار أمريكي ، و بلغ متوسط نسبة مساهمتها 2.8% من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-2017.

- صادرات سلع التجهيز الصناعي وسلع التجهيز الفلاحي: قدرت قيمة صادرات التجهيز الصناعي في سنة 1990 ب 76 مليون دولار أمريكي و في سنة 2017 ب 73 مليون دولار أمريكي ، أما صادرات سلع التجهيز الفلاحي فان قيمتها ضعيفة جدا فهي لم تتعدى 25 مليون دولار أمريكي.

- صادرات السلع الاستهلاكية الغير الغذائية: قدر متوسط نسبة مساهمة هذه الصادرات 0.3% من اجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-2017 ، حيث قدرت قيمتها في سنة 1990 ب 67 مليون دولار أمريكي، أما في سنة 2017 فقد بلغت قيمتها 20 مليون دولار أمريكي .

ثانيا : تطور الواردات الجزائرية حسب التركيبة السبعية

يتميز الإقتصاد الجزائري بتبعيته للسوق الأجنبية بحيث يظهر ذلك في ارتفاع فاتورة الواردات من سنة الى أخرى ، وهدا راجع الى ضعف الإنتاج المحلي و عدم قدرته على مواجهة الطلب المحلي و تغطيته، و الجدول التالي يقدم لنا تطور الواردات الجزائرية حسب التركيبة السلعية خلال الفترة 1990-2017 .

الجدول رقم (10) :تطور الواردات الجزائرية حسب التركيبة السلعية خلال الفترة 1990-2017

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	المواد الغذائية	المواد الخام	المنتجات النصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحي	سلع التجهيز الصناعي	السلع استهلاكية الغير الغذائية
1990	2140	677	1806	78	3693	1146
1991	1938	410	1861	153	2343	720
1992	2092	612	1933	51	2445	1153
1993	2177	595	2074	55	2567	1195
1994	2816	619	2143	33	2428	1270
1995	2753	789	2372	41	2937	1751
1996	2601	498	1788	41	3022	1038
1997	2544	499	1564	21	2833	1094
1998	2533	540	1722	43	3120	1319
1999	2307	469	1547	72	3219	1396
2000	2415	428	1655	85	3068	1393
2001	2395	478	1872	155	3435	1466
2002	2740	562	2336	148	4423	1655
2003	2678	689	2857	129	4955	2112
2004	3597	748	3645	173	7139	2797
2005	3587	751	4088	160	8452	3107
2006	3800	843	4934	96	8528	3011
2007	4954	1325	7105	146	8534	5243
2008	7813	1394	10014	174	13093	6397
2009	5863	1200	10165	233	15139	6145
2010	6058	1409	10098	341	15776	5836

7328	16050	387	10685	1783	9850	2011
9997	13604	330	10629	1839	9022	2012
11199	16172	506	11223	1832	9580	2013
10334	18961	658	12852	1891	11005	2014
8597	17046	663	11982	1551	9314	2015
8338	15412	503	11437	1563	8223	2016
8450	13962	611	10981	1524	8437	2017

المصدر: المديرية العامة للجمارك–الجزائر

من خلال البيانات التي يقدمها لنا الجدول رقم (10) يتضح لنا أن قيمة الواردات السلعية الجزائرية شهدت تطورا كبيرا خلال الفترة 1990–2017 ، كما يتضح لنا أن الهيكل السلعي للواردات الجزائرية يتمثل فيمايلي:

- واردات المواد الغذائية : تتمثل أهمها في الحبوب ، الدقيق ، السميد ، منتجات الحليب ، الخضر و الفواكه، اللحوم الطازجة و المجمدة و مواد غذائية أخرى [1]، قدرت قيمة هذه الواردات في سنة 1990 ب 2140 مليون دولار أمريكي ، أما في سنة 2017 فقد بلغت قيمتها 8437 مليون دولار أمريكي ، و قد بلغ متوسط نسبة مساهمتها 21.8% من إجمالي الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990–2017.
- واردات المواد الخام : من خلال البيانات التي يقدمها لنا الجدول رقم (10) نلاحظ أن واردات الجزائر من المواد الخام ضئيلة مقارنة بالمجموعات السلعية الأخرى ، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها 4.74% من إجمالي الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990–2017 ، و كانت أعلى مساهمة لها في الواردات الكلية في سنة 1995 بنسبة 7.8% ، حيث قدرت قيمة هذه الواردات في سنة 1990 ب 677 مليون دولار أمريكي و في سنة 2017 ب 1524 مليون دولار أمريكي.
- واردات المنتجات النصف المصنعة : بلغ متوسط نسبة مساهمة هده الواردات 21.81% من إجمالي الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990–2017 ، حيث قدرت قيمتها في سنة

[1] – المديرية العامة للجمارك – الجزائر .

1990 ب 1806 مليون دولار أمريكي شهدت هذه الواردات إرتفاعا كبيرا خلال هده الفترة حيث بلغت قيمتها 10981 مليون دولار أمريكي في سنة 2017.

- واردات سلع التجهيز الفلاحي : سجلت هذه الواردات قيم ضعيفة مقارنة بالمجموعات السلعية الأخرى ، حيث قدرت قيمتها في سنة 1990 ب 78 مليون دولار أمريكي و في سنة 2017 ب 611 مليون دولار أمريكي ، وقد بلغ متوسط نسبة مساهمتها 0.8% من اجمالي الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2017 .
- واردات سلع التجهيز الصناعي : إحتلت هذه المجموعة من الواردات المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في اجمالي الواردات الجزائرية ، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها 33.65% من اجمالي الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2017 ، و قد قدرت قيمة هذه الواردات في سنة 1990 ب 3693 مليون دولار أمريكي، أما في سنة 2017 فقد بلغت قيمتها 13962 مليون دولار أمريكي.
- واردات السلع الاستهلاكية الغير غذائية : بلغ متوسط نسبة مساهمة هذه المجموعة من الواردات 15.34% من اجمالي الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2017 ، حيث قدرت قيمتها في سنة 1990 ب 1146 مليون دولار أمريكي ، أما في سنة 2017 فقد بلغت قيمتها 8450 مليون دولار أمريكي.

المطلب الثالث : التجارة الخارجية في الجزائر حسب أهم الشركاء التجاريين

شهدت المبادلات التجارية الجزائرية مع الخارج تطورا خلال الفترة 1990-2017 ، كما يعتبر الإتحاد الأوروبي أكبر و أهم شريك تجاري للجزائر من حيث الصادرات و الواردات ، حيث بلغت نسبة المبادلات التجارية بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي 50.3% من اجمالي المبادلات التجارية الجزائرية مع الخارج[1].

[1]- European commission : https//ec.europa.eu/info/statistics en

أولا: تطور الصادرات الجزائرية حسب أهم الشركاء التجاريين

تعتمد الجزائر بشكل كبير على قطاع المحروقات حيث تعتبر مساهمة الصادرات خارج المحروقات في اجمالي الصادرات الجزائرية ضعيفة و ضئيلة جدا ، الجدول التالي يقدم لنا تطور الصادرات الجزائرية حسب أهم الشركاء التجاريين خلال الفترة 1992-2017.

الجدول رقم (11) : تطور الصادرات الجزائرية حسب أهم الشركاء التجاريين خلال الفترة 1992-2017

الوحدة: مليون دينار جزائري

البلدان/ السنوات	إيطاليا	فرنسا	إسبانيا	هولندا	بلجيكا
1992	53988	45564	18918	20033	17797
1993	52659	40058	16113	18611	14894
1994	65015	49450	23997	32323	19564
1995	111737	70451	33326	51818	19559
1996	147425	97299	56480	64449	21535
1997	163336	124764	71073	66698	28722
1998	110119	100108	57709	48287	25321
1999	197437	115318	89178	68502	21937
2000	332271	219581	175167	124622	49550
2001	332631	223678	173199	105251	42189
2002	301336	203876	180970	135356	36935
2003	364588	238838	231309	130876	54600
2004	372786	280513	263142	173028	57377
2005	560186	341786	375319	224870	116096
2006	678621	333003	435899	207254	145591
2007	558063	287166	373927	317144	-
2008	798537	409046	585005	395547	-
2009	422805	327699	399381	241915	-
2010	666775	286811	448806	316252	145872
2011	764070	478132	525881	359773	109873
2012	911089	484660	681023	416011	126938
2013	705101	508398	818497	368858	132012
2014	648042	543223	745368	398870	145805

101603	200281	626649	465412	535074	2015
107900	160741	423938	374183	569199	2016
102762	212475	458048	494598	628404	2017
تركيا	**البرازيل**	**كندا**	**الو.م.أ**	**المملكة المتحدة**	**البلدان/ السنوات**
-	7848	-	34732	8438	1992
-	10527	-	38163	4563	1993
	7225	-	51972	-	1994
16752	11997	11748	82837	10871	1995
38407	37768	26981	113582	-	1996
46211	42546	26981	126613	12693	1997
34684	37688	21494	90981	15310	1998
40596	64719	27148	117756	15129	1999
100261	113022	58665	257697	14326	2000
75497	79198	53292	210059	23241	2001
76834	71365	75267	213321	24963	2002
82223	86765	107702	378658	35891	2003
98926	137732	142993	517111	58423	2004
128320	214371	168290	788237	75123	2005
135833	137867	260760	1082428	118305	2006
143117	127781	326845	1267169	110447	2007
189375	166564	345607	1215557	141755	2008
148345	108699	180517	267403	84693	2009
205361	183471	225657	1050292	150254	2010
184775	236661	326282	1107031	208934	2011
207704	268713	402188	852974	290285	2012
188282	230289	234871	480204	561127	2013
206547	216816	-	377289	431813	2014
183695	150636	-	224723	247013	2015
146900	176624	142153	422518	115984	2016
205066	237539	138903	387113	179292	2017

المصدر: المديرية العامة للجمارك- الجزائر

من خلال المعطيات التي يقدمها لنا الجدول رقم (11) يتضح لنا أن إيطاليا أكبر شريك تجاري للجزائر من حيث الصادرات خلال الفترة 1992-2017 ، حيث قدرت قيمة الصادرات الجزائرية نحو إيطاليا في سنة 1992ب 53988 مليون دينار جزائري ، و في سنة 2017 فقد بلغت قيمتها

628404 مليون دينار جزائري، بلغ متوسط نسبة الصادرات الجزائرية نحو إيطاليا 17.84% من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة هذه الفترة. كما تعتبر فرنسا و إسبانيا من أهم الشركاء التجاريين للجزائر من الصادرات بالإتحاد الأوروبي حيث بلغ متوسط نسبة الصادرات نحو فرنسا 11.99% و نحو إسبانيا 10.87% من اجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1992-2017، كما تعتبر هولندا و بلجيكا من أهم الشركاء التجاريين للجزائر من حيث الصادرات بالاتحاد الأوروبي حيث بلغ متوسط نسبة الصادرات نحو هولندا 7.5% و نحو بلجيكا 6.9% من اجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1992-2017 . و تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية ثاني أكبر شريك تجاري للجزائر من حيث الصادرات بعد إيطاليا حيث بلغ متوسط نسبة الصادرات الجزائرية نحو الولايات المتحدة الأمريكية 17.09% من اجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1992-2017. من خلال المعطيات التي يقدمها لنا الجدول أعلاه نلاحظ أن المملكة المتحدة، كندا ، البرازيل ، و تركيا من أهم الشركاء التجاريين المستوردين من الجزائر . أما الصادرات الجزائرية نحو البلدان العربية فهي ضعيفة جدا حيث بلغ متوسط نسبة الصادرات الجزائرية للبلدان العربية ماعدا بلدان المغرب العربي 0.8% و نحو بلدان المغرب العربي 1% من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1992-2017 .[1]

ثانيا : تطور الواردات الجزائرية حسب أهم الشركاء التجاريين

على صعيد الواردات فالجزائر تعتمد بشكل كبير على الأسواق الأجنبية لتلبية و تغطية الطلب المحلي ، الجدول التالي يقدم لنا تطور الواردات الجزائرية حسب أهم الشركاء التجاريين خلال الفترة 1992-2017.

[1] – المديرية العامة للجمارك – الجزائر.

الجدول رقم (12): تطور الواردات الجزائرية حسب أهم الشركاء التجاريين خلال الفترة 1992-2017

الوحدة: مليون دينار جزائري

البلدان/ السنوات	فرنسا	إيطاليا	ألمانيا	إسبانيا	الو.م.أ
1992	45686	27092	16386	18131	20780
1993	52267	22310	10942	21605	30592
1994	84057	33125	18292	31880	48527
1995	127813	49609	35171	43927	67451
1996	121804	45663	32744	61067	50960
1997	116009	43335	27860	34851	53171
1998	131655	49673	37892	32150	58253
1999	139144	60468	47226	33824	51290
2000	162661	61409	53242	41108	78687
2001	185152	80324	60963	40319	79150
2002	214969	90773	67989	49643	92069
2003	250264	98587	68070	57462	54574
2004	295538	111397	86332	63546	77180
2005	328137	111819	93739	70991	99314
2006	317122	136676	107252	74583	103181
2007	320054	166969	124049	110157	146770
2008	422772	280177	157818	189816	143233
2009	447536	268448	200915	215888	145699
2010	453909	301546	174255	196261	155451
2011	518702	340914	186513	249843	157802
2012	498960	402796	201254	336860	134677
2013	496358	450891	227635	406409	187481
2014	510135	406090	306255	405050	230856
2015	545187	487139	344289	396695	272863
2016	522497	508461	331420	390658	251130
2017	476904	416701	358125	347608	201688

البلدان/ السنوات	الصين	كوريا الجنوبية	تركيا	الأرجنتين	البرازيل
1992	3421	-	-	-	8388
1993	-	5050	-	-	-

8984	–	8857	8497	–	1994
17402	–	14510	9584	12025	1995
13129	–	17422	10130	11102	1996
18389	–	18123	12871	12320	1997
12217	–	24131	10208	14630	1998
20767	35600	22500	20579	15292	1999
20557	35661	21542	17920	–	2000
18487	36882	29234	17487	–	2001
23693	39855	31286	21326	27230	2002
29411	40378	33883	23631	40116	2003
47320	42508	42109	30836	65997	2004
57301	43408	44452	37890	97809	2005
51551	45838	51634	38120	124047	2006
53860	63986	63916	56164	165757	2007
54873	81577	87723	70403	265461	2008
64203	85203	126877	81351	345145	2009
95891	90468	112754	146991	330481	2010
128218	129939	101946	117743	345352	2011
104222	139815	139477	100125	462633	2012
104870	137621	164707	125379	542643	2013
–	155704	171825	131010	663702	2014
115524	128675	204860	117626	872920	2015
132338	146111	211809	119506	920449	2016
152492	168500	222824	187510	923051	2017

المصدر: المديرية العامة للجمارك – الجزائر

من خلال المعطيات التي يقدمها لنا الجدول رقم (12) يتضح لنا أن فرنسا أكبر ممون للجزائر حيث قدرت قيمة الواردات الجزائرية من فرنسا في سنة 1992 ب 45686 مليون دينار جزائري و في سنة 2017 بلغت قيمتها 476904 مليون دينار جزائري، وبلغ متوسط نسبة الصادرات الجزائرية من فرنسا 19.12% من اجمالي الواردات الجزائرية خلال الفترة 1992–2017، كما تعتبر إيطاليا و ألمانيا و إسبانيا من أهم الممونين للسوق الجزائرية بالإتحاد الأوروبي حيث بلغ متوسط نسبة الواردات الجزائرية من إيطاليا 9.63% من إجمالي الواردات الجزائرية خلال الفترة 1992–2017، أما متوسط نسبة الواردات من إسبانيا فقد بلغ % 7.24 و من ألمانيا 6.53% من اجمالي الواردات الجزائرية خلال نفس الفترة ، كما تعتبر الصين ثاني أكبر شريك تجاري للجزائر من حيث الواردات

حيث قدرت قيمة الواردات الجزائرية من الصين في سنة 1992 ب 3421 مليون دينار جزائري وفي سنة 2017 بلغت قيمتها 923051 مليون دينار جزائري ، بلغ متوسط نسبة الواردات الجزائرية من الصين 9.2% من إجمالي الواردات الجزائرية خلال الفترة 1992-2017 ، أما الولايات المتحدة الأمريكية فتعتبر ثالث أكبر ممون للسوق الجزائرية بعد إيطاليا و الصين حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة الواردات الجزائرية من الولايات المتحدة الأمريكية7.85% من إجمالي الواردات الجزائرية خلال نفس الفترة . و من خلال المعطيات التي يقدمها لنا الجدول أعلاه نلاحظ أن تركيا ، كوريا الجنوبية ، الأرجنتين ،والبرازيل من أهم الدول الممونة للجزائر حيث بلغت قيمة الواردات الجزائرية من تركيا 222824 مليون دينار جزائري ومن كوريا الجنوبية 187510 مليون دينار جزائري في سنة 2017 أما من الأرجنتين فقد بلغت قيمتها 168500 مليون دينار جزائري و من البرازيل 152492 مليون دينار جزائري في سنة 2017 . أما قيمة الواردات الجزائرية من الدول العربية فهي ضعيفة جدا حيث بلغ متوسط نسبة الواردات من الدول العربية ماعدا دول المغرب العربي 2.44%، و من دول المغرب العربي فقد بلغ 1.9% من اجمالي الواردات الجزائرية خلال الفترة 1992-2017.[1]

المبحث الثاني : تطور التجارة الخارجية بالمغرب

شهد المغرب في أوائل الثمانينات مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية و التجارية و التي تمثلت في تحرير الاقتصاد و التجارة الخارجية ، و هذا للاستفادة من الفرص التي يتيحها الانفتاح التجاري ولتحقيق الاندماج في النظام التجاري متعدد الأطراف[2] ، و يعتبر المغرب أول الدول التي باشرت تحرير تجارتها الخارجية و توجهت نحو الإنفتاح التجاري و ذلك باتباعها العديد من الإجراءات بإزالة جميع الحواجز و القيود الكمية و الغير الكمية و تخفيض التعريفات الجمركية ، وبالتوقيع على العديد من الإتفاقيات التجارية الثنائية و المتعددة الأطراف ، حيث انضمت الى اتفاقية GATT في سنة 1987 ، و كانت من الدول الموقعة على اتفاقية مراكش بسنة 1994 و بالتالي منذ ذلك الوقت اكتسبت العضوية بالمنظمة العالمية للتجارة ، بالإضافة الى التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد

---

[1] – المديرية العامة للجمارك – الجزائر .

[2]- Ministère de l' industrie de l'investissement du commerce et de l'Economie Numérique , Royaume du Maroc.

الأوروبي في سنة 1996 ، و بالإضافة الى العديد من الاتفاقيات التجارية الأخرى لإقامة مناطق للتبادل التجاري الحر.

المطلب الأول : تطور الصادرات و الواردات الكلية في المغرب

بعد سنة 1984 تبنت السلطات المغربية العديد من الإجراءات بحيث تخلت على سياسة الحمائية للتجارة الخارجية و توجهت نحو تحرير المبادلات التجارية بهدف الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف ، فقد عرفت المبادلات التجارية المغربية مع الخارج ارتفاعا كبيرا خلال الفترة 1990-2017 ، و الجدول التالي يقدم لنا تطور الصادرات و الواردات السلعية الكلية و وضعية الميزان التجاري المغربي خلال الفترة 1990-2017 .

جدول رقم(13) : تطور المبادلات التجارية المغربية مع الخارج خلال الفترة 1990-2017

الوحدة مليار دولار أمريكي

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	معدل التغطية %
1990	4,26	6,92	-2,66	61,560
1991	4,28	6,87	-2,59	62,299
1992	3,97	7,35	-3,38	54,013
1993	3,7	6,73	-3,03	54,977
1994	5,56	8,27	-2,71	67,230
1995	6,88	10,02	-3,14	68,662
1996	6,88	9,7	-2,82	70,927
1997	7,03	9,53	-2,5	73,767
1998	7,15	10,29	-3,14	69,484
1999	7,5	10,06	-2,56	74,552
2000	7,43	11,53	-4,1	64,44
2001	7,14	11,04	-3,9	64,67
2002	7,85	11,86	-4,01	66,188
2003	8,78	14,25	-5,47	61,614
2004	9,93	17,82	-7,89	55,723
2005	11,19	20,79	-9,6	53,823
2006	12,74	23,89	-11,15	53,327
2007	15,34	32,01	-16,67	47,922
2008	20,34	42,37	-22,03	48,005

42,731	−18,83	32,88	14,05	2009
50,226	−17,61	35,38	17,77	2010
48,904	−22,62	44,27	21,65	2011
47,804	−23,42	44,87	21,45	2012
48,616	−23,22	45,19	21,97	2013
51,685	−22,36	46,28	23,92	2014
58,608	−15,77	38,1	22,33	2015
54,811	−18,83	41,67	22,84	2016
56,389	−19,59	44,92	25,33	2017

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات البنك الدولي

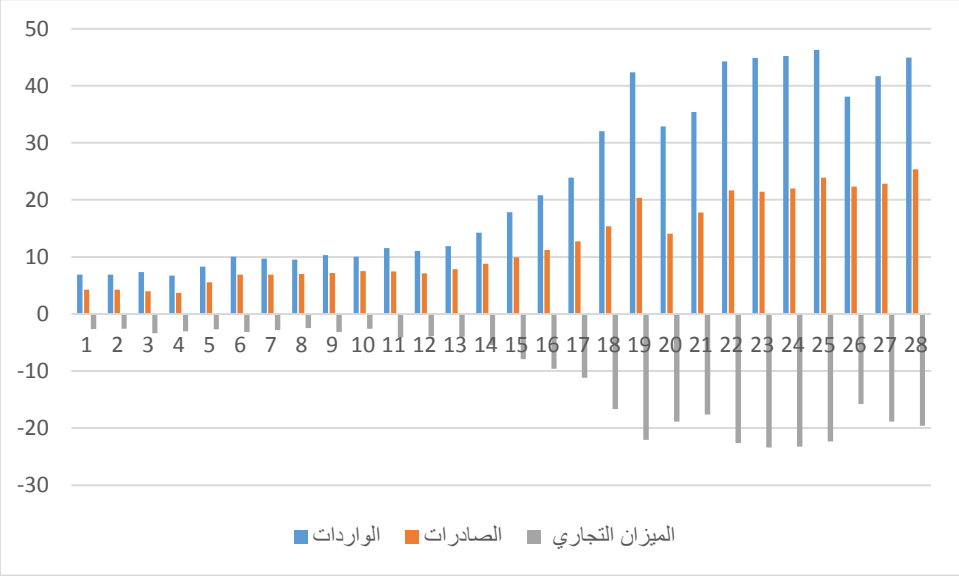
من خلال المعطيات التي يقدمها لنا الجدول رقم (13) نلاحظ أن الصادرات المغربية شهدت ارتفاعا خلال الفترة 1990−2017 فقد قدرت قيمتها في سنة 1990 ب 4.26 مليار دولار أمريكي ارتفعت قيمتها في سنة 1991 بمعدل نمو قدره0.5% حيث بلغت قيمتها في هذه السنة 4.28 مليار دولار أمريكي ، أما في السنوات 1992−1993−2001−2003 فقد سجلت انخفاضا في قيمتها ، أما في سنة 2009 فقد سجلت انخفاضا كبيرا بمعدل 31% حيث بلغت قيمتها في هذه السنة 14.05 مليار دولار أمريكي مقارنة بسنة 2008 أين بلغت قيمتها 20.34 مليار دولار أمريكي في هذه السنة بحيث يعود هذا الانخفاض المسجل في الصادرات المغربية الى الأزمة المالية التي شهدها العالم في سنة 2008 . أما في سنة 2017 فلقد بلغت قيمة الصادرات المغربية 25.33 مليار دولار أمريكي .

أما على صعيد أداء الواردات المغربية من خلال المعطيات التي يقدمها لنا الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمتها قدرت في سنة 1990 ب 6.92 مليار دولار أمريكبي ، نلاحظ أنه في سنة 2005 سجلت الواردات المغربية ارتفاعا كبيرا في قيمتها حيث بلغت قيمتها في سنة 20.79 مليار دولار أمريكي ، واصلت الواردات المغربية في الارتفاع الى غاية سنة 2017 حيث بلغت قيمتها في هذه سنة 44.92 مليار دولار أمريكي .

من خلال البيانات التي يقدمها لنا الجدول رقم (13) نلاحظ أن الميزان التجاري المغربي سجل عجزا مزمنا طوال الفترة 1990−2017 و هذا راجع الى عدم قدرة الصادرات المغربية على تغطية الواردات طوال هده الفترة حيث بلغ متوسط معدل تغطية الصادرات للواردات 58.32% خلال هده الفترة، و لم يتعدى هذا المعدل74% طوال هده الفترة .

للمزيد من التوضيح الشكل التالي يقدم لنا تطور الصادرات و الواردات السلعية الكلية ووضعية الميزان التجاري في المغرب خلال الفترة1990-2017 :

الشكل رقم(04) : تطور المبادلات التجارية المغربية خلال الفترة 1990-2017



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على البرنامج Exel

المطلب الثاني : التجارة الخارجية المغربية حسب التركيبة السلعية

في ظل التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية و الانفتاح على النظام التجاري المتعدد الأطراف قامت السلطات المغربية ابتداء من سنة 1984 بإتخاذ مجموعة من الإجراءات و التدابير للاندماج في الاقتصاد العالمي ، فقد قامت بإلغاء كل القيود و الحواجز الكمية والغير كمية على الصادرات و الواردات و قامت بتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات ، بالإضافة إلى ابرام العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية و المتعددة الأطراف.

أولا : تطور الصادرات المغربية حسب التركيبة السلعية

في إطار الاندماج في الإقتصاد العالمي و الانفتاح التجاري بذلت السلطات المغربية جهود كبيرة لانعاش و تحديث و تنويع الإنتاج في مختلف القطاعات لتطوير المنتجات المحلية وتعزيز تنافسية الصادرات ، غير أن هذه التدابير لم تسمح بتقليص العجز التجاري المسجل بالميزان التجاري المغربي، و الجدول التالي يقدم لنا تطور الصادرات المغربية حسب التركيبة السلعية خلال الفترة 2002-2017.

الجدول رقم (14) : تطور الصادرات المغربية حسب التركيبة السلعية خلال الفترة 2002-2017

الوحدة: مليون درهم مغربي

السنوات	مواد غذائية والمشروبات و التبغ	الطاقة و زيوت التشحيم	المواد الخام	منتجات نصف مصنعة	سلع التجهيز	منتجات موجهة للإستهلاك	الذهب الصناعي
2002	18164	2426	7485	19724	5619	32679	292
2003	17473	889	6985	19564	6477	32295	206
2004	15582	1762	8632	23141	6649	31984	145
2005	19431	2359	10502	26875	8442	31489	167
2006	21176	2107	12034	29489	11962	35030	181
2007	24162	2803	12830	35513	14040	36060	109
2008	26198	3551	23772	35172	15508	33593	147
2009	25193	2628	9759	25962	16326	32829	322
2010	26796	1589	18090	43420	23133	35078	1477
2011	28644	4558	22768	53960	26535	38090	439
2012	30105	7429	22085	52776	27511	44742	237
2013	33283	9104	15890	39157	32351	34856	157
2014	35755	6549	17515	48467	33935	57755	832
2015	41389	3078	20713	49664	38884	63384	929
2016	45591	1879	17227	46678	39607	73523	1147
2017	49382	2279	20491	52346	45275	78473	595

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط- المغرب

من خلال البيانات التي يقدمها لنا الجدول رقم (14) يتضح لنا أن الصادرات المغربية سجلت تطورا خلال الفترة 2002-2017 بحيث يتم تقسيمها إلى المجموعات السلعية التالية :

- صادرات المواد الغذائية و المشروبات و التبغ : تتمثل أهمها في الخضر و الفواكه ، الخضر و فواكه مجمدة، مربى ، مصبرات ، دقيق، الحوامض ، أسماك و منتوجات أخرى[1]، قدرت قيمة هذه الصادرات في سنة 2002 ب 18164 مليون درهم مغربي ، أما في سنة 2017

[1] – المندوبية السامية للتخطيط – المغرب.

فقد بلغت قيمتها 49382 مليون درهم مغربي ، و قد بلغ متوسط نسبة مساهمة هذه الصادرات 18.8% من اجمالي الصادرات المغربية خلال الفترة 2002-2017 .

- صادرات الطاقة و زيوت التشحيم : قدرت قيمة هذه الصادرات في سنة 2002 ب 2426 مليون درهم مغربي ، أما في سنة 2017 بلغت قيمتها 2279 مليون درهم مغربي ، حيث قدر متوسط نسبة مساهمة هذه المجموعة من الصادرات 2.5% من اجمالي الصادرات المغربية خلال الفترة 2002-2017.

- صادرات المواد الخام : تتمثل أهمها في زيت زيتون خام ، نباتات ، الحديد و الفولاذ ، النحاس ، الفضة ، الفوسفاط ، الكبريت ، معدن الرصاص ، الكبريت و مواد أخرى[1] ، قدرت قيمة هذه الصادرات في سنة 2002 ب 7485 مليون درهم مغربي ، بحيث سجلت تطورا في قيمتها خلال الفترة 2002-2017 فقد بلغت في سنة 2017 قيمتها 20491 مليون درهم مغربي ، و قدر متوسط نسبة مساهمة هده الصادرات 10.1% من اجمالي الصادرات المغربية خلال الفترة 2002-2017.

- صادرات المنتجات النصف مصنعة : تحتل هده الصادرات المرتبة الثانية من حيث مساهمتها في الصادرات الاجمالية المغربية ، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها24.9% من إجمالي الصادرات المغربية خلال الفترة 2002-2017 ، تتمثل هذه المجموعة من الصادرات أهمها في الخيوط و الأسلاك الكهربائية ، أجزاء مفصلة للسيارات السياحية ، مكونات الكترونية، أسمدة طبيعية و كيمياوية و منتجات أخرى ، بحيث قدرت قيمة هده الصادرات في 2002 ب 19724 مليون درهم مغربي ، أما في سنة 2017 فقد بلغت قيمتها 52346 مليون درهم مغربي.

- صادرات سلع التجهيز: تتمثل في سلع التجهيز الفلاحي و سلع التجهيز الصناعي ، بلغ متوسط نسبة مساهمة هذه الصادرات 13.1% من إجمالي الصادرات المغربية خلال الفترة 2002-2017 . حيث قدرت قيمتها في سنة 2002 ب 5619 مليون درهم مغربي ، أما في سنة 2017 فقد بلغت قيمتها 45278 مليون درهم مغربي .

---

[1] – المندوبية السامية للتخطيط – المغرب.

- صادرات المنتجات الاستهلاكية: تحتل هذه الصادرات المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في اجمالي الصادرات حيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها 29.1% من اجمالي الصادرات المغربية خلال الفترة 2002-2017 ، و قد قدرت قيمتها في سنة 2002 ب 32679 مليون درهم مغربي ، أما في سنة 2017 فقد بلغت قيمتها 78473 مليون درهم مغربي ، و تتمثل هذه الصادرات أهمها في الملابس الجاهزة ، الأحذية ، المواد الصيدلانية و منتجات أخرى .

ثانيا : تطور الواردات المغربية حسب التركيبة السلعية

شهدت المبادلات التجارية المغربية مع الخارج تطورا كبيرا خلال الفترة 1990-2017 إلا أنه طوال هده الفترة كانت فاتورة الواردات تفوق الصادرات ، الجدول التالي يقدم لنا تطور الواردات المغربية حسب التركيبة السلعية خلال الفترة 2002-2017 .

الجدول رقم: (15) تطور الواردات المغربية حسب التركيبة السلعية خلال الفترة 2002-2017

الوحدة: مليون درهم مغربي

السنوات	مواد غذائية والمشروبات و التبغ	الطاقة و زيوت التشحيم	المواد الخام	منتجات نصف مصنعة	سلع التجهيز	منتجات موجهة للإستهلاك
2002	15144	20182	8940	28498	26212	31211
2003	11431	21181	10179	30816	29975	32214
2004	13606	26214	10794	36683	34907	35401
2005	15616	39510	12017	40880	38514	37560
2006	15418	44912	12691	49393	46933	41026
2007	26726	53988	15847	59782	55819	48906
2008	31864	72715	26685	69489	71657	53525
2009	24213	54136	13766	52761	66136	52908
2010	29100	68479	15915	62266	66462	55736
2011	38673	90350	22548	76480	68137	61427
2012	41783	106619	22987	77113	73184	65260
2013	35692	102265	17821	63546	80446	34645
2014	41749	92777	20038	82219	82001	69037
2015	35615	66252	20736	85988	93609	69934

98321	103672	91565	17838	54507	44600	2016
100259	109352	95571	20716	69542	42526	2017

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط– المغرب

من خلال البيانات التي يقدمها لنا الجدول رقم (15) يتضح لنا أن الواردات المغربية تتكون من المجموعات السلعية التالية:

- واردات المواد الغذائية و المشروبات و التبغ : تتمثل هده المجموعة من الواردات أهمها في القمح ، الشعير ، منتوجات الحليب ، السكر، الشاي ، مشروبات غازية ، عصائر ، التبغ و مواد أخرى [1]، قدرت قيمة هذه الواردات في سنة 2002 ب 15144 مليون درهم مغربي ، أما في سنة 2017 فلقد بلغت قيمتها 42526 مليون درهم مغربي ، و قدر متوسط نسبة مساهمة هده الواردات 9.7% من اجمالي الواردات المغربية خلال الفترة 2002–2017.
- واردات الطاقة و زيوت التشحيم: تحتل هده الواردات المرتبة الثالثة من حيث مساهمتها في اجمالي الواردات، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها 20.4% من اجمالي الواردات المغربية خلال الفترة 2002–2017، بحيث تتمثل أهمها في المحروقات ، الغاز النفطي ، زيت النفط الخام ، الغازوال ، زيت النفط و التشحيم ، و قد قدرت قيمة هذه الواردات في سنة 2000 ب 20182 مليون درهم مغربي ، أما في سنة 2017 فقد بلغت قيمتها 69542 مليون درهم مغربي.
- واردات المواد الخام : تتمثل هذه الواردات أهمها في الخشب ، القطن، الصوف و الوبر ، الفحم الحجري، ألياف للنسيج ، زيوت نباتية و مواد أخرى، وقد قدرت قيمة هذه الواردات في سنة 2002 ب 8940 مليون درهم مغربي ، أما في سنة 2017 فقد بلغت قيمتها 20716 مليون درهم مغربي ، و قدر متوسط نسبة مساهمتها 6% من اجمالي الواردات المغربية.
- واردات المنتجات النصف مصنعة : تتمثل أهمها في المواد البلاستيكية الاصطناعية ، مواد كيمياوية ، خيوط و أسلاك كهربائية ، أسلاك و قضبان حديدية و منتجات أخرى، تحتل هذه المجموعة المرتبة الثانية من حيث مساهمتها في الواردات السلعية المغربية حيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها % 21.6 في اجمالي الواردات المغربية، و قد قدرت قيمة هده

[1] – المندوبية السامية للتخطيط – المغرب .

الواردات ب 28498 مليون درهم مغربي في سنة 2002 ، أما في سنة 2017 فقد بلغت قيمتها 95751 مليون درهم مغربي.

- واردات سلع التجهيز: تتمثل في سلع التجهيز الفلاحي و سلع التجهيز الصناعي ، تحتل هذه الواردات المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في اجمالي الواردات حيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها 22.1% من اجمالي الواردات المغربية خلال الفترة 2002-2017 ، و قد قدرت قيمة هذه الواردات في سنة 2002 ب 26212 مليون درهم مغربي أما في سنة 2017 فقد بلغت قيمتها 109352 مليون درهم مغربي ،
- واردات المنتجات الاستهلاكية: تتمثل أهمها في المواد الصيدلانية ، أجهزة الكترونية ، سيارات سياحية ، أثاث و منتجات أخرى ، بلغ متوسط نسبة مساهمة هذه المجموعة 19.3% من اجمالي الواردات المغربية خلال الفترة 2002-2017، و قد قدرت قيمة هذه المجموعة السلعية من الواردات في سنة 2002 ب 31211 مليون درهم مغربي ، و في سنة 2017 فقد بلغت قيمتها 100259 مليون درهم مغربي.

المطلب الثالث: التجارة الخارجية المغربية حسب أهم الشركاء التجاريين

في إطار الاندماج في الاقتصاد العالمي قامت السلطات المغربية بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية و المتعددة الأطراف ، و التي تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية المغربية و إقامة مناطق للتبادل التجاري الحر .

أولا: تطور الصادرات المغربية حسب أهم الشركاء التجاريين

يعتبر الإتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للمغرب حيث بلغت نسبة المبادلات التجارية للمغرب مع الاتحاد الأوروبي 59.4% من إجمالي المبادلات التجارية المغربية مع الخارج في سنة 2017، أما الصادرات الموجهة للاتحاد الأوروبي فقد بلغت نسبتها 64.6% من إجمالي الصادرات المغربية في سنة 2017 [1]، و الجدول التالي يقدم لنا تطور الصادرات المغربية حسب أهم الشركاء التجاريين خلال الفترة 2002-2017 :

[1] - European commission : https//ec.europa.eu/info/statistics en

الجدول رقم (16): تطور الصادرات المغربية حسب أهم الشركاء التجاريين خلال الفترة 2002-2017

الوحدة: الحصة بالنسبة% من إجمالي الصادرات

البلدان/ السنوات	فرنسا	إسبانيا	إيطاليا	ألمانيا	هولندا	بلجيكا	المملكة المتحدة	البرازيل
2002	33.7	15.7	5.4	4.2	2.1	2.0	7.9	1.8
2003	34.2	17.8	5.2	3.9	2.5	2.2	7.3	2.1
2004	33.6	7.6	3.4	3.4	2.3	2.4	7.6	2.6
2005	30.0	20.0	5.0	3.2	2.5	2.8	6.3	2.2
2006	29.0	20.2	5.0	3.1	2.4	2.9	6.1	2.3
2007	27.9	20.4	5.2	3.0	2.1	2.4	5.1	3.4
2008	20.2	17.9	4.7	2.6	2.3	3.3	3.4	4.8
2009	24.9	20.9	4.7	3.4	2.6	1.3	3.3	2.1
2010	22.4	16.9	4.5	3.1	2.8	2.7	2.9	3.8
2011	21.1	18.3	4.2	2.9	3.1	2.0	2.8	5.2
2012	21.5	16.5	3.7	3.1	2.9	1.9	2.9	5.9
2013	15.5	18.8	3.6	2.9	3.7	2.9	2.6	7.9
2014	20.6	21.9	4.3	2.8	2.8	1.8	3.0	4.6
2015	20.5	22.5	4.4	2.6	3.1	1.7	2.8	3.0
2016	21.3	23.5	4.6	2.7	2.2	1.5	2.9	2.6
2017	22.9	23.7	4.6	2.8	2.2	1.5	2.4	2.9
البلدان/ السنوات	الو.م.أ	تركيا	روسيا	الهند	باكستان	المملكة العربية السعودية	تونس	الجزائر
2002	3.1	0.7		3.3	0.3	0.6	0.5	0.5
2003	2.8	0.6		3.1	0.2	0.7	0.5	0.4
2004	3.9	0.6	0.9	3.4	0.8	0.6	0.6	0.4
2005	2.6	0.8	1.3	4.0	1.0	0.8	0.4	0.4
2006	2.0	1.0	1.4	4.0	0.7	0.5	0.7	0.5
2007	2.4	0.9	1.4	3.9	0.8	0.4	0.6	0.5
2008	3.9	1.5	1.5	6.8	2.3	0.9	0.4	0.6
2009	3.1	1.3	1.3	4.7	1.3	0.2	0.6	0.9
2010	3.8	1.9	1.2	6.1	1.5	0.2	0.8	0.8
2011	4.5	1.6	1.2	7.0	2.0	0.2	0.5	1.1
2012	4.3	1.6	1.1	5.5	1.6	0.5	0.5	1.1

1.0	0.7	0.4	1.6	4.7	1.7	1.2	4.5	2013
0.9	0.5	0.8	1.1	3.6	0.9	2.3	3.6	2014
0.9			1.2	3.9	0.8	3.1	3.5	2015
1.0			1.0	3.3	0.8	3.3	3.5	2016
0.8		0.5	0.9	2.6	0.8	2.8	3.9	2017

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط-المغرب

من خلال المعطيات التي يقدمها لنا الجدول رقم (16) يتضح لنا أن فرنسا و إسبانيا أكبر الشركاء التجاريين للمغرب من حيث الصادرات حيث بلغت حصة فرنسا من الصادرات المغربية في المتوسط24.95% خلال الفترة 2002-2017 بحيث بلغت أعلى نسبة لها 34.2% بسنة 2002 و أدنى مساهمة لها في الصادرات الاجمالية المغربية بلغت 15.5% في سنة 2013. أما حصة إسبانيا من الصادرات المغربية بلغت 18.91% في المتوسط خلال الفترة 2002-2017 بحيث بلغت أعلى نسبة مساهمة لها في الصادرات المغربية 23.7% في سنة 2017 و أدنى نسبة مساهمة بلغت 7.6% في سنة 2004 ، بعد فرنسا و إسبانيا تأتي إيطاليا و ألمانيا و هولندا و بلجيكا بحيث تعتبر هده الدول من الشركاء التجاريين المهمين للمغرب من حيث صادراتها بالاتحاد الأوروبي فقد بلغ متوسط حصة إيطاليا 4.53% و متوسط حصة ألمانيا 3.1% من اجمالي الصادرات المغربية خلال الفترة 2002-2017 ، أما هولندا فقد بلغ متوسط حصتها 2.6% و بلجيكا2.21% من اجمالي الصادرات المغربية خلال نفس الفترة . من خلال معطيات الجدول رقم (16) نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر شريك تجاري مهم للمغرب من حيث الصادرات، فقد بلغ متوسط نسبة مساهمة الصادرات المغربية نحو الولايات المتحدة الأمريكية 3.5% من اجمالي الصادرات المغربية خلال الفترة 2002-2017 بحيث قامت السلطات المغربية بالتوقيع على اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2004 و دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في مطلع 2006 [1]، أما على صعيد الصادرات المغربية نحو الدول العربية فتعتبر المملكة العربية السعودية و الجزائر و تونس أهم الدول العربية الشريكة للمغرب حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة الصادرات المغربية للجزائر 0.8% من اجمالي الصادرات المغربية خلال نفس الفترة ، أما متوسط نسبة مساهمة الصادرات المغربية لتونس بلغ 0.6% و للملكة العربية السعودية فقد بلغ 0.5% من اجمالي

1- Ministère de l' industrie de l'investissement du commerce et de l'Economie Numérique , Royaume du Maroc.

الصادرات المغربية خلال نفس الفترة ، من خلال هده النسب و معطيات الجدول رقم (16) نلاحظ أن الصادرات المغربية نحو الدول العربية ضعيفة جدا .

ثانيا : تطور الواردات المغربية حسب أهم الشركاء التجاريين

الجدول التالي يقدم لنا تطور الواردات المغربية حسب أهم الشركاء التجاريين لها خلال الفترة 2002-2017:

الجدول رقم(17): تطور الواردات المغربية حسب أهم الشركاء التجاريين لها خلال الفترة 2002-2017

الوحدة: الحصة بالنسبة% من اجمالي الواردات

البلدان/ السنوات	فرنسا	إسبانيا	إيطاليا	ألمانيا	هولندا	بلجيكا	المملكة المتحدة	الو.م.أ
2002	20.5	11.6	5.8	5.3	1.6	2.0	4.9	4.3
2003	20.6	12.4	7.1	5.2	2.4	2.0	3.9	4.1
2004	18.5	12.2	6.5	5.9	1.7	1.8	3.3	4.1
2005	18.2	11.6	6.0	4.8	1.9	1.8	2.2	3.3
2006	17.6	11.5	6.3	4.7	2.2	2.1	2.1	4.5
2007	15.9	11.1	6.4	4.9	3.2	1.8	2.7	5.9
2008	15.0	11.2	6.7	4.7	2.1	1.6	2.8	5.1
2009	15.6	12.2	6.5	5.5	2.4	1.6	1.8	6.9
2010	15.6	10.6	6.0	4.6	1.7	1.4	2.1	7.0
2011	14.3	10.9	5.2	4.5	1.7	1.9	2.0	8.1
2012	12.4	13.2	4.9	4.8	1.5	1.6	2.2	6.4
2013	8.2	14.3	4.4	3.1	2.0	1.5	1.7	8.8
2014	13.4	13.3	5.0	5.2	2.0	2.1	1.8	6.9
2015	12.4	14.4	5.4	5.8	1.8	1.6	2.1	6.4
2016	13.3	15.6	5.4	6.1	1.9	1.6	1.9	6.3
2017	12.0	16.8	5.8	6.0	1.6	1.3	2.3	6.9
البلدان/ السنوات	الصين	اليابان	كوريا الجنوبية	تركيا	روسيا	المملكة العربية السعودية	الجزائر	مصر
2002	2.9	1.7		1.3	3.0	5.9	1.3	0.5
2003	3.4	2.1		1.5	4.9	5.0	1.2	0.9
2004	4.2	2.0	1.3	2.0	5.9	5.4	0.9	0.5

0.8	1.7	6.6	6.9	1.9	1.3	1.7	5.1	2005
0.9	1.9	6.6	4.6	2.6	1.4	1.7	5.3	2006
1.1	2.6	5.5	4.9	2.7	1.4	1.6	5.8	2007
1.0	2.3	6.7	5.0	2.5	1.2	1.8	5.7	2008
1.2	2.2	4.4	2.9	2.2	1.5	1.5	7.8	2009
1.2	2.4	6.0	3.8	2.2	1.4	1.3	8.4	2010
1.1	2.4	6.9	4.6	2.6	1.0	0.9	6.5	2011
1.1	2.5	6.3	5.2	2.5	1.3	1.5	6.6	2012
1.3	4.2	9.1	6.2	2.6	1.2	0.2	4.4	2013
1.2	2.9	5.4	4.2	3.6	1.1	0.7	7.6	2014
1.0	2.1	2.6	4.3	4.2	1.1	0.7	8.2	2015
1.0	1.5	1.9	2.4	4.4	1.9	1.2	9.1	2016
1.0	1.2	1.9	2.1	4.4	1.2	1.5	9.0	2017

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط- المغرب

من خلال البيانات التي يقدمها لنا الجدول رقم (17) يتضح لنا أن فرنسا و إسبانيا أكبر ممونين للمغرب حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة الواردات المغربية من فرنسا 15.21% من اجمالي الواردات المغربية خلال الفترة 2002-2017 و من إسبانيا 12.68% من اجمالي الواردات المغربية خلال نفس الفترة ، بعد فرنسا و إسبانيا تعتبر إيطاليا ، ألمانيا ، هولندا، بلجيكا أهم الممونين بالاتحاد الأوروبي للسوق المغربية فقد بلغ متوسط حصة الواردات المغربية من إيطاليا 5.84% و من ألمانيا 5.07% من اجمالي الواردات المغربية خلال الفترة 2002-2017 ، أما متوسط حصة الواردات من هولندا فقد بلغ 2% و من بلجيكا 1.73% من اجمالي الواردات المغربية خلال نفس الفترة. كما تعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الصين من أهم الممونين للسوق المغربية حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية 6% من اجمالي الواردات المغربية خلال هده الفترة، أما الواردات المغربية من الصين فقد بلغ متوسط حصتها 6.25% من اجمالي الواردات المغربية خلال نفس الفترة، بالإضافة الى روسيا و التي تعتبر من أهم الممونين للمغرب فقد بلغ متوسط حصتها4.43% من اجمالي الواردات المغربية خلال الفترة 2002-2017 ، كما تعتبر المملكة العربية السعودية من أهم الشركاء التجاريين للمغرب من حيث الواردات و أكبر ممون عربي للسوق المغربية حيث بلغ متوسط حصة الواردات المغربية من المملكة العربية السعودية 5.9% من اجمالي الواردات المغربية خلال الفترة 2002-2017 ، بعد المملكة العربية السعودية تعتبر الجزائر من أهم الدول العربية الممونة للسوق المغربية حيث بلغ متوسط حصة الواردات المغربية من الجزائر

2.1% من اجمالي الواردات المغربية خلال نفس الفترة ، كما تعتبر مصر من الدول العربية الممونة للمغرب بنسبة 1% في المتوسط خلال هده الفترة .

المبحث الثالث : تطور التجارة الخارجية في تونس

تميز الاقتصاد التونسي بعد الاستقلال سنة 1956 بتحكم الدولة في الإقتصاد الوطني و في نشاط التجارة الخارجية من خلال تأميم قطاع التجارة الخارجية و ترقية الصادرات و اتباع سياسة إحلال الواردات بحماية المنتجات المحلية ، و في سنة 1986 توجهت تونس الى صندوق النقد الدولي للحصول على قروض نظرا لدتهور الأوضاع الاقتصادية و تفاقم مديونيتها الخارجية و عجزها المالي ، و لم يكن على الحكومة التونسية الا الموافقة شروط صندوق النقد الدولي المتمثلة في القيام بعدة إصلاحات اقتصادية و إعادة رسم السياسات الاقتصادية من ضمنها إعادة صياغة السياسة التجارية و تحرير التجارة الخارجية و إزالة القيود على الواردات ، و في اطار تحرير التجارة الخارجية حاولت تونس الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الانضمام لاتفاقية الغات GATT في سنة 1990 و الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة في سنة 1995 ، بالإضافة الى التوقيع عل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في نفس السنة ما جعل التجارة الخارجية التونسية أكثر تحررا .

المطلب الأول : تطور الصادرات و الواردات الكلية في تونس

سجلت قيمة المبادلات التجارية التونسية مع الخارج تطورا خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 الى سنة 2017 ، وهذا راجع الى إجراءات الإنفتاحية التي قامت بها السلطات التونسية لتحرير المبادلات التجارية خلال هذه الفترة ، حيث انضمت الى الغات سنة 1990 ثم المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 و التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بنفس السنة لإقامة منطقة التبادل الحر بين الطرفين ، بالإضافة الى العديد من الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية و الإفريقية و دول أخرى .

الجدول رقم(**18**) يقدم لنا تطور الصادرات و الواردات الكلية التونسية و وضعية الميزان التجاري التونسي خلال الفترة 1990-2017 :

جدول رقم(18) : تطور المبادلات التجارية التونسية مع الخارج خلال الفترة 1990-2017

الوحدة مليار دولار أمريكي

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	معدل التغطية%
1990	3,53	5,51	-1,98	64,065
1991	3,7	5,19	-1,49	71,290
1992	4,02	6,43	-2,41	62,519
1993	3,8	6,21	-2,41	61,191
1994	4,66	6,58	-1,92	70,820
1995	5,47	7,9	-2,43	69,240
1996	5,52	7,7	-2,18	71,688
1997	5,56	7,91	-2,35	70,290
1998	5,74	8,35	-2,61	68,742
1999	5,87	8,47	-2,6	69,303
2000	5,85	8,57	-2,72	68,261
2001	6,63	9,53	-2,9	69,569
2002	6,87	9,53	-2,66	72,088
2003	8,03	10,91	-2,88	73,602
2004	9,69	12,82	-3,13	75,585
2005	10,49	13,18	-2,69	79,590
2006	11,69	15,01	-3,32	77,881
2007	15,16	19,1	-3,94	79,371
2008	19,32	24,64	-5,32	78,409
2009	14,45	19,1	-4,65	75,654
2010	16,43	22,21	-5,78	73,975
2011	17,85	23,95	-6,1	74,530
2012	17,01	24,47	-7,46	69,513
2013	17,06	24,27	-7,21	70,292
2014	16,76	24,79	-8,03	67,607
2015	14,07	20,22	-6,15	69,584
2016	13,57	19,46	-5,89	69,732
2017	14,2	20,65	-6,45	68,765

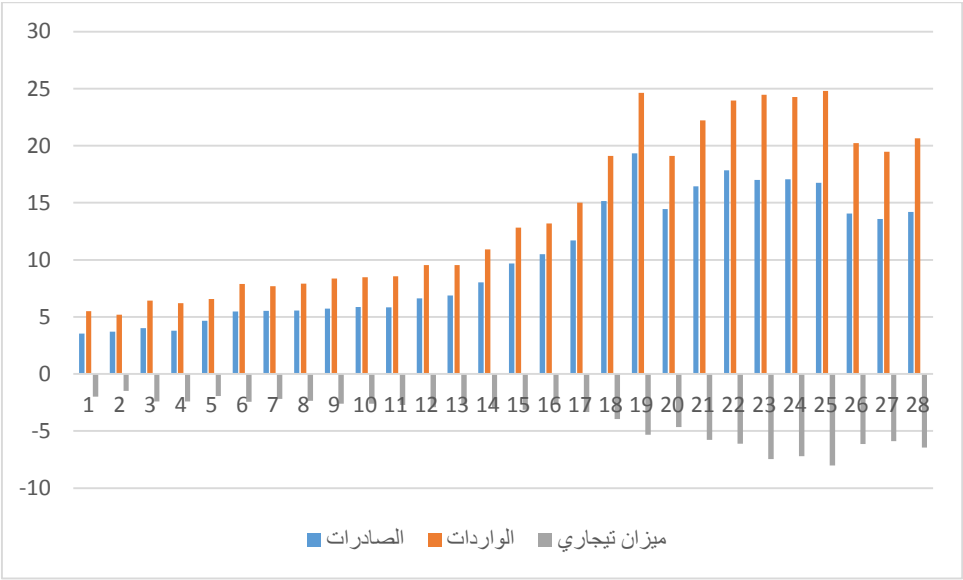
المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال البيانات التي يقدمها لنا الجدول رقم (18) يتضح لنا أن الصادرات و الواردات التونسية سجلت تطورا ملحوظا خلال الفترة 1990-2017 حيث في سنة 1990 بلغت قيمة الصادرات الكلية

التونسية 3.5مليار دولار أمريكي أما في سنة 2017 فقد بلغت قيمتها 14.2 مليار دولار أمريكي، أما الواردات التونسية ففي سنة 1990 بلغت قيمتها 5.5 مليار دولار أمريكي أما في سنة 2017 فقد بلغت قيميتها 20.65 مليار دولار أمريكي ، يعود هذا الارتفاع الحاصل في قيمة الصادرات و الواردات التونسية خلال الفترة 1990-2017 الى الإجراءات التي اتبعتها السلطات التونسية لتحرير التجارة الخارجية و الإندماج في منظومة التجارة العالمية المتمثلة في إزالة الحواجز الجمركية و تخفيض الرسوم الجمركية و إزالة القيود الغير الجمركة على مختلف السلع . وفي إطار تحرير التجارة الخارجية اعتمدت السلطات التونسية عدة تدابير لترقية الصادرات التونسية و تحسين وضعية الميزان التجاري الا أنه من خلال البيانات التي يقدمها لنا الجدول أعلاه نلاحظ أن الميزان التجاري التونسي سجل عجزا طوال هده الفترة ، حيث أن معدل تغطية الصادرات للواردات كان يختلف من سنة الى أخرى الا أنه بقي محصورا بين 60% و 70% طوال هذه الفترة ، بحيث يمكننا تفسير هذا العجز بالارتفاع الحاصل في قيمة الواردات التونسية بعد التفكيك الجمركي التدريجي وفقا للاتفاقيات التجارية المبرمة بالمقابل عدم قدرة الصادرات التونسية على تغطية هده الواردات ، و هذا راجع الى عدم القدرة الإنتاجية و التسويقية للمؤسسات التونسية مقارنة بالأجنبية.

و الشكل التالي يوضح لنا أكثر تطور الصادرات و الواردات الكلية السلعية ووضعية الميزان التجاري التونسي خلال الفترة 1990-2017 :

الشكل رقم (05) : تطور المبادلات التجارية التونسية خلال الفترة 1990-2017



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على البرنامج Exel

المطلب الثاني : التجارة الخارجية التونسية حسب التركيبة السلعية

يتم تقسيم الصادرات و الواردات في تونس الى ستة مجموعات سلعية أساسية تتمثل في صادرات و واردات المنتوجات الفلاحية و الغذائية ، المنتوجات الطاقية ، المنتوجات المعدنية و الفسفاطية ، المنتوجات الوسيطية ، سلع التجهيز ، و المنتجات الاستهلاكية غير غذائية[1] .

أولا : تطور الصادرات التونسية حسب التركيبة السلعية

شهدت الصادرات السلعية التونسية تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة و الجدول التالي يقدم تطور الصادرات حسب التركيبة السلعية خلال الفترة 1993-2017:

الجدول رقم (19) : تطور الصادرات التونسية حسب التركيبة السلعية خلال الفترة 1993-2017

الوحدة : مليون دينار تونسي

السنوات	المنتوجات الفلاحية و الغذائية	المنتوجات الطاقية	المنتوجات المعدنية و الفسفاطية	المنتوجات الوسيطية	سلع التجهيز	المنتجات الاستهلاكية غير غذائية
1993	329,7	455,4	355,5	564,5	184,3	1 870,6
1994	460,9	441,6	461,5	738,4	229,8	2 364,4
1995	365,5	436,9	525,2	817,6	265,0	2 762,7
1996	270,1	563,0	614,9	815,2	257,3	2 851,5
1997	457,9	555,9	669,9	937,8	270,3	3 256,1
1998	424,0	417,7	701,9	1 108,5	305,0	3 561,3
1999	552,2	498,0	712,6	1 203,1	365,3	3 635,7
2000	453,7	967,5	715,9	1 423,9	486,1	3 956,7
2001	453,8	877,7	765,0	1 701,6	687,4	5 050,7
2002	306,4	911,9	724,9	1 790,1	845,1	5 170,4
2003	377,1	1 032,6	685,9	1 930,3	993,7	5 323,1
2004	989,7	1 151,0	864,9	2 403,4	1 213,9	5 781,0
2005	843,6	1 757,3	953,5	2 702,9	1 448,6	6 087,7
2006	1 201,0	2 017,6	1 033,7	3 156,4	2 074,6	6 074,8
2007	1 163,0	3 137,8	1 447,8	3 698,7	2 730,8	7 231,5

[1] – المعهد الوطني للإحصاء – تونس .

7 742,6	3 094,0	4 153,4	3 322,8	4 079,9	1 244,3	2008
7 297,0	3 008,1	3 882,2	1 660,2	2 637,7	984,0	2009
8 286,6	3 767,8	5 048,3	2 158,3	3 313,9	944,1	2010
9 302,1	3 855,5	6 001,4	1 300,6	3 649,5	982,8	2011
8 836,2	4 204,9	6 234,0	1 649,6	4 450,4	1 172,6	2012
9 376,7	4 522,7	6 486,7	1 657,9	4 209,7	1 447,5	2013
9 402,2	5 365,1	7 141,5	1 618,0	3 741,7	1 138,2	2014
9 445,4	5 338,1	7 107,8	1 110,4	1 986,3	2 619,1	2015
10 399,2	6 470,4	7 535,8	1 434,0	1 643,0	1 663,2	2016
11 975,6	7 523,6	9 513,5	1 411,8	2 047,4	1 954,7	2017

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء–تونس

من خلال المعطيات التي يقدمها لنا الجدول رقم (19) يتبين لنا أن الهيكل السلعي للصادرات التونسية يتمثل في المجموعات التالية :

- صادرات المنتوجات الفلاحية و الغذائية : و التي تتمثل أساسا في زيت الزيتون ، التمور ، الطماطم ، الأسماك ، خضر و فواكه متنوعة و سلع غذائية و منتجات فلاحية و عذائية أخرى[1] ، بلغ متوسط نسبة مساهمة هذه الصادرات في اجمالي الصادرات التونسية 6.02% خلال الفترة 1993–2017 ، حيث في سنة 1993 قدرت قيمة صادرات المنتوجات الفلاحية و الغذائية ب 329.7 مليون دينار تونسي و تطورت قيمة هده الصادرات خلال هده الفترة حيث بلغت قيمتها 1954.7 مليون دينار تونسي في سنة 2017.
- صادرات الطاقة : تتمثل في النفط الخام و المواد المكررة ، من خلال الجدول رقم (19) نلاحظ أن قيمة هذه الصادرات في سنة 1993 بلغت 455.4 مليون دينار تونسي ، و لقد سجلت ارتفاعا خلال هذه الفترة حيث أنه في سنة 2017 بلغت قيمتها 2047.4 مليون دينار تونسي ، تحتل صادرات الطاقة المرتبة الخامسة من حيث المساهمة في اجمالي الصادرات التونسية فقد بلغ متوسط نسبة مساهمتها في اجمالي الصادرات % 11.13 خلال الفترة 1993–2017 .

[1] – المعهد الوطني للإحصاء – تونس .

- صادرات المنتوجات المعدنية و الفسفاطية : تتمثل هذه الصادرات أساسا في الفسفاط الخام و الحامض الفسفوري و ثالث الفسفاط الرفيع ، الملح ، و منتوجات منجمية أخرى ، سجلت قيمة هده الصادرات 355.5 مليون دينار تونسي في سنة 1993 ، اما في سنة 2017 فلقد بلغت قيمتها 1411.8 مليون دولار تونسي ، و لقد بلغ متوسط نسبة مساهمة هذه الصادرات في اجمالي الصادرات السلعية التونسية 7.98% خلال نفس الفترة .

- صادرات المنتوجات الوسيطية: تحتل هده الصادرات المرتبة الثانية من حيث المساهمة في اجمالي الصادرات، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها في اجمالي الصادرات التونسية 19.85% خلال الفترة 1993-2017، حيث قدرت قيمتها في سنة 1993 ب564.5 مليون دينار تونسي أما في سنة 2017 فلقد بلغت قيمتها 9513.5 مليون دينار تونسي .

- صادرات سلع التجهيز : تتمثل أساسا في معدات فلاحية ، معدات صناعية ، معدات كهربائية، قطع غيار ، بلغ متوسط نسبة مساهمة هذه الصادرات في اجمالي الصادرات التونسية 11.50% خلال نفس الفترة ، حيث قدرت قيمة هذه الصادرات 184.3 مليون دينار تونسي في سنة 1993 أما في سنة 2017 فلقد بلغت قيمتها 7523.6 مليون دينار تونسي .

- صادرات المنتجات الإستهلاكية غير غذائية : تتمثل أساسا في المنسوجات و الملابس أيضا في المواد الصيدلانية و العطور ، الإسمنت ، بعض الصناعات الكهربائية ، و اليات النقل [1]، تحتل هذه الصادرات المرتبة الأولى من حيث المساهمة في اجمالي الصادرات التونسية حيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها في اجمالي الصادرات 43.51% خلال الفترة 1993-2017 ، من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة هذه الصادرات قدرت ب 1870.6 مليون دينار تونسي في سنة 1993 ، أما في سنة 2017 فلقد بلغت قيمتها 11975.6 مليون دينار تونسي.

[1] – المعهد الوطني للإحصاء – تونس .

ثانيا: تطور الواردات التونسية حسب التركيبة السلعية

شهدت الواردات التونسية تطورا ملحوظا خلال الفترة 1990-2017 ، و الجدول التالي يقدم لنا تطور الواردات التونسية حسب التركيبة السلعية .

الجدول رقم (20) : تطور الواردات التونسية حسب التركيبة السلعية خلال الفترة 1993-2017

الوحدة : مليون دينار تونسي

السنوات	المنتوجات الفلاحية و الغذائية	المنتوجات الطاقية	المنتوجات المعدنية و الفسفاطية	المنتوجات الوسيطية	سلع التجهيز	المنتجات الاستهلاكية غير غذائية
1993	369,0	457,1	128,2	2 769,2	1 723,2	724,2
1994	451,8	471,5	159,1	2 978,0	1 706,1	880,8
1995	679,7	511,3	179,1	3 433,4	1 711,0	949,6
1996	510,8	591,2	192,7	3 485,9	1 784,2	934,0
1997	658,6	659,8	207,1	3 900,5	2 264,3	1 103,2
1998	659,4	450,6	187,8	4 475,2	2 525,9	1 190,6
1999	532,0	641,8	186,9	4 386,6	3 066,0	1 257,2
2000	668,1	1 198,1	237,5	4 778,5	3 451,2	1 404,6
2001	741,2	1 273,4	236,6	5 846,1	3 757,1	1 803,9
2002	1 019,8	1 203,1	219,2	5 820,4	3 504,6	1 745,2
2003	742,6	1 456,2	318,7	6 126,8	3 649,2	1 745,4
2004	938,7	1 658,0	369,5	7 175,3	4 202,0	1 841,6
2005	924,6	2 267,7	421,1	7 327,6	4 358,7	1 991,6
2006	1 085,6	2 859,0	447,9	8 105,6	5 217,0	2 288,5
2007	1 716,3	3 001,6	490,5	10 219,1	6 495,0	2 514,9
2008	2 296,7	4 913,8	1 734,5	11 283,0	7 249,2	2 764,0
2009	1 209,3	2 789,7	527,2	10 173,2	8 048,4	3 129,8
2010	1 809,8	3 797,3	701,2	12 502,2	9 596,8	3 409,3
2011	2 240,0	4 799,4	676,5	13 505,2	8 880,4	3 594,0
2012	2 319,1	6 404,5	964,1	13 528,9	10 499,8	4 461,6
2013	2 514,6	6 778,7	884,5	13 918,7	10 438,6	4 970,3
2014	2 409,4	7 381,5	932,1	14 740,8	11 350,0	5 198,9
2015	2 667,6	5 377,9	679,6	14 482,0	10 925,2	5 476,7
2016	2 605,5	4 346,8	678,0	16 053,2	11 829,1	6 234,1

7 358,2	12 878,7	19 714,5	839,7	6 080,3	3 150,1	2017

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء –تونس

من خلال البيانات التي يقدمها لنا الجدول رقم (20) يتضح لنا أن الواردات التونسية سجلت ارتفاعا خلال الفترة 1993–2017 و التي تتكون من المجموعات السلعية التالية :

- واردات المنتوجات الفلاحية و الغذائية: و التي تتكون أساسا من القمح الصلب و القمح اللين، الشعير، القهوة، السكر ، الحليب و مشتقاته ، الزيوت النباتية ، و مواد فلاحية و غذائية أخرى ، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة هذه الواردات في سنة 1993 قدرت ب 369 مليون دينار تونسي أما في سنة 2017 فلقد بلغت قيمتها 3150.1 ، و لقد بلغ متوسط نسبة مساهمة هذه الصادرات في اجمالي الصادرات التونسية 6.32% خلال هذه الفترة .

- واردات المنتوجات الطاقية : تتمثل هده المجموعة من الواردات في النفط الخام ، مواد نفطية مكررة ، الغاز الطبيعي ، الفحم الحجري ،و تحتل المرتبة الثالثة من حيث المساهمة في اجمالي الواردات التونسية حيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها في اجمالي الواردات خلال هذه الفترة 11.09%. حيث أنه في سنة 1993 بلغت قيمتها 457.1 مليون دينار تونسي أما في سنة 2017 فلقت بلغت قيمتها 6080.3 مليون دينار تونسي .

- واردات المنتوجات المعدنية و الفسفاطية : بلغ متوسط نسبة مساهمة هده الواردات في اجمالي الواردات التونسية 2.25% خلال الفترة 1993–2017 و التي تعتبر مساهمة ضعيفة مقارنة بالمجموعات الأخرى ، حيث قدرت قيمتها ب 128.2 مليون دينار تونسي في سنة 1993، اما في سنة 2017 فلقد بلغت قيمتها 839.2 مليون دينار تونسي.

- واردات المنتوجات الوسيطية : و التي تتمثل في السلع النصف مصنعة تحتل هذه المجموعة السلعية المرتبة الأولى من حيث المساهمة في اجمالي الواردات التونسية حيث بلع متوسط نسبة مساهمتها في اجمالي الواردات 41.31% خلال نفس الفترة ، و قدرت قيمتها في سنة 1993 ب 2769.2 مليون دينار تونسي . و في سنة 2017 فلقد بلغت قيمتها 19714.5 مليون دينار تونسي .

- واردات سلع التجهيز : تحتل هذه الواردات المرتبة الثانية من حيث المساهمة في اجمالى الواردات التونسية، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها في اجمالي الصادرات 26.79% خلال الفترة 1993-2017 ، و قدرت قيمتها في سنة 1993 ب 1723.2 مليون دينار تونسي ، كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هذه الواردات شهدت ارتفاعا كبيرا فقد بلغت قيمتها 12872.7 ملون دينار تونسي في سنة 2017.
- واردات المنتجات الإستهلاكية غير غذائية : تتمثل في مواد صيدلانية ، عطور ، مواد التجميل و منتجات أخرى ، قدرت قيمة هده الواردات في سنة 1993 ب 724.2 مليون دينار تونسي أما في سنة 2017 فلقد بلغت قيمتها 7358.2 مليون دينار تونسي ، كما بلغ متوسط نسبة مساهمتها في اجمالي الواردات التونسية 12.22% خلال الفترة 1993-2017.

المطلب الثالث : التجارة الخارجية التونسية حسب أهم الشركاء التجاريين

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لتونس ، حيث بلغت المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي64% من اجمالي المبادلات التجارية التونسية مع الخارج في سنة 2017.

أولا : تطور الصادرات التونسية حسب أهم الشركاء التجاريين

من حيث الصادرات التونسية يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لتونس بقيمة 78.54 % من اجمالي الصادرات التونسية في سنة 2017 [1]، و الجدول التالي يقدم لنا تطور الصادرات التونسية حسب أهم الشركاء التجاريين خلال الفترة 1990-2017.

الجدول رقم (21) : تطور الصادرات التونسية حسب أهم الشركاء التجاريين خلال الفترة 1990-2017

الوحدة: مليون دينار تونسي

البلدان/ السنوات	فرنسا	إيطاليا	ألمانيا	بلجيكا	هولندا	إسبانيا	المملكة المتحدة
1990	822,3	653,4	466,2	216,0	78,6	81,1	50,6

[1] - European commission : https//ec.europa.eu/info/statistics en

43,9	125,4	92,0	213,5	561,1	674,4	862,7	1991
64,2	97,8	91,3	246,2	605,3	608,9	966,0	1992
47,6	95,6	116,8	275,0	652,7	620,4	1 102,7	1993
70,5	222,2	144,5	305,0	730,2	907,6	1 262,4	1994
77,1	209,3	147,5	337,4	813,5	988,3	1 451,6	1995
103,6	194,1	167,0	385,0	839,6	1 113,1	1 380,0	1996
178,8	221,2	173,4	375,6	893,4	1 312,3	1 564,4	1997
137,0	226,5	216,1	392,5	1 006,1	1 392,7	1 760,1	1998
121,4	389,3	211,1	401,6	974,5	1 575,1	1 835,0	1999
175,7	434,4	280,7	406,1	1 001,8	1 842,2	2 145,7	2000
226,3	460,0	233,9	464,2	1 114,0	2 207,0	2 751,3	2001
241,6	461,5	211,7	415,1	1 109,8	2 081,1	3 025,0	2002
337,3	481,8	239,1	405,9	1 105,6	2 281,4	3 365,5	2003
370,9	729,4	271,3	369,0	1 110,1	3 105,7	4 041,9	2004
394,0	762,4	304,9	373,8	1 156,5	3 308,2	4 525,1	2005
452,4	995,4	310,4	367,6	1 220,3	3 437,0	5 020,7	2006
835,5	1 002,8	458,9	458,4	1 596,7	4 519,2	6 239,2	2007
1 099,4	1 157,6	516,7	526,1	1 637,1	4 883,9	6 735,3	2008
925,5	656,2	313,6	430,7	1 711,8	4 095,1	5 770,7	2009
1 181,0	912,2	515,5	458,5	1 987,4	4 674,5	6 749,8	2010
702,2	1 079,4	587,2	473,4	2 271,4	5 432,3	7 695,4	2011
825,9	1 150,2	894,6	557,2	2 182,8	5 013,4	7 154,6	2012
1 046,8	1 304,2	989,7	563,2	2 489,8	5 116,7	7 305,5	2013
1 207,1	1 006,1	778,8	520,8	2 899,7	5 433,4	8 054,1	2014
860,4	1 372,8	469,3	494,6	2 897,1	5 093,6	8 091,2	2015
508,9	1 019,7	454,0	529,8	3 072,1	5 075,4	9 314,2	2016
788,1	1 305,5	603,8	600,2	3 990,9	5 670,3	10516,7	2017
	الصين	**الهند**	**الو.م.أ**	**المغرب**	**الجزائر**	**ليبيا**	**البلدان/ السنوات**
	20,4	38,2	27,9	20,8	71,6	141,9	1990
	18,4	62,9	22,3	24,7	72,7	186,3	1991
	25,6	66,7	29,8	40,7	86,4	155,4	1992
	11,3	49,5	25,1	34,8	66,9	189,2	1993
	25,5	83,2	49,2	28,4	108,7	160,3	1994
	29,4	92,2	65,3	25,3	175,2	181,8	1995
	18,1	116,2	42,8	36,5	93,6	190,7	1996
	27,6	169,1	41,4	36,5	41,8	284,3	1997

	38,0	181,4	32,3	45,7	30,7	251,5	1998
	35,3	179,0	52,3	43,6	50,0	286,5	1999
	0,5	149,1	57,6	34,8	84,3	288,9	2000
	22,6	118,3	91,3	58,7	109,0	357,5	2001
	21,7	114,8	76,0	72,2	126,5	464,9	2002
	22,3	59,7	62,5	69,7	133,4	453,8	2003
	31,8	107,0	144,5	92,4	135,6	499,9	2004
	23,2	126,7	86,6	141,9	237,2	622,6	2005
	56,5	174,4	204,1	144,6	250,2	825,8	2006
	23,1	180,5	214,0	221,3	367,3	892,7	2007
	72,4	728,3	395,3	286,5	499,3	1 065,2	2008
	93,8	321,2	265,3	282,2	608,2	1 121,2	2009
	67,5	439,8	556,3	332,1	679,7	1 048,5	2010
	57,9	188,4	388,9	336,7	656,0	1 103,3	2011
	131,5	284,0	509,2	333,0	757,0	1 293,2	2012
	67,2	139,3	645,3	312,1	789,8	1 411,0	2013
	104,6	253,4	412,8	304,5	1 049,5	1 132,1	2014
	55,5	201,5	693,7	353,3	1 094,9	1 059,4	2015
	61,9	281,2	526,5	363,2	1 426,0	950,5	2016
	75,0	250,6	762,9	448,3	1 131,1	954,3	2017

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء-تونس

من خلال البيانات التي يقدمها لنا الجدول رقم (21) نلاحظ أن فرنسا تعتبر أكبر شريك تجاري لتونس من حيث صادراتها حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة الصادرات التونسية للأسواق الفرنسية 28.85% من اجمالي الصادرات التونسية خلال الفترة 1990-2017 ، حيث لم تقل هده النسبة عن 25% طوال هده الفترة ، تليها كل من إيطاليا و المانيا حيث بلغ متوسط حصة إيطاليا 20.53% و حصة المانيا 11.77% من اجمالي الصادرات التونسية خلال هده الفترة ، بعد فرنسا و إيطاليا و المانيا تعتبر أيضا كل من بلجيكا و هولندا و اسبانيا من الشركاء التجاريين المهمين لتونس من حيث صادراتها بالاتحاد الأوروبي ، حيث بلغ متوسط حصة بلجيكا 4.06% و متوسط حصة هولندا 2.54% و متوسط حصة إسبانيا 4.30% من الصادرات التونسية خلال نفس الفترة . أما المملكة المتحدة فلقد بلغ متوسط حصتها من الصادرات التونسية 2.73% ، كما تعتبر السوق الهندية و سوق الولايات المتحدة الأمريكية التي توجه الصادرات التونسية اليها حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة الصادرات التونسية نحو الهند ب 1.4% و إلى الولايات المتحدة الامريكية ب 1.23% من إجمالي

الصادرات خلال الفترة 1990-2017. أما بالمغرب العربي تعتبر ليبيا من أكبر الشركاء التجاريين التي توجه اليها الصادرات التونسية حيث بلغ متوسط حصة ليبيا من اجمالي الصادرات التونسية 4.30% خلال هذه الفترة ، أما السوق الجزائرية فلقد بلغ متوسط حصتها 2.19% و المغرب 0.94% من اجمالي الصادرات التونسية خلال الفترة 1990-2017.

ثانيا : تطور الواردات التونسية حسب أهم الشركاء التجارين

الجدول التالي يقدم لنا تطور الواردات التونسية خلال الفترة 1990-2017 حسب أهم الموردين التجاريين لتونس :

الجدول رقم (22) : تطور الواردات التونسية حسب أهم الشركاء التجاريين خلال الفترة 1990-2017

الوحدة: مليون دينار تونسي

البلدان/ السنوات	فرنسا	إيطاليا	ألمانيا	بلجيكا	إسبانيا	هولندا	المملكة المتحدة
1990	1 345,5	767,8	616,0	230,6	149,4	126,5	81,8
1991	1 247,5	835,6	684,4	256,7	147,7	103,5	85,1
1992	1 448,8	1 033,2	868,6	267,7	188,9	125,9	100,7
1993	1 670,5	1 137,5	811,0	268,9	201,7	136,8	141,0
1994	1 824,4	1 025,0	812,0	290,3	239,2	140,9	147,9
1995	1 912,2	1 141,8	938,4	334,6	311,1	194,7	150,4
1996	1 831,2	1 413,6	951,0	338,9	295,5	175,0	140,7
1997	2 091,5	1 698,2	1 187,7	351,7	366,0	178,5	230,2
1998	2 569,4	1 887,2	1 143,4	356,1	406,8	238,1	201,2
1999	2 694,1	1 856,4	1 122,0	382,6	417,2	218,4	210,2
2000	3 088,1	2 243,4	1 126,3	402,5	468,4	244,7	283,6
2001	3 531,9	2 620,3	1 306,7	478,6	624,1	251,2	328,9
2002	3 454,7	2 632,5	1 205,5	419,7	667,1	244,9	319,6
2003	3 653,0	2 804,7	1 267,8	413,8	748,8	285,3	314,1
2004	3 983,4	3 137,1	1 346,1	505,5	839,1	295,8	345,9
2005	4 023,4	3 708,9	1 418,0	451,6	881,0	327,9	376,7
2006	4 525,9	3 857,8	1 573,7	454,8	929,6	309,0	347,9
2007	5 232,6	4 710,2	1 930,5	611,6	1 143,0	358,2	459,9
2008	5 585,7	5 213,4	2 109,1	545,4	1 168,7	423,9	560,1
2009	5 334,1	4 184,0	2 250,9	523,3	1 166,9	383,9	459,3

540,7	632,5	1 481,3	673,3	2 429,7	5 595,5	6 019,2	2010
449,8	373,7	1 593,1	599,0	2 487,7	5 331,8	6 164,7	2011
503,8	549,6	1710,4	643,0	2 630,8	5 384,7	6 307,0	2012
574,4	417,7	1 763,1	631,9	2 814,5	5 754,0	7 252,7	2013
560,5	416,8	1 702,9	598,8	2 946,3	6 154,7	6 856,7	2014
567,4	433,7	1 662,4	501,8	2 901,1	5 910,6	7 056,4	2015
657,4	555,1	1 754,1	568,2	3 229,0	6 071,3	6 459,0	2016
635,9	525,7	2 258,9	642,9	4 012,6	7 789,0	7 551,9	2017
	ليبيا	**المغرب**	**الهند**	**الو.م.ا**	**الجزائر**	**الصين**	**البلدان/ السنوات**
	26,4	42,1	10,0	251,9	98,5	28,9	1990
	29,1	62,2	12,7	229,7	92,3	31,3	1991
	45,4	65,8	13,3	283,1	134,4	43,3	1992
	52,3	48,8	12,3	359,6	99,4	49,3	1993
	123,8	47,9	11,4	437,7	128,1	50,2	1994
	192,6	56,4	12,4	377,8	169,9	51,6	1995
	228,5	57,1	22,6	312,2	123,8	59,4	1996
	268,6	53,7	38,9	377,7	84,5	74,0	1997
	198,3	58,0	37,3	328,0	57,0	87,2	1998
	281,4	51,1	46,4	433,7	63,1	103,4	1999
	437,7	87,1	54,3	540,8	119,9	138,2	2000
	466,0	93,1	64,0	561,6	119,1	187,8	2001
	408,1	81,7	97,1	427,2	128,1	198,1	2002
	460,4	60,2	98,6	345,4	167,5	238,7	2003
	526,9	78,0	145,3	446,6	93,5	363,0	2004
	661,9	77,9	143,9	426,6	175,7	496,0	2005
	965,9	94,3	147,3	567,8	259,1	654,6	2006
	826,7	96,9	208,0	722,8	383,5	836,6	2007
	1 319,2	109,9	268,2	911,1	890,0	1 129,2	2008
	754,4	88,8	301,4	1 021,0	674,5	1 287,5	2009
	406,3	141,9	400,6	1 290,1	890,0	1 924,8	2010
	31,5	131,7	493,6	1 232,6	896,4	2 048,3	2011
	492,6	202,6	593,9	1 237,5	1 535,0	2 633,1	2012
	664,6	155,8	508,6	1 286,1	1 925,8	2 491,1	2013
	95,4	199,0	491,6	1 212,3	2 662,8	3 018,6	2014
	38,2	248,5	479,1	1 207,0	1 571,5	3 318,3	2015
	64,3	247,9	576,9	1 481,0	1 530,5	3 905,9	2016

	87,9	291,2	720,5	1 675,1	1 812,2	4 482,2	2017

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء-تونس

من خلال البيانات التي يقدمها لنا الجدول رقم (22) يتضح لنا أن فرنسا أكبر شريك تجاري لتونس من حيث الصادرات و من حيث الواردات أيضا حيث قدرت الواردات التونسية من فرنسا في سنة 1990 ب 1345.5 مليون دينار تونسي أما في سنة 2017 فلقد بلغت 7551.9 مليون دينار تونسي ، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة الواردات من فرنسا في اجمالي الواردات التونسية 22.60% خلال الفترة 1990-2017 ، أما متوسط مساهمة الواردات من إيطاليا فقد بلغ 17.41% و من المانيا 9.7% من اجمالي الواردات التونسية خلال نفس الفترة ، بعد فرنسا و إيطاليا و المانيا بالاتحاد الأوروبي من حيث الشراكة تأتي اسبانيا و بلجيكا و هولندا حيث بلغ متوسط حصة الواردات التونسية من اسبانيا 4.24% ومن بلجيكا % 2.99 و من هولندا 1.8% من اجمالي الواردات التونسية خلال نفس الفترة . كما يعتبر الصين مورد تجاري مهم لتونس حيث بلغ متوسط حصة الواردات التونسية من الصين 3.33% من اجمالي الواردات ، و قدرت قيمة الواردات التونسية من الصين في سنة 1990 ب 28.9 مليون دينار تونسي بحيث أنه يتضح لنا من خلال الجدول أن قيمة الواردات من السوق الصينية شهدت تطورا ملحوظا خلال هده الفترة فقد بلغت قيمتها 4482.2 مليون دينار تونسي في سنة 2017.كما تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة أيضا موردين تجاريين مهمين لتونس فلقد بلغ متوسط حصة الواردات التونسية من سوق الولايات المتحدة الأمريكية % 3.86 و من المملكة المتحدة 1.89% خلال الفترة 1990-2017 . أما بالمغرب العربي فتعتبر الجزائر أكبر مورد لتونس بمتوسط نسبة مساهمة 2.21% من اجمالي الواردات التونسية ثم ليبيا ب 2.11% و بعدها المغرب ب0.61% من اجمالي الواردات التونسية من الخارج خلال هده الفترة .

المبحث الرابع : تطور التجارة الخارجية في مصر

مع نهاية الثمانينات شهدت مصر أزمة اقتصادية تمثلت في تفاقم المديونية و انخفاض مستوى الإنتاج و ارتفاع معدلات التضخم و معدلات البطالة ، وتدهور أداء القطاع العام و تفاقم مشكلة قصور الموارد المالية ، و لم يكن بمقدرة الحكومة المصرية على معالجة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة ، مادفعها باللجوء الى المؤسسات المالية الدولية بحيث قامت بالتوقيع على اتفاقيتين في سنة 1991 الأولى مع صندوق النقد الدولي و الثانية مع البنك الدولي بحيث تشكلان هاتان الاتفاقيتين

معا ما أطلق عليه برنامج الإصلاح الاقتصادي و التكييف الهيكلي ، تضمن هدا البرنامج مجموعة من الإجراءات استهدفت تحويل الاقتصاد المصري من الاقتصاد المخطط و الذي يتمثل في الدور الأساسي الذي تلعبه الدولة في توجيه و رسم السياسات الاقتصادية و تنفيذها الى إقتصاد حر و مفتوح على العالم الخارجي ، و بالتالي تحرير التجارة الخارجية من كل القيود و العوائق و الاندماج في منظومة التجارة العالمية .

المطلب الأول : تطور الصادرات و الواردات الكلية في مصر

تعززت أكثر سياسة الانفتاح التجاري و تحرير التجارة الخارجية في مصر مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في سنة 1991 ، و انضمام مصر الى المنظمة العالمية للتجارة في سنة 1995 بالإضافة الى توقيعها على اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية مع الإتحاد الأوروبي و دخول هده الاتفاقية حيز التنفيذ بسنة 2004 ، و الجدول التالي يقدم لنا تطور الصادرات و الواردات السلعية الكلية و الميزان التجاري في مصر خلال الفترة 1990-2017 .

الجدول رقم(23) : تطور المبادلات التجارية المصرية مع الخارج خلال الفترة 1990-2017

الوحدة مليار دولار أمريكي

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	معدل التغطية%
1990	2,58	9,22	-6,64	27,982
1991	3,66	7,86	-4,2	46,564
1992	3,05	8,24	-5,19	37,014
1993	3,1	8,21	-5,11	37,758
1994	3,46	10,19	-6,73	33,954
1995	3,44	11,74	-8,3	29,301
1996	3,54	13,02	-9,48	27,188
1997	3,92	13,21	-9,29	29,674
1998	3,13	16,17	-13,04	19,356
1999	3,56	16,02	-12,46	22,22
2000	5,28	14,58	-9,3	36,213
2001	4,83	13,38	-8,55	36,098
2002	5,55	12,77	-7,22	43,46
2003	7,41	12,95	-5,54	57,22
2004	9,66	15,95	-6,29	60,564
2005	12,91	22,45	-9,54	57,50

61,282	−10,57	27,3	16,73	2006
51,805	−17,88	37,1	19,22	2007
54,195	−22,16	48,38	26,22	2008
51,301	−21,89	44,95	23,06	2009
49,96	−26,48	52,92	26,44	2010
51,833	−28,37	58,9	30,53	2011
42,5	−39,79	69,2	29,41	2012
43,850	−37,16	66,18	29,02	2013
40,206	−39,93	66,78	26,85	2014
33,585	−42,22	63,57	21,35	2015
45,653	−30,32	55,79	25,47	2016
41,538	−36,03	61,63	25,6	2017

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات البنك الدولي

من البيانات التي يقدمها لنا الجدول رقم (23) يتضح لنا ان قيمة المبادلات التجارية لمصر مع العالم الخارجي شهدت تطورا ملحوظا خلال الفترة 1990−2017، فعلى صعيد الصادرات المصرية نلاحظ أنها عرفت تطورا خلال هده الفترة ، إلا أنه خلال الفترة 1990−2004 كانت قيمتها ضعيفة جدا لا تتعدى 10 مليار دولار أمريكي حتى سنة 2005 أين بلغت قيمة الصادرات المصرية 12.91 مليار دولار أمريكي ، وفي سنة 2006 حققت نسبة نمو بلغت 29.6% حيث قدرت قيمتها في هده السنة 16.73 مليار دولار أمريكي ، و في سنة 2009 انخفضت الصادرات المصرية بنسبة 12.05 حيث بلغت قيمتها 23.06 مليار دولار أمريكي في هذه السنة بحيث أنه يعود هدا الانخفاض المسجل في قيمة الصادرات المصرية الى تفاقم الأزمة المالية التي شهدها العالم في سنة 2008 والتي أثرت على أداء الصادرات المصرية ، إلا أنه في سنة 2010 ارتفعت الصادرات المصرية حيث بلغت قيمتها 26.44 مليار دولار أمريكي ، أما في سنة 2017 فلقد بلغت قيمة الصادرات المصرية 25.60 مليار دولار أمريكي .

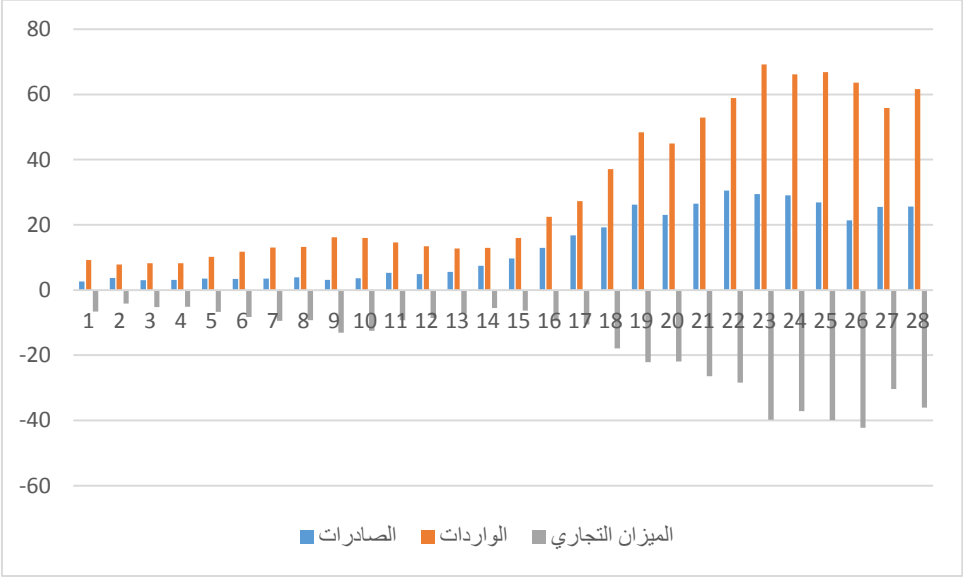
أما على صعيد الواردات المصرية خلال الفترة 1990−2017 فهي في حالة تذبذب بين الارتفاع و الانخفاض حيث في سنة 1990 بلغت قيمتها 9.22 مليار دولار أمريكي ، من خلال البيانات التي يقدمها لنا الجدول أعلاه نلاحظ أن الواردات المصرية شهدت تطورا ملحوظا خلال هذه الفترة حيث سجلت نسبة نمو بلغت 40.75% في سنة 2005 وهي أعلى نسبة نمو سجلتها الواردات المصرية في هذه الفترة حيث بلغت قيمة الواردات في هده السنة 22.45 مليار دولار امريكي، ويعود

هذا الارتفاع الكبير المسجل في قيمة الواردات المصرية الى دخول اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في سنة 2004 ، و أما في سنة 2017 فلقد بلغت قيمة الواردات المصرية 61.63 مليار دولار أمريكي.

من خلال البيانات التي يقدمها لنا الجدول رقم (23) نلاحظ أن الميزان التجاري المصري سجل عجزا مزمنا طوال الفترة 1990-2017، و هذا راجع بالأساس الى عدم قدرة الصادرات المصرية على تغطية الواردات طوال هذه الفترة ، بحيث أنه لم يتعدى معدل تغطية الصادرات للواردات 61.28% طوال هده الفترة و بلغ في المتوسط(41.77%) .

و الشكل التالي يوضح لنا أكثر تطور الصادرات و الواردات الكلية و وضعية الميزان التجاري في مصر خلال الفترة 1990-2017 :

الشكل رقم(06) : تطور المبادلات التجارية المصرية خلال الفترة 1990-2017



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على البرنامجExel

المطلب الثاني : التجارة الخارجية المصرية حسب التركيبة السلعية

عرفت المبادلات التجارية المصرية مع العالم الخارجي تطورا خلال الفترة 1990-2017، حيث اتخذت السلطات المصرية العديد من الإجراءات التي من شأنها تحرير التجارة الخارجية و الانفتاح على الأسواق الخارجية و الإندماج في الاقتصاد العالمي .

أولا : تطور الصادرات المصرية حسب التركيبة السلعية

في إطار تحرير التجارة الخارجية وضعت السلطات المصرية برامج لإرتقاء بمستوى الإنتاج المحلي و خلق فرص تصديرية و تنمية الصادرات في مختلف القطاعات و تنويعها[1] ، إلا أنه الاقتصاد المصري يعتمد بشكل كبير من صادراته على الوقود ، و كذا استمرار وجود عجز في الميزان التجاري طوال الفترة 1990-2017 ، الجدول التالي يقدم لنا تطور الصادرات المصرية حسب التركيبة السلعية لها خلال الفترة 2000-2017.

الجدول رقم(24) : تطور الصادرات المصرية حسب التركيبة السلعية خلال الفترة 2000-2017

الوحدة: مليون جنيه مصري

السنوات	وقود	القطن الخام	مواد خام	سلع نصف مصنعة	سلع تامة الصنع
2000	6759	675	781	1792	5890
2001	6387	741	1236	2300	4990
2002	6901	1490	912	2628	6930
2003	14600	2186	1858	6408	9460
2004	19082	2993	3064	6842	12979
2005	30210	1045	3042	8265	13192
2006	42559	861	3083	7132	15125
2007	44886	762	4193	9523	16993
2008	59287	1055	10657	17314	54293

[1] – وزارة التجارة و الصناعة – مصر .

62939	20689	15232	438	34529	2009
81732	28402	14451	1467	39057	2010
72750	35551	16329	1586	50210	2011
71387	38616	16059	1178	49410	2012
95104	36769	17883	952	47914	2013
92810	40388	20446	621	40818	2014
75211	33140	21073	666	28593	2015
77091	45667	20251	650	22988	2016
86034	50051	20838	703	37701	2017

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء – مصر

من خلال البيانات التي يقدمها لنا الجدول نلاحظ أنه يتم تقسيم الصادرات السلعية في مصر الى ستة مجموعات رئيسية تتمثل فيمايلي :

- صادرات الوقود : يعتمد الاقتصاد المصري على صادرات الوقود بشكل كبير بحيث تستحوذ على الحصة الأكبر من اجمالي الصادرات المصرية فقد بلغ متوسط مساهمتها في اجمالي الصادرات 30% خلال الفترة 2000–2017 ، حيث كانت تتراوح هده النسبة بين 10% و 45% و تتمثل هده الصادرات في الغاز الطبيعي و البترول الخام ، و البترول المكرر و البنزين .
- صادرات القطن الخام : بلغت قيمة هده الصادرات في سنة 2000 قيمتها 675 مليون جنيه بنسبة مساهمة 3.7% من اجمالي الصادرات ، أما في سنة 2017 بلغت قيمة هده الصادرات 703 مليون جنيه مصري بنسبة مساهمة بلغت 0.2% .

- صادرات المواد الخام : قدرت قيمة هذه الصادرات ب 781 مليون جنيه مصري في سنة 2000 ، و بلغت نسبتها من اجمالي الصادرات في هده السنة 4.3% ، أما في سنة 2017 فقد بلغت قيمتها 20838 مليون جنيه مصري ، و قدرت نسبتها 4.6% من اجمالي الصادرات المصرية في هذه السنة، بحيث تتمثل هده الصادرات أهمها في فواكه و خضار، نباتات طبية و عطرية ، بقوليات جافة ، الرخام ، الجرانيت .

- صادرات سلع نصف مصنعة : تتمثل هذه المجموعة من الصادرات من الحديد ، الذهب ، لدائن و مصنوعاتها ، منتجات نصف جاهزة، كربون ، كحوليات ، خيوط و منتجات أخرى[1]، قدرت قيمة هذه الصادرات 1792 مليون جنيه مصري في سنة 2000 و بلغت نسبتها من اجمالي الصادرات 9.8% في هده السنة ، اما في سنة 2017 فلقد بلغت قيتها 50051 مليون جنيه مصري بنسبة مساهمة قدرت ب11% من اجمالي الصادرات المصرية في هده السنة.

- صادرات السلع تامة الصنع : تتمثل هذه الصادرات في الملابس الجاهزة ، الحديد و مصنوعاته، الزجاج و مصنوعاته ، أدوات التنظيف ، مواد صيدلانية ، موصلات للكهرباء و غيرها من المنتجات ، قدرت قيمة هذه الصادرات في سنة 2000 ب 5890 مليون جنيه مصري وبلغت نسبة مساهمتها في اجمالي الصادرات في هده السنة 32.1% ، أما في سنة 2017 فلقد بلغت قيمتها 86034 مليون جنيه مصري بنسبة مساهمة 18.9%من اجمالي الصادرات المصرية .

ثانيا : تطور الواردات المصرية حسب التركيبة السلعية

في اطار تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في سنة 1991 و التحول الى إقتصاد السوق الحر و تحرير التجارة الخارجية و الانفتاح على الاقتصاد العالمي قامت السلطات المصرية بإزالة جميع القيود على الواردات بإلغاء نظام الحصص و تحرير السلع التي كانت محظورة من الاستيراد و تخفيض التعريفات الجمركية ، الجدول التالي يقدم لنا تطور الواردات المصرية حسب التركيبة السلعية خلال الفترة 2000-2017 .

---

[1] – الهيئة العامة للاستعلامات مصر : www.sis.gov.eg

الجدول رقم(25) : تطور الواردات المصرية حسب التركيبة السلعية خلال الفترة 2000-2017

الوحدة مليون جنيه مصري

السنوات	الوقود	المواد الخام	السلع الوسيطية	السلع الاستثمارية	السلع الإستهلاكية المعمرة	السلع الإستهلاكية الغير المعمرة
2000	3547	5914	19464	8797	1243	7530
2001	1986	6677	20717	7921	1752	7844
2002	2288	8341	21897	7304	1783	9603
2003	3097	8917	25166	7621	1875	9259
2004	2382	10198	31386	9262	2100	11321
2005	10338	18778	42356	12042	3756	13143
2006	12914	17134	41515	11495	4089	13483
2007	15419	26035	53665	14245	4753	15237
2008	30824	26847	137339	44556	13252	34085
2009	24517	22284	109691	46331	14129	35938
2010	39865	30306	121731	44312	16823	48586
2011	53874	48699	153283	44807	18593	54381
2012	87885	49589	181449	49599	20959	81559
2013	63582	47809	173961	58616	20603	71525
2014	96120	54225	206461	62400	31342	99875

115920	42954	83364	202146	46801	78768	2015
110704	36339	90366	198103	44695	68843	2016
96312	26709	69763	187999	52919	75796	2017

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء–مصر

من خلال البيانات التي يقدمها لنا الجدول رقم (25) يتضح لنا أن الواردات المصرية سجلت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 2000–2017 ، بحيث أنه يتم تقسيم الواردات السلعية في مصر إلى ستة مجموعات رئيسية و هي كالتالي :

- واردات الوقود : قدرت قيمة هذه الواردات في سنة 2000 ب 3547 مليون جنيه مصري بنسبة مساهمة 7% من اجمالي الواردات المصرية ، أما في سنة 2017 بلغت قيمة هذه الواردات 75796 مليون جنيه مصري ، و قدرت نسبة مساهمتها في اجمالي الواردات في هذه السنة ب% 6.9 ، و تمثل أهم واردات هده المجموعة بترول خام ، غاز طبيعي ، غاز أويل ، بوتان ، مازوت ، بنزين.

- واردات المواد الخام : تتمثل هذه المجموعة من الواردات أهمها في القمح، الدرة ،بدور ،التبغ الخام ، خامات الألمنيوم ، خامات الحديد ، كبريت [1]، حيث قدرت قيمتها في سنة 2000 ب 5914 مليون جنيه مصري و بلغت نسبة مساهمتها في اجمالي الواردات المصرية في هده السنة 11.7% ، أما في سنة 2017 بلغت قيمة هده الواردات 52919 مليون جنيه مصري بنسبة 4.8% من اجمالي الواردات المصرية.

- واردات السلع الوسيطية : تتكون هذه المجموعة من الواردات من حديد و منتجات حديدية ، نحاس و مصنوعاته، خيوط ، الورق ، مواد كيماوية ، زيوت و دهون ، أجزاء و لوازم السيارات ،أجزاء الأجهزة الالكترونية و سلع أخرى ، سجلت قيمة هذه الواردات 19464 مليون جنيه مصري في سنة 2000 بنسبة مساهمة 38.5% من اجمالي الواردات ، شهدت هذه الواردات ارتفاعا كبيرا خلال الفترة 2000–2017 حيث بلغت قيمتها 187999 مليون

[1] – الجهاز المركزي للتعبئة و الاحصاء – مصر.

جنيه مصري في سنة 2017 و بلغت نسبتها في هذه السنة 17.2% من اجمالي الواردات المصرية .

- واردات السلع الاستثمارية : تتمثل أهمها في سلع التجهيز الصناعي ، أدوات و أجهزة للطب و الجراحة، أجهزة كهربائية ، محركات و مولدات كهرباء ، عربات و سيارات نقل البضائع، روافع و مصاعد وسلع أخرى ، سجلت قيمة هذه الواردات 8797 مليون جنيه مصري في سنة 2000 بنسبة17.4% من اجمالي الواردات المصرية ، أما في سنة 2017 بلغت قيمة هده الواردات 69763 مليون جنية مصري و نسبة مساهمتها في اجمالي الواردات في هده السنة بلغت6.4% .
- واردات السلع الاستهلاكية المعمرة : تتمثل هذه الواردات في سيارات ركوب ، أثاث ، الات منزلية ، أجهزة تليفونات للأفراد ، و سلع أخرى ، في سنة 2000 قدرت قيمة هذه الواردات ب 1243 مليون جنيه مصري ، أما في سنة 2017 فقد بلغت قيمتها 26709 مليون جنيه مصري بنسبة مساهمة 2.5% من اجمالي الواردات المصرية .
- واردات السلع الاستهلاكية الغير المعمرة : تتكون هذه المجموعة السلعية للواردات من ألبسة جاهزة ، مواد صيدلانية ، لحوم وأسماك ، ألبان و منتجاتها ، ورق و مصنوعاته و منتجات أخرى[1]. سجلت في سنة 2000 قيمة هذه الواردات 7530 مليون جنيه مصري بنسبة 14.9% من اجمالي الواردات ، شهدت هذه المجموعة السلعية من الواردات ارتفاعا خلال الفترة 2000-2017 فقد بلغت قيمتها 96312 مليون جنيه مصري في سنة 2017 و بلغت نسبة مساهمتها في اجمالي الواردات في هذه السنة % 8.8.

المطلب الثالث : التجارة الخارجية المصرية حسب أهم الشركاء التجاريين

في إطار التحول نحو إقتصاد السوق و التوجه نحو التحرير الإقتصادي و التجاري و السعي للإندماج في الإقتصاد العالمي ، إنضمت مصر الى المنظمة العالمية للتجارة بالإضافة الى ذلك قامت بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات التجارية التي من شأنها إقامة مناطق للتبادل التجاري الحر.

[1] – الجهاز المركزي للتعبئة و الإحصاء – مصر .

أولا: تطور الصادرات المصرية حسب أهم الشركاء التجاريين

يعتبر الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة الأمريكية تركيا و السعودية من أكبر الشركاء التجاريين للمصر من حيث الصادرات ، و الجدول التالي يقدم لنا تطور الصادرات المصرية حسب أهم الشركاء التجاريين خلال الفترة2000-2017.

الجدول رقم (26): تطور الصادرات المصرية حسب أهم الشركاء التجاريين خلال الفترة 2000-2017

الوحدة: مليون جنيه مصري

البلدان/ السنوات	الو.م.أ	الصين	الهند	إيطاليا	فرنسا	هولندا	اسبانيا
2000	1393	86	544	2665	969	1043	513
2001	1409	160	1004	1508	648	1108	609
2002	1793	1001	1861	2254	530	906	688
2003	2112	598	2778	4527	1001	1362	172
2004	3649	756	2368	6098	1013	2434	2685
2005	5541	633	3057	6251	2133	2910	4666
2006	6840	457	8003	7279	4593	2273	2448
2007	5259	938	10288	8946	2831	2074	5855
2008	6988	1607	9046	14768	4289	8170	8110
2009	8971	5425	8090	8820	3690	2776	8837
2010	9582	2574	7188	12659	5270	3313	9424
2011	10750	3717	13511	16218	8674	4183	7830
2012	1308	4962	12785	14363	6521	2514	6307
2013	5881	3932	14724	18515	6032	2119	4465
2014	9077	2480	13739	17921	5613	2721	4413
2015	9427	3386	6857	12361	3677	2988	3531
2016	8503	3775	5102	11112	3647	6860	4759
2017	10442	5297	6821	16735	4545	9041	6192
البلدان/ السنوات	المملكة المتحدة	تركيا	السعودية	الأردن	لبنان	ليبيا	
2000	/	293	487	50	205	218	
2001	/	305	585	100	211	170	
2002	/	352	643	437	333	316	
2003	10	850	1106	576	626	654	

	720	980	975	1373	1460	2120	2004
	847	1007	1137	2207	1935	2954	2005
	969	1173	1423	1830	2095	2634	2006
	1399	1840	1706	2167	2486	2223	2007
	4401	2286	3921	2824	4256	5068	2008
	5609	2504	5224	7686	3921	4829	2009
	6852	3030	4185	9502	5695	4638	2010
	3320	5753	5155	11795	9117	5760	2011
	9012	5086	4584	11879	9776	5254	2012
	8870	4889	6018	13927	12244	6794	2013
	7138	4381	4504	14928	10524	7164	2014
	4376	4032	4320	15509	9732	2988	2015
	4262	4584	4022	13648	10579	3364	2016
	5101	6552	3913	11942	14714	3435	2017

المصدر:الجهاز المركزي للتعبئة و الإحصاء– مصر

يتضح لنا من خلال المعطيات التي يقدمها لنا الجدول رقم (26) أن الولايات المتحدة الأميركية تعتبر أهم شريك تجاري لمصر فقد قدرت قيمة الصادرات المصرية للولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2000 ب 1393 مليون جنيه مصري بنسبة8% من اجمالي الصادرات المصرية في هذه السنة، أما في سنة 2017 بلغت قيمة هذه الصادرات 10442 مليون جنيه مصري ، حيث وقعت مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2004 اتفاقية للتبادل الحر و التي سميت بإتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة[1] ، كما يعتبر الاتحاد الأوروبي شريك تجاري مهم لمصر من حيث الصادرات من أهم الدول التي يتم تصدير المنتوجات المصرية لأسواقها إيطاليا ، فرنسا ، إسبانيا، هولندا. حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة الصادرات المصرية للاتحاد الأوروبي 29% من اجمالي الصادرات المصرية خلال الفترة 2000–2017 ، كما تعتبر تركيا من أهم الشركاء التجاريين للمصر من حيث الصادرات ، حيث وقعت مصر على اتفاقية التبادل الحر مع تركيا في سنة 2005 و دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في سنة 2007 ، فقد بلغت قيمة الصادرات المصرية نحو الأسواق التركية 14714 مليون جنيه مصري في سنة 2017 بنسبة 4% من إجمالي الصادرات في هده السنة ، أما على صعيد الصادرات المصرية نحو الدول العربية فتعتبر المملكة العربية السعودية و ليبيا و لبنان و الأردن من أهم الدول العربية الشريكة للمصر، الا أنه تعتبر المملكة العربية السعودية

[1] - QIZ EGYPT – Qualifing Industrial Zones : www.quizegypt.gov.eg

أكبر دولة عربية شريكة لمصر من حيث الصادرات فقد بلغت قيمة الصادرات المصرية نحو أسواق المملكة 11942 مليون جنيه مصري ، أما على مستوى الدول الأسيوية فتعتبر الصين و الهند من أهم الشركاء التجاريين الأسيويين لمصر من حيث الصادرات.

ثانيا: تطور الواردات المصرية حسب أهم الشركاء التجاريين

الجدول التالي يقدم لنا تطور الواردات المصرية حسب أهم الشركاء التجاريين خلال الفترة 2000-2017 :

الجدول رقم(27): تطور الواردات المصرية حسب أهم الشركاء التجاريين خلال الفترة 2000-2017

الوحدة: مليون جنيه

البلدان/ السنوات	الو.م.أ	ألمانيا	إيطاليا	فرنسا	المملكة المتحدة	هولندا	الصين	الهند
2000	7630	4298	3240	2014	1253	1195	2231	799
2001	7297	3822	2557	2020	1195	1029	2042	1132
2002	7613	3727	2846	2438	1406	1003	2532	1652
2003	7609	4277	3212	2681	1568	1069	2199	876
2004	8388	5237	2817	2570	1905	1303	4105	1568
2005	10244	5940	4806	2449	1986	1668	5294	1705
2006	9218	6226	4883	3576	2074	1972	6875	2040
2007	4517	6347	6347	3141	2534	1899	9219	3014
2008	30931	17785	16464	7282	7628	2920	24164	9587
2009	26387	20029	14754	8889	5469	5009	21757	6998
2010	28106	22790	16782	10684	7274	4711	27768	8830
2011	38582	32438	18630	12245	7585	9878	34043	9790
2012	33243	29100	21470	14332	7912	8938	41294	14024
2013	35603	35781	24321	14538	9678	7437	47901	15545
2014	37773	40509	23564	15581	11906	7772	59565	18059
2015	33496	44204	25299	18953	9857	7993	74794	17873
2016	29476	46503	25248	13115	10143	8193	71278	17194
2017	29565	34458	33252	11345	12141	9217	61727	17916

البلدان/ السنوات	كوريا الجنوبية	اليابان	روسيا	تركيا	السعودية	الامارات العربية المتحدة	الجزائر	
2000	756	1490	1060	697	3600	274	10	
2001	1072	1456	1158	970	2768	442	15	
2002	945	1506	1937	1007	1557	307	935	
2003	1143	1617	2232	1021	1511	497	1868	
2004	1429	2132	2283	1529	3085	510	2313	
2005	1857	2689	4789	3604	5542	595	4879	
2006	1515	3147	4471	2244	8191	755	3459	
2007	2131	7531	7017	2584	12623	1079	2089	
2008	5773	10042	11849	6405	16913	4792	2697	
2009	6898	7989	8619	133058	11210	2425	2101	
2010	10797	8159	10296	10650	12010	4137	2338	
2011	10349	8204	15709	15732	15189	4799	4079	
2012	12197	10896	24706	21541	17810	5024	5878	
2013	10660	9950	12682	18013	20873	7646	2826	
2014	16151	11329	21283	20628	21073	12434	1373	
2015	18703	13890	25787	25307	22564	11485	3675	
2016	19619	10445	22357	25231	22925	7408	5520	
2017	23622	7834	27634	15971	31567	7341	7260	

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة و الإحصاء – مصر

من خلال البيانات التي يقدمها لنا الجدول رقم (27) يتبين لنا أن الإتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري للمصر من حيث الواردات ، حيث سجل الميزان التجاري مع الاتحاد الأوروبي عجزا قدره 150277 مليون جنيه مصري في سنة 2017 ، و في سنة 2016 بلغت قيمة العجز التجاري 137731 مليون جنيه مصري ، هذا مايدل على عدم قدرة تغطية الصادرات المصرية للواردات من الاتحاد الأوروبي ، ومن أهم دول الإتحاد الممونة للمصر هي ألمانيا، إيطاليا ، فرنسا ، هولندا ، كما تعتبر الصين من أكبر الدول الممونة للسوق المصرية حيث شهدت الواردات المصرية من الصين ارتفاعا كبيرا خلال الفترة 2000–2017 ، فقد قدرت قيمتها في سنة 2000 ب 2231 مليون جنيه مصري أما في سنة 2017 فلقد بلغت قيمتها 61727 مليون جنيه مصري، من خلال البيانات التي

يقدمها لنا الجدول نلاحظ أن الصادرات المصرية نحو الصين ضعيفة جدا مقارنة بالواردات منها حيث بلغت قيمة العجز التجاري لمصر مع الصين 56430 مليون جنيه مصري ، و من بين أهم الدول الممونة للأسواق المصرية كل من روسيا و تركيا حيث بلغت قيمة الواردات المصرية من روسيا 27634 مليون جنيه مصري و من تركيا 15971 مليون جنيه مصري في سنة 2017 ، وكذلك الهند ،كوريا الجنوبية و اليابان تعتبر من أهم الممونين الأسيويين لمصر حيث بلغت قيمة الواردات لمصر من الهند 17916 مليون جنيه مصري و من كوريا الجنوبية 23622 مليون جنيه مصري و من اليابان 7834 مليون جنيه مصري. أما المملكة العربية السعودية فتعتبر شريك تجاري مهم للمصر من حيث الصادرات و أيضا من حيث الواردات كما أنها تعتبر أكبر شريك تجاري لها في الدول العربية.

خلاصة الفصل :

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى تطور المبادلات التجارية بالأرقام في دول شمال افريقيا ، فبدراسة و تحليل تطور الصادرات و الواردات السلعية الكلية ، إتضح لنا أن المبادلات التجارية في دول شمال افريقيا خلال فترة الدراسة شهدت تطورا ملحوظا ، إلا أنه الميزان التجاري سجل عجزا مزمنا طوال فترة الدراسة و هذا راجع إلى عدم قدرة الصادرات على تغطية الواردات بهذه الدول .

بحيث أنه في ظل تحول دول شمال افريقيا نحو اقتصاد السوق قد تبنت جملة من الإصلاحات الإقتصادية و التي مست قطاع التجارة الخارجية ، و قد هدفت هذه الإصلاحات إلى تحرير المبادلات التجارية ، وفي هذا الإطار وضعت السلطات المعنية عدة برامج لترقية الصادرات و تنويعها و للإرتقاء بمستوى الإنتاج المحلي في مختلف القطاعات الإقتصادية لترقية الصادرات و للقدرة على منافسة الواردات من السلع الأجنبية في الأسواق المحلية ، الا أنه قد تبين لنا أن هذه الدول محل الدراسة (الجزائر–المغرب–تونس–مصر) تعتمد بالدرجة الأولى على المواد الأولية في صادراتها أو على منتوجات محدودة ، خاصة الجزائر و التي قد اتضح مدى سيطرة المحروقات على صادراتها ، و على صعيد الواردات فقد تبين لنا زيادة تبعية هذه الدول للأسواق الأجنبية من سنة الى أخرى ، بحيث تميزت واردات دول شمال افريقيا بالإرتفاع المستمر و بالتنوع السلعي خلال فترة الدراسة .

الفصل الرابع

النمذجة القياسية لمحددات التجارة الخارجية في دول شمال إفريقيا

تمهيد :

بعد الدراسة التحليلية لتطور هيكل المبادلات التجارية سنحاول في هذا الفصل تقدير نموذج قياسي لمحددات التجارة الخارجية بشقيها الصادرات و الواردات في دول شمال افريقيا (الجزائر–المغرب–تونس–مصر) خلال الفترة 1990–2017 بإستخدام منهج السلاسل الزمنية المقطعية بيانات بانل ، و بالإعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews12 و البرنامج الاحصائي Stata15 .

و لتقدير نموذج محددات الصادرات و محددات الواردات بداية نقوم بتحديد متغيرات النموذج ، ثم تقدير النماذج الأساسية الثلاثة لبيانات بانل الساكن ثم نختار من بين هذه النماذج النموذج الملائم و المناسب للدراسة بإستخدام إختبارات المفاضلة ، و للتأكد من سلامة النموذج المقدر من المشاكل القياسية و الإحصائية نقوم بإجراء مجموعة من الإختبارات التشخيصية عليه .

و عليه سنقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث بحيث سنتطرق في المبحث الأول إلى مدخل نظري لبيانات بانل و في المبحث الثاني نقوم بتقدير نموذج محددات الصادرات أما في المبحث الثالث فسنخصصه لتقدير نموذج محددات الواردات في دول شمال إفريقيا .

المبحث الأول : مدخل نظري لبيانات بانل

سوف نتطرق في هذا المبحث الى مفهوم نماذج بيانات بانل و أهمية استخدامها في التقدير ، كما سنعرض النماذج الأساسية لبيانات بانل و أساليب اختيار أحسن نموذج من خلال هذا المبحث الذي يتناول مدخل نظري لبيانات السلاسل الزمنية و المقطعية .

المطلب الأول : تعريف بيانات بانل و مزايا إستخدامها

إستطاعت نماذج بانل في الآونة الأخيرة أن تكتسب إهتماما كبيرا في الدراسات الإقتصادية نظرا لأنها تأخذ في الإعتبار أثر التغير في الزمن وأثر الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء.

أولا : تعريف بيانات بانل

نعني بمصطلح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو بيانات بانل بمجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات من الزمن ، بحيث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية و السلاسل الزمنية في نفس الوقت ، فالبيانات المقطعية تصف سلوك الأفراد (شركات ،ولايات ، أسر، دول ..) عند فترة زمنية واحدة ، بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة [1].

و الجدير بالذكر بأن هناك عدة تسميات لبيانات بانل فقد تسمى بالبيانات المدمجة و البيانات الطولية التي تشمل أعداد كبيرة من المفردات كما قد تسمى أيضا (Longitudinal Data)

[1]- Dilmen , Pooled cross -Sectional and time series data , Christian University , Texas, USA ,1989 p02 .

عندما تحتوي على سلاسل زمنية طويلة ، فان هذه التسميات متماثل بحيث أن استخدامها في الأدب التطبيقي كان عاما .

ثانيا : مزايا إستخدام نماذج بانل في التقدير

إن التقدير حسب بيانات بانل تعطي نتائج أكثر كفاءة ودقة لأنها تأخذ بعين الاعتبار المعطيات ذات البعد الزمني في سلسلة الزمنية والبعد العرضي في السلسلة المقطعية ، يعني يمكننا القول أن معطيات بانل تتمتع ببعدين بعد زمني وبعد مقطعي[1] ، لذلك فان استخدام نماذج بانل في التقدير له عدة مزايا نوجزها فيما يلي[2] :

- توفر نماذج بانل محتوى معلوماتي أكثر من خلال استخدام بيانات مقطعية و زمنية .
- التحكم في عدم تجانس التباين الخاص الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يعطينا نتائج متحيزة .
- تعطي بيانات الطولية كفاءة أفضل وزيادة في درجات الحرية، وكذلك التخفيف من مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات
- توفر نماذج بانل القدرة على دراسة ديناميكية التعديل في السلاسل الزمنية الطولية والتي قد تخفيها البيانات المقطعية والتي تعتبر مناسبة لدراسة الظواهر الاقتصادية لفترات طويلة .
- إن نماذج بيانات بانل تسمح بدراسة مشاكل يستحيل دراستها باستخدام البيانات العرضية أو السلاسل الزمنية ، بحيث تجعل من الممكن تحليل السلوك على مستوى الوحدات الفردية مع

[1] - marno verbeeek, A guide to modern econometrics fourth edition , 2012,p374 .
[2]- Badi Baltagi , Econometric analysis of panel data , third edition , Oxford University, 2005, p04-05 .

ضبط انعدام التجانس بينهما ، و من هنا تظهر أهمية استخدام نماذج بيانات بانل بأنها تأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس أو الاختلاف الغير الملحوظ الخاص بالسلاسل المقطعية أو الزمنية[1] .

المطلب الثاني : النماذج الأساسية لبيانات بانل

لتكن لدينا NT من المشاهدات، فان نموذج البيانات الطولية والعرضية يعرف بالصيغة التالية :

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta_{1i}X_{1it} + \beta_{2i}X_{2it} + \beta_{3i}X_{3it} + \ldots. \beta_{ji}X_{jit} + \ldots \beta_{Ki}X_{Kit} + \varepsilon_{it}$$

بحيث :

$i = 1 \ldots\ldots\ldots N$: تمثل الوحدات .

$t = 1 \ldots\ldots\ldots T$: تمثل الفترات الزمنية .

Y_{it}: تمثل قيمة المتغير التابع للوحدة i عند الفترة الزمنية t .

α_i : تمثل قيمة الثابت في النموذج للفرد i ، والتي تمثل الأثر الفردي .

X_{it}: قيمة المتغير التفسيري j للوحدة i عند الفترة t .

ε_{it} : حد الخطأ العشوائي للوحدة i عند الفترة الزمنية t .

β_j : قيمة ميل الانحدار .

K: عدد المعلمات المراد تقديرها دون المعلمة المقطع .

[1] - Peracchi F , Econometrics , Jhon Wiley LTD , England , 2001, p397 .

إن ترتيب البيانات في نموذج بانل يتم حسب بعدين بحيث يتمثل البعد الأول في البعد الفردي (الدول في دراستنا) ويرمز له بالمؤشر i ، أما البعد الثاني يمثل البعد الزمني حيث يتم مشاهدة الفرد i في الفترة الزمنية t وبالتالي لدينا: NT : مشاهدات كلية[1] .

و تأتي نماذج بانل في ثلاث أشكال أساسية تتمثل في : نموذج الإنحدار التجميعي: Pooled Regression Model ، نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model ، نموذج التأثيرات العشوائية Random Effect Model .

أولا : نموذج الإنحدار التجميعي Pooled Regression Model

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج بيانات البانل حيث تكون فيه جميع المعاملات α_i , β_j ثابتة لجميع الفترات الزمنية ، و يكتب نموذج الإنحدار التجميعي بالصيغة الآتية :

$$Y_{it} = \alpha + \beta_1 X_{1it} + \beta_2 X_{2it} + \beta_3 X_{3it} + \ldots. \beta_j X_{jit} + \ldots \beta_K X_{Kit} + \varepsilon_{it}$$

بحيث :

$$E(\varepsilon_{it}) = 0 \quad ، Var(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$$

و يعامل نموذج الإنحدار التجميعي كنموذج كلاسيكي مدمج ، و يتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى OLS [2] .

---

[1] - Alain Pirotte , Econométrie Des Donnés de Panel, Théorie et application, Economica, Paris , 2011 ,P10.

[2] - William H Greene , Econometric Analysis , New York University , USA , 2012, P389 .

ثانيا : نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model

إن استخدام نموذج التأثيرات الثابتة يأخذ بعين الاعتبار تغيير المقطع من وحدة إلى أخرى للمشاهدات في العينة المدروسة ، بحيث يتم افتراض أن المعلمات تتغير بأسلوب ثابت وعلى هذا الأساس تم تسميتها بنماذج التأثيرات الثابتة ، و من خلال نموذج التأثيرات الثابتة يمكن حساب عدم التجانس للوحدات المقطعية في اختلاف الحد الثابت ، حيث تعتبر α_i مجهولة ويراد تقديرها، بحيث يهدف هذا النموذج الى معرفة سلوك كل مجموعة مقطعية و ذلك يجعل معلمة الحد الثابت في النموذج تختلف من وحدة الى أخرى مع بقاء معاملات الانحدار للمتغيرات المفسرة ثابتة ، و تتمثل الأثار الثابتة في العوامل الغير ملاحظة التي تؤثر على المتغير التابع و التي تبقى ثابتة عبر الزمن، و تختلف من وحدة الى أخرى داخل وحدات عينة الدراسة ، و يأخذ نموذج التأثيرات الثابتة الصيغة التالية :

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta_1 X_{1it} + \beta_2 X_{2it} + \beta_3 X_{3it} + \ldots. \beta_j X_{jit} + \ldots \beta_K X_{Kit} + \varepsilon_{it}$$

يتم تقدير نموذج التأثيرات الثابتة باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS .

ثالثا : نموذج التأثيرات العشوائية Random Effect Model

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ العشوائي ε_{it} ذا توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر وتباين مساوي σ_ε^2 ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة ، يفترض بأن تباين الخطأ متجانس لجميع المشاهدات المقطعية ، وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من مجاميع المشاهدات المقطعية .

على عكس نموذج التأثيرات الثابتة يتعامل نموذج التأثيرات العشوائية مع الآثار المقطعية والزمنية على أنها معالم عشوائية و ليست ثابتة ، بحيث يقوم هذا الافتراض على أن العينة المستخدمة مسحوبة بشكل عشوائي ، لهذا يعامل الأثر الفردي α_i كمكون عشوائي عبر المفردات ، هنا يظهر الاختلاف بين الأثر العشوائي والأثر الثابت ، في نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع α_i كمتغير عشوائي له معدل مقداره α كالتالي:

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta_1 X_{1it} + \beta_2 X_{2it} + \beta_3 X_{3it} + \ldots. \beta_j X_{jit} + \ldots \beta_K X_{Kit} + \varepsilon_{it}$$

$$\alpha_i = \alpha + v_i$$

يمثل v_i حد الخطأ العشوائي في مجموعة البيانات المقطعية ،و يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج مكونات الخطأ بسبب أن النموذج يحتوي على مركبين للخطأ هما v_i و ε_{it} ، حيث أن v_i يعتبر خطأ عشوائي مستقل يعبر عن تأثير الخاص العشوائي ويكون خاص بكل وحدة والذي يأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل الفردية أو العوامل التي يصعب قياسها، و ε_{it} يعبر عن حد الخطأ العشوائي للنموذج الكلي ، ويمتلك نموذج التأثيرات العشوائية الخواص الرياضية التالية:

$$E(\varepsilon_{it}) = 0 \quad ، \quad Var(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2 \quad ، \quad E(v_i) = 0 \quad ، \quad Var(v_i) = \sigma_v^2$$

$$W_{it} = v_i + \varepsilon_{it} \quad ،E(w_{it}) = 0 \quad ، \quad Var(w_{it}) = \sigma_v^2 + \sigma_\varepsilon^2$$

تفشل طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية كونها تعطي مقدرات غير كفوءة ولها أخطاء قياسية غير صحيحة [1]، يتم تقدير نموذج التأثيرات العشوائية باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS.

المطلب الثالث : إختبارات المفاضلة بين النماذج

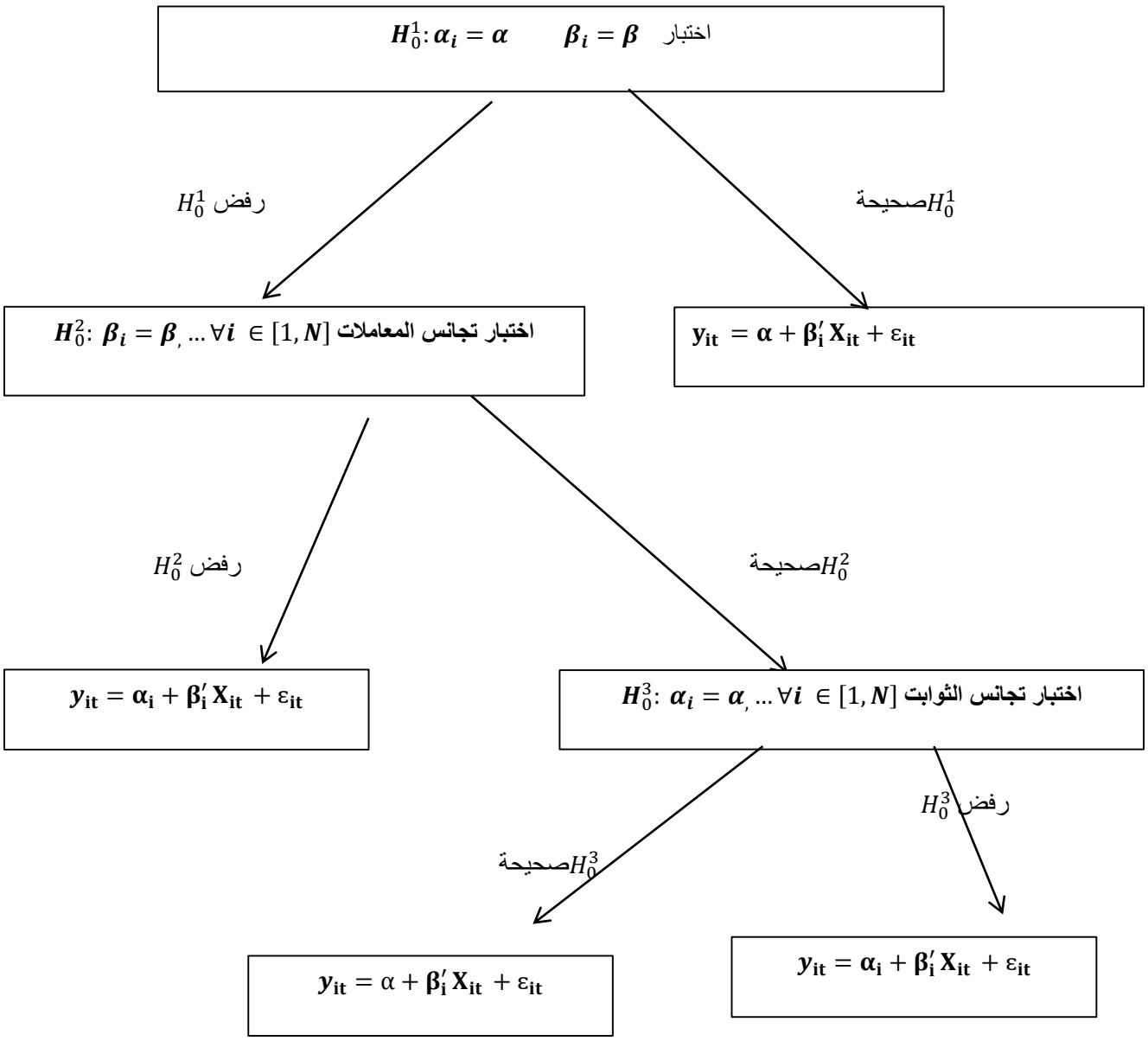
تطرقنا في المطلب السابق إلى نماذج بانل الأساسية المتمثلة في نموذج الإنحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ، نموذج التأثيرات العشوائية ، ولغرض المفاضلة بين هذه النماذج الثلاثة نستخدم إختيارات إحصائية للاختيار النموذج الملائم للدراسة .

أولا : إختبار التجانس ل Hsiao

يهدف هذا الإختبار إلى التحقق من التجانس في بيانات بانل أو عدمه فمن الناحية الإحصائية فان هذا الإختبار يكون الغرض منه التأكد من تماثل معاملات النموذج ومن الناحية الإقتصادية يسمح لنا بمعرفة هل النموذج المدروس متطابق بالنسبة لجميع الأفراد (الدول) أو أن لكل منها خصوصية التي تميزه عن باقي الأفراد، الخطوات العامة لإختبار Hsiao موضحة في الشكل التالي:

[1] – زكريا يحيى الجمال ، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة و العشوائية ، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية ، العدد 21 ، العراق ، 2012 ، ص 08 .

الشكل رقم (07) : خطوات إختبار التجانس ل Hsiao



Source: Régie Bourbonnais , Econométrie , cours et exercices corrigés , Edition Dunod , 9eme édition , Paris ,2009 , p 349.

- **تتمثل الخطوة الأولى :** في إختبار فرضية التجانس العام لنموذج بانل القائمة على تطابق القواطع α_i ، و تماثل شعاع المعلمات β_i بحيث أن[1] :

[1] - Alain Pirotte , Op cit , p75 .

$$H_0^1: \ \alpha_i = \alpha \quad \beta_i = \beta$$

$$\forall \mathbf{i} \in [1, \boldsymbol{N}]$$

نستخدم إحصائية Fisher ويرمز لها ب F_1 المقدمة لإختبار التجانس الكلي وتتبع توزيع Fisher مع $(K+1)(N-1)$ و درجة حرية $(K+1)(NT-N)$ ، ويتم كتابتها بالصيغة التالية :

$$\mathbf{F_1} = \frac{(\mathbf{SCR_{1c}} - \mathbf{SCR_1})/\ [(\mathbf{N}-\mathbf{1})(\mathbf{k}+\mathbf{1})]}{\mathbf{SCR_1}/[\mathbf{NT} - \mathbf{N}(\mathbf{k}+\mathbf{1})]}$$

SCR_1 : يمثل مجموع مربعات البواقي للنموذج الغير المقيد .

SCR_{1c} : يمثل مجموع مربعات البواقي النموذج المقيد ب :

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta'_i X_{it} + \varepsilon_{it}$$

نتائج الإختبار تكون :

- قبول الفرضية H_0^1 للتجانس العام وبالتالي يتم الحصول على نموذج بانل متجانس كليا وفق الصيغة :

$$Y_{it} = \alpha + \beta' X_{it} + \varepsilon_{it}$$

- رفض الفرضية H_0^1 ننتقل إلى الخطوة التالية التي تتمثل في تحديد عدم التجانس مصدره المعاملات β_j .

- **الخطوة الثانية :** تتمثل الخطوة الثانية في إختبار المساواة تبين المعلمات β_j وتعطى الفرضية H_0^2 بالصيغة التالية :

$$H_0^2 : \beta i = \beta$$

$$\forall i \in [1, N]$$

إحصائية F_2 لتجانس المعلمات β_j تتبع توزيع Fisher $K(N-1$ وعند درجة حرية

$NT-N(K+1$ و تأخذ بالصيغة التالية :

$$\mathbf{F_2 = \frac{(SCR_{1c'} - SCR_1)/\,[(N-1)k]}{SCR_1/[NT-N(k+1)]}}$$

حيث :

SCR_1 : تمثل مجموع مربعات بواقي النموذج الغير المقيد .

$SCR_{1c'}$: تمثل مجموع مربعات بواقي النموذج المقيد ب :

$$Y_{it} = \alpha + \beta'_i X_{it} + \varepsilon_{it}$$

- في حالة رفض الفرضية H_0^2 لتجانس المعلمات β_j ، يتم رفض بنية نموذج البانل لأنه في هذه الحالة يتم تقدير المعلمات β_iباستخدام النماذج المختلفة مفردة مفردة لكل الوحدات.

- **الخطوة الثالثة :** تعتمد هذه الخطوة على إختبار مساواة الثوابت α_i والمعاملات β_i المشتركة لكل الوحدات ، بحيث تعطى الفرضية H_0^3 كالتالي[1] :

$$H_0^3 : \alpha_i = \alpha$$

$$\forall \mathbf{i} \in [\mathbf{1}, \boldsymbol{N}]$$

[1] - Alain Pirotte , Op cit , p76 .

إحصائية F3 لإختبار تجانس الثوابت α_i فهي تتبع توزيع Fisher مع $(N-1)$ وعند درجة حرية $N(T-1)-K$ ، وتكتب بالصيغة على الشكل التالي :

$$\mathbf{F_3 = \frac{SCR_{1c} - SCR_{1c'}}{SCR_{1c'}/[N(T-1)-k]}}$$

ففي حالة رفض الفرضية H_0^3 لتجانس الثوابت α_i ، نحصل على نموذج بانل مع التأثيرات الثابتة الفردية .

ثانيا : إختبار فيشر المقيد

تستخدم إحصائية فيشر المقيد F للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج الإنحدار التجميعي ، بحيث يتم حسابها وفق الصيغة التالية :

$$\mathbf{F_{(N-1,NT-N-k)} = \frac{(R^2FEM - R^2PRM)/(N-1)}{(1-R^2FEM)/(NT-N-k)}}$$

R^2_{FEM} : معامل التحديد لنموذج التأثيرات الثابتة .

R^2_{PRM} : معامل التحديد لنموذج الإنحدار التجميعي .

و بمقارنة إحصائية فيشر المحسوبة مع إحصائية فيشر المجدولة ، فإذا كانت F المجدولة أكبر من إحصائية F المحسوبة ، فإننا نقبل فرضية العدم H_0 التي تقر بأن جميع الحدود الثابتة لكل المقاطع العرضية متساوية $\alpha_i = \alpha$ ، و يكون النموذج المدمج هو النموذج المناسب . أما اذا كانت إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من المجدولة نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن الحدود الثابتة تختلف من وحدة الى وحدة $\alpha_i \neq \alpha$.

ثالثا : إختبار هوسمان Hausman

نستخدم هذا الإختبار للمفاصلة بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) ، حيث يتم استخدام الإختبار وفق للصيغة التالية[1] :

$$W=(\beta_{FEM}-\beta_{REM})C^{-1}(\beta_{FEM}-\beta_{REM})$$

حيث :

$B_{FEM}-\beta_{REM}$: تمثل الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية .

C : تمثل مجموع مصفوفة التباين المشترك لكل من مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية ما عدا الحد الثابت حيث أن W تتبع توزيع X^2 (Chi-deux) مع درجة الحرية (K-1). وبمقارنة قيمة المحسوبة ل W مع القيمة المجدولة فإذا كانت المحسوبة أقل من المجدولة نقبل الفرضية العدمية أي أن نموذج التأثيرات العشوائية هو المناسب ، وإذا كانت المحسوبة أكبر من المجدولة تقبل الفرض البديل أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو المناسب .

المبحث الثاني : تقدير نموذج محددات الصادرات

لتقدير نموذج محددات الصادرات في دول شمال إفريقيا للفترة 1990-2017 نعتمد على منهج السلاسل الزمنية و المقطعية نماذج بيانات بانل ، بإستخدام البرنامج Eviews12 و البرنامج Stata 15 ، بحيث قبل البدأ بعملية التقدير نقوم بتحديد متغيرات النموذج و عينة الدراسة التي تشمل

[1] - William H Greene , Op cit , p419 .

أربعة دول (الجزائر – المغرب – تونس– مصر) و بيانات سنوية متوازنة من سنة 1990 الى سنة 2017 .

المطلب الأول : العينة و متغيرات نموذج الصادرات

سنحاول من خلال هذا المطلب تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الصادرات في دول شمال إفريقيا، بالإضافة الى صياغة النموذج المستخدم في تقدير محددات الصادرات.

أولا : عينة الدراسة

لغرض تحديد أهم المتغيرات التي تؤثر على الصادرات في دول شمال إفريقيا نعتمد على بيانات سنوية لأربعة دول – الجزائر–المغرب–تونس–مصر ، أي N=4 ، أما الفترة الزمنية فهي من سنة 1990 الى سنة 2017 أي T=28 ، بعدد مشاهدات يقدر ب 112 مشاهدة N*T=112 ، بحيث سنستخدم بيانات متوازنة في هذه الدراسة (Balanced data) ، وقد تم الإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي و هيئة الأمم المتحدة.

ثانيا : تحديد متغيرات نموذج الصادرات

لتقدير محددات الصادرات في دول شمال افريقيا – الجزائر– المغرب– تونس– مصر– قمنا بإختيار مجموعة من المتغيرات المفسرة : النمو الإقتصادي ، سعر الصرف الحقيقي ، الإستثمار الأجنبي المباشر ، و قد تم إختيار هذه المتغيرات استنادا للنظرية الاقتصادية و للدراسات التطبيقية السابقة بالإضافة الى ماهو متاح و متوفر. و عليه يصبح النموذج المقترح لتقدير محددات الصادرات على الشكل التالي :

$$LnEXP_{it} = \alpha_i + \beta_1 LnGDP_{it} + \beta_2 LnREX_{it} + \beta_3 LnFDI_{it} + \varepsilon_{it}$$

i : تمثل الدول

t : تمثل السنوات

i : الجزائر، المغرب، تونس، مصر

t : 1990.....2017

EXP : قيمة الصادرات السلعية الكلية بالدول محل الدراسة بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي .

GDP : إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي ، و هو يعبر عن النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا ، يعبر هذا المتغير عن الحجم و الوزن الإقتصادي للدول محل الدراسة .

REX : سعر الصرف الحقيقي و هو يمثل المؤشر المرجح الذي يعمل على الجمع بين تقلبات سعر السرف الإسمي و تباين معدلات التضخم باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات في الأسعار الأجنبية و ربطها بمستوى الأسعار المحلية و يتم حساب سعر الصرف الحقيقي وفق العلاقة التالية:

$$REX = TX.\frac{P*}{P}$$

TX : سعر الصرف الإسمي للدول محل الدراسة(الدينار الجزائري، الدرهم المغربي ، الدينار التونسي، الجنيه المصري) مقابل الدولار الأمريكي .

P* : مستوى الأسعار الأجنبية و هو مأخوذ على أساس مكمش اجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية حسب سنة الأساس 2005 .

P : مستوى الأسعار المحلية للجزائر ، المغرب ، تونس ، مصر و هو مأخوذ على أساس مكمش اجمالي الناتج المحلي وفق سنة الأساس 2005 .

FDI : الإستثمار الأجنبي المباشر و هو مقاس بصافي التدفقات الوافدة بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي وفق بيانات البنك الدولي ، بحيث تظهر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدور المهم و الحيوي الذي يلعبه في نقل رؤوس الأموال و التكنلوجيا و التقنيات الحديثة و تحسين المهارات و الخبرات و رفع كفاءة الإنتاج و بالتالي الرفع من الفرص التصديرية .

β_1 ،β_2 ،β_3 : تمثل مرونات الصادرات بالنسبة للتغيرات الناتجة عن المتغيرات المستقلة (النمو الإقتصادي ، سعر الصرف الحقيقي ، الإستثمار الأجنبي المباشر) .

ε_{it} : الخطأ العشوائي

أما فيما يخص وجود اللوغاريتم في هذا النموذج المقترح ، فهذا لتوحيد وحدات القياس ، فهو يسمح بتفسيير معاملات المتغيرات المدرجة في هذا النموذج على أنها مرونات .

المطلب الثاني : تقدير نماذج بيانات بانل الخاصة بالصادرات و المفاضلة بينها

لتقدير محددات الصادرات في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2017 نعتمد على منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية من خلال تقدير النماذج الأساسية الثلاثة لبيانات بانل الساكن المتمثلة في نموذج الإنحدار التجميعي (PRM) ، نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ، ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) ، و من ثم تحديد النموذج الملائم من بين هده النماذج الثلاثة.

أولا : تقدير النماذج الثلاثة لبيانات بانل

تم تقدير نماذج بيانات بانل الساكن الثلاثة وهي نموذج الإنحدار التجميعي و نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية ، بالاعتماد على برنامج Eviews12 ، الجدول التالي يقدم لنا نتائج التقدير :

الجدول رقم(28) : نتائج تقدير نماذج بيانات بانل الساكن الثلاثة

المتغير التابع LnEXP			
T=28	N=4	عدد المشاهدات N*T=112	
المتغيرات المفسرة	نموذج الإنحدار التجميعي (PRM)	نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)	نموذج التأثيرات العشوائية (REM)
Constant	-0.193095	-2.530664*	-0.193095
LnGDP	0.563444*	1.146903*	0.563444*
LnREX	0.205387*	0.153856	0.205387*
LnFDI	0.145020*	0.078675*	0.145020*
R^2	0.593214	0.922524	0.593214
$\overline{R^2}$	0.581915	0.918079	0.581915
F-statistic	52.49866	208.3769	52.49866
Prob(F-Statistic)	0.00000	0.000000	0.000000

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

يتضح لنا من خلال النتائج التي تظهر في الجدول أن نموذج التأثيرات الثابتة يتمتع بقوة تفسيرية عالية وذلك وفقا لمعامل التحديد R^2 للنموذج و التي ظهرت بقيمة عالية ، كما دلت نتائج اختبار F-statistic على أن النماذج الثلاثة المقدرة مقبولة احصائيا عند مستوى معنوية 5%.

ثانيا : المفاضلة بين النماذج الأساسية الثلاثة لبيانات بانل

لإختيار النموذج الملائم من بين النماذج الأساسية الثلاثة لبيانات البانل نستخدم إختبار فيشر المقيد للإختيار بين نموذج الإنحدار التجميعي و نموذج التأثيرات الثابتة ، و إختبار Hausman للإختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية كالتالي:

- **إختبار فيشر المقيد :**

نستخدم إختبار فيشر المقيد للاختيار بين نموذج الإنحدار التجميعي و نموذج التأثيرات الثابتة ، و يتم حسابه انطلاقا من نتائج معاملات التحديد للنموذجين المقدرين وفق الصيغة التالية:

$$\mathbf{F_{(N-1,NT-N-k)} = \frac{(R^2FEM - R^2PRM)/(N-1)}{(1-R^2FEM)/(NT-N-k)}}$$

R^2_{FEM} : معامل التحديد لنموذج التأثيرات الثابتة .

R^2_{PRM} : معامل التحديد لنموذج الانحدار التجميعي .

و عند حساب إختبار فيشر المقيد أعطى لنا قيمة إحصائية فيشر المحسوبة $F_C = 148.78$، و هي أكبر من قيمة إحصائية فيشر المجدولة $F_{(3,105)} = 2.70$ عند مستوى معنوية 5% ، و من خلال هذه النتائج نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة التي تقر بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.

- **إختبار: Hausman**

نستخدم إختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية و الجدول التالي يقدم لنا نتائج الاختبار :

الجدول رقم (29) : نتائج إختبار Hausman

نوع الإختبار	Chi-statistic	Prob
Hausman Test	446.301131	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال نتائج الإختبار و التي تظهر في الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار Hausman تساوي 446.301131، و القيمة ا لإحتمالية مساوية للصفر و هي أقل من 5% ، انطلاقا من هذه النتائج نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة التي تقر بأن نموذج التاثيرات الثابتة هو الملائم .

بعد إجراء إختبار فيشر المقيد و إختبار Hausman لإختيار النموذج المناسب من بين النماذج الثلاثة، توصلنا الى أن نموذج التاثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لتقدير محددات الصادرات في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2017 . و الجدول التالي يقدم لنا نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة الخاص بالصادرات :

الجدول رقم(30): نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة الخاص بمحددات الصادرات

المتغير التابع LnEXP				
T=28	**N=4**		**عدد المشاهدات N*T=112**	
Variable	Coefficient	Std-Error	t-statistic	Prob
Constant	-2.530664	0.390560	-6.479584	0.0000
LnGDP	1.146903	0.062065	18.47900	0.0000
LnREX	0.153856	0.115726	1.329484	0.1866
LnFDI	0.078675	0.025068	3.138492	0.0022
R^2	0.922524			
$\overline{R^2}$	0.918097			
F-statistic	208.3769			
Prob(F-Statistic)	0.00000			
الدول	**الأثر الفردي الثابت**			
الجزائر	0.145181			
المغرب	-0.115443			
تونس	0.845373			
مصر	-0.875112			

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

المطلب الثالث : الإختبارات التشخيصية لنموذج التأثيرات الثابتة المقدر

للتأكد أن نموذج التأثيرات الثابتة المقدر الخاص بمحددات الصادرات في دول شمال افريقيا خلال فترة الدراسة خالي من المشاكل القياسية و الإحصائية نقوم بإجراء مجموعة من الإختبارات التشخيصية عليه.

أولا : الإختبارات التشخيصية لنموذج التأثيرات الثابتة

حتى نضمن صلاحية إستخدام نموذج التأثيرات الثابتة المقدر يجب التأكد من خلوه من المشاكل القياسية و الإحصائية ، لذلك نقوم بمجموعة من الإختبارات التشخيصية و التي تتمثل أساسا في إختبار وجود إرتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة ، إختبار ثبات التباين ، و إختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء.

- **إختبار الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة:**

للتأكد من عدم وجود مشكلة الإرتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات في نموذج التأثيرات الثابتة المقدر الخاص بالصادرات نستخدم إختبار vif -variance inflation factor -، و الجدول التالي يقدم نتائج هذا الاختبار :

الجدول رقم(31) : نتائج تطبيق إختبار الإرتباط الخطي المتعدد

نوع الإختبار : **Test vif**		
المتغيرات	**Vif**	**1/vif**
lnGDP	1.92	0.519492
lnREX	1.43	0.558060
lnFDI	1.79	0.744032
mean vif	1.69	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج stata15

من خلال نتائج إختبار vif التي تظهر في الجدول يتبين لنا أن القيم vif لكل المتغيرات أصغر من 5 ، مما يعني أن النموذج المقدر يعاني من مشكلة الإرتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة .

- **إختبار ثبات التباين:**

لتأكد من وجود ثبات التباين في النموذج المقدر نقوم بإجراء اختبار Modified Wald ، الجدول التالي يظهر لنا نتائج هذا الإختبار على نموذج التأثيرات الثابتة :

جدول رقم(32) : نتائج إختبار Modified Wald على نموذج التأثيرات الثابتة

نوع الإختبار	قيمة الإختبار	Prob
Modified Wald Test	645.62	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج stata15

إنطلاقا من نتائج الإختبار التي تظهر في الجدول يتبين لنا القيمة الاحتمالية لاختبار Modified Wald أقل من 5% ، و بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة التي تقر بعدم وجود ثبات التباين .

- **إختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء:**

لتأكد من عدم وجود الإرتباط الذاتي للأخطاء في النموذج نستخدم إختبار Wooldridge و الذي يعتبر من أهم الاختبارات التي تستخدم في نموذج التأثيرات الثابتة ، و الجدول التالي يقدم نتائج اختبار Wooldridge على نموذج التأثيرات الثابتة الخاص بالصادرات المقدر:

جدول رقم (33) : نتائج اختبار Wooldridge على نموذج التأثيرات الثابتة

نوع الإختبار	قيمة الإختبار	Prob
Wooldridge Test	54.210	0.0052

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج stata15

من خلال نتائج الإختبار التي تظهر في الجدول أعلاه يتضح لنا أن القيمة الاحتمالية لاختبار Wooldridge أقل من 5% ، أي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة الإرتباط الذاتي للأخطاء في النموذج المقدر.

ثانيا : تقدير نموذج التأثيرات الثابتة بطريقة robust

بعد إجراء الإختبارات التشخيصية على نموذج التأثيرات الثابتة تبين لنا أن النموذج يعاني من مشكل الإرتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المفسرة ، و مشكل عدم ثبات التباين ، و مشكل الإرتباط الذاتي للأخطاء ، مما يستدعي تقدير نموذج التأثيرات الثابتة وفق طريقة robust ، بحيث أن هذه الطريقة تعطي نفس التقديرات لكن تعدل في مجال الثقة و في المعنوية الإحصائية ، الجدول التالي يقدم لنا نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة وفق طريقة robust:

الجدول رقم(34) : نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة الخاص بمحددات الصادرات وفق طريقة robust

المتغير التابع LnEXP				
T=28	N=4	عدد المشاهدات N*T=112		
Variable	Coefficient	Std-Error	t-statistic	Prob
Constant	-2.530664	0.317974	-7.96	0.004
LnGDP	1.146903	0.054114	21.19	0.000
LnREX	0.153856	0.053765	2.86	0.064
LnFDI	0.078675	0.031954	2.46	0.091
R^2	0.922524			
F-statistic	1953.26			
Prob(F-Statistic)	0.00000			
الدول	الأثر الفردي الثابت			
الجزائر	0.145181			
المغرب	-0.115443			
تونس	0.845373			
مصر	-0.875112			

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج stata15 وبرنامج EViews 12

إنطلاقا من النتائج المتحصل عليها من عملية تقدير نموذج التأثيرات الثابتة لمحددات الصادرات في دول شمال إفرقيا خلال فترة الدراسة وفق طريقة robust و التي تظهر في الجدول أعلاه يتبين لنا :

- النموذج المقدر يتمتع بالمعنوية الكلية و هذا وفقا للقيمة الإحتمالية لإحصائية فيشر و التي تساوي 0.00000 أقل من 0.05 و بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة التي تقر بأن معاملات النموذج تختلف معنويا عن الصفر و هذا ما يؤكد المعنوية الإحصائية الكلية للنموذج .

- وفقا لقيمة معامل التحديد R^2 والتي تساوي 0.922524 فإن النموذج يتمتع بقوة تفسيرية جيدة، بحيث أن المتغيرات التفسيرية المتمثلة في النمو الإقتصادي و سعر الصرف الحقيقي و الإستثمار الأجنبي المباشر تؤثر على المتغير التابع و المتمثل في الصادرات بنسبة 92%.

- بالنسبة للمتغير النمو الإقتصادي و الممثل بإجمالي الناتج المحلي فقد دلت النتائج أن معامل هذا المتغير موجب و معنوي عند المستوى 1% ، مما يدل على وجود علاقة طردية بين النمو الإقتصادي و الصادرات بحيث كلما إرتفع النمو الإقتصادي بنسبة 1% مع إفتراض ثبات المتغيرات الأخرى يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الصادرات السلعية الكلية بنسبة 1.146%، و هذه النتيجة تتوافق مع النظرية الإقتصادية التي تشير إلى وجود علاقة تبادلية بين بين النمو الإقتصادي و الصادرات و أن الزيادة في النمو الإقتصادي لأي دولة يؤثر بشكل إيجابي على صادراتها .

- لقد دلت النتائج على وجود علاقة موجبة و معنوية عند المستوى 10% بين سعر الصرف الحقيقي و الصادرات ، بحيث عندما يرتفع سعر الصرف الحقيقي أي عندما تنخفض قيمة العملة المحلية ب 1% مع إفتراض ثبات المتغيرات الأخرى يؤدي الى ارتفاع الصادرات

السلعية الكلية بنسبة 0.153% ، و هذه النتيجة تتوافق مع النظرية الاقتصادية و التي تشير إلى أن الإرتفاع في سعر الصرف الحقيقي يؤثر بشكل إيجابي على الصادرات.

- تبين لنا من خلال نتائج التقدير أن الإستثمار الأجنبي المباشر له أثر موجب على الصادرات و معنوي عند المستوى 10%، بحيث أن الزيادة في الإستثمار الأجنبي المباشر ب 1% مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى يؤدي إلى الزيادة في حجم الصادرات السلعية الكلية في دول شمال إفريقيا بنسبة 0.078% و هذه النتيجة تتوافق مع التوقعات و مع الدراسات التطبيقية السابقة ، فالإستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تعزيز حجم الصادرات من خلال استغلال الأمثل للموارد الطبيعية و البشرية و إدخال التكنلوجيا في عملية الإنتاج و التسويق و تنويع المنتوجات و تميزها بالجودة المرتفعة و القدرة التنافسية العالية في الأسواق المحلية و الدولية.

- تشير النتائج المتحصل عليها في عملية تقدير نموذج محددات الصادرات في دول شمال إفريقيا –الجزائر–المغرب–تونس–مصر– في حالة قياس أثر هذه الدول على الصادرات إلى وجود أثر خاص بكل دولة و يختلف هذا الأثر من دولة الى أخرى ، بحيث تبين أن للجزائر و تونس أثر إيجابي أما المغرب و مصر فلهما أثر سلبي حيث تساهم الجزائر و تونس في إرتفاع الصادرات بنسبة 0.145% و 0.845% على التوالي أما المغرب و مصر فلها أثر سلبي الصادرات في دول شمال إفريقيا بنسبة 0.115% و 0.875 % على التوالي ، بحيث يعبر الأثر الفردي الخاص بكل دولة عن مجموعة المتغيرات المفسرة الخاصة بكل دولة و التي لم يتم ادراجها في هذا النموذج .

المبحث الثالث : تقدير نموذج محددات الواردات

لتقدير نموذج محددات الواردات في دول شمال إفريقيا للفترة 1990-2017 نعتمد على منهج السلاسل الزمنية و المقطعية نماذج بيانات بانل ، بإستخدام البرنامج Eviews12 و البرنامج Stata 15 ، بحيث قبل البدأ بعملية التقدير نقوم بتحديد متغيرات النموذج و عينة الدراسة التي تشمل أربعة دول (الجزائر – المغرب – تونس- مصر) وكما تم الإعتماد على بيانات سنوية متوازنة من سنة 1990 الى سنة 2017 .

المطلب الأول : العينة و متغيرات نموذج الواردات

سنحاول من خلال هذا المطلب تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الواردات في دول شمال إفريقيا ، بالإضافة إلى صياغة النموذج المستخدم في تقدير محددات الواردات.

أولا : عينة الدراسة

بالنسبة للواردات في دول شمال إفريقيا فمن أجل تحديد أهم المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر عليها نعتمد أيضا على بيانات سنوية لأربعة دول – الجزائر-المغرب-تونس-مصر أي N=4 ، أما الفترة الزمنية فهي من سنة 1990 إلى سنة 2017 أي T=28 ، بعدد مشاهدات يقدر ب 112 مشاهدة N*T=112 .

بحيث سنستخدم بيانات سنوية متوازنة في هذه الدراسة (Balanced data) . و قد تم الإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي و هيئة الأمم المتحدة.

ثانيا : تحديد متغيرات نموذج الواردات

لصياغة النموذج الخاص بالواردات و تحديد أهم المتغيرات التي تؤثر على الواردات في دول شمال إفريقيا ، قمنا باختيار مجموعة من المتغيرات المفسرة : إجمالي الناتج المحلي ، سعر الصرف الحقيقي ، إحتياطي الصرف الأجنبي ، و قد تم اختيار هذه المتغيرات وفقا للنظرية الاقتصادية و لدراسات تطبيقية سابقة و إستنادا لما هو متاح من بيانات ، و عليه فان النموذج المقترح لتقدير محددات الواردات على الشكل التالي:

$$LnIMP_{it} = \alpha_i + \beta_1 LnGDP_{it} + \beta_2 LnREX_{it} + \beta_3 LnRES_{it} + \varepsilon_{it}$$

IMP : قيمة الواردات السلعية الكلية في الدول محل الدراسة الجزائر – المغرب – تونس– مصر– بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي .

GDP: إجمالي الناتج المحلي في الدول محل الدراسة بالأسعار الجارية لدولار الأمريكي ، و هو هو يعبر عن دخل هذه الدول بحيث يعتبر هذا المتغير محدد رئيسي في الطلب على الواردات .

REX : سعر الصرف الحقيقي و هو يمثل المؤشر المرجح الذي يعمل على الجمع بين تقلبات سعر السرف الإسمي و تباين معدلات التضخم بإعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات في الأسعار الأجنبية و ربطها بمستوى الأسعار المحلية و يتم حساب سعر الصرف الحقيقي وفق العلاقة التالية:

$$REX = TX.\frac{P*}{P}$$

TX : سعر الصرف الإسمي(الدينار الجزائري ، الدرهم المغربي ، الدينار التونسي، الجنيه المصري) مقابل الدولار الأمريكي .

* P: مستوى الأسعار الأجنبية و هو مأخوذ على أساس مكمش اجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية حسب سنة الأساس 2005 .

P : مستوى الأسعار المحلية للجزائر ، المغرب ، تونس ، مصر و هو مأخوذ على أساس مكمش اجمالي الناتج المحلي وفق سنة الأساس 2005 .

RES : يعبر عن حجم إحتياطي الصرف الأجنبي بما فيه الذهب الذي تتوفر عليه الدول محل الدراسة في نهاية السنة ، و هو مأخوذ بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي .

β_1 ،β_2 ،β_3 : تمثل مرونات الواردات بالنسبة للتغيرات الناتجة عن المتغيرات المستقلة (إجمالي الناتج المحلي ، سعر الصرف الحقيقي، إحتياطي الصرف الأجنبي) على التوالي .

ε_{it} : الخطأ العشوائي .

أما فيما يخص وجود اللوغاريتم في هذا النموذج المقترح ، فهذا لتوحيد وحدات القياس ، فهو يسمح بتفسيير معاملات المتغيرات المدرجة في هذا النموذج على أنها مرونات .

المطلب الثاني : تقدير نماذج بيانات بانل الخاصة بالواردات و المفاضلة بينها

لتقدير محددات الواردات في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2017 نقوم بتقدير النماذج الأساسية الثلاثة لبيانات بانل الساكن المتمثلة في نموذج الإنحدار التجميعي (PRM) ، نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) ، و من ثم تحديد النموذج الملائم من بين هده النماذج الثلاثة.

أولا : تقدير النماذج الثلاثة لبيانات بانل

تم تقدير نماذج بيانات بانل الساكن الثلاثة وهي نموذج الإنحدار التجميعي (PRM) و نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) و نموذج التأثيرات العشوائية (REM)، بالإعتماد على برنامج Eviews12 ، الجدول التالي يقدم لنا نتائج التقدير :

الجدول رقم(35) : نتائج تقدير نماذج بيانات بانل الساكن الثلاثة

المتغير التابع LnIMP			
T=28	**N=4**	**عدد المشاهدات N*T=112**	
المتغيرات المفسرة	**نموذج الإنحدار التجميعي (PRM)**	**نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)**	**نموذج التأثيرات العشوائية (REM)**
Constant	-0.118290	-2.591254*	-0.118290
LnGDP	0.690522*	1.186495*	0.690522*
LnREX	-0.174746*	0.207398*	-0.174746*
LnRES	0.172871*	0.068184*	0.172871*
R^2	0.842490	0.965170	0.842490
$\overline{R^2}$	0.838114	0.963179	0.838114
F-statistic	192.5563	484.9334	192.5563
Prob(F-Statistic)	0.00000	0.000000	0.000000

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال النتائج التي تظهر في الجدول يتضح لنا أن النماذج الثلاثة تتمتع بقوة تفسيرية جيدة وذلك وفقا لمعامل التحديد R^2 للنماذج المقدرة و التي ظهرت بقيمة عالية ، كما دلت نتائج اختبار F-statistic على أن النماذج الثلاثة المقدرة مقبولة احصائيا عند مستوى معنوية 5%.

ثانيا : المفاضلة بين النماذج الأساسية الثلاثة لبيانات بانل

لإختيار النموذج الملائم من بين النماذج الأساسية الثلاثة لبيانات البانل نستخدم اختبار فيشر المقيد للمفاضلة بين نموذج الإنحدار التجميعي و نموذج التأثيرات الثابتة ، و اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية كالتالي:

- **إختبار فيشر المقيد :**

نستخدم اختبار فيشر المقيد للإختيار بين نموذج الإنحدار التجميعي و نموذج التأثيرات الثابتة ، و يتم حسابه انطلاقا من نتائج معاملات التحديد للنموذجين المقدرين وفق الصيغة التالية:

$$\mathbf{F_{(N-1,NT-N-k)} = \frac{(R^2FEM - R^2PRM)/(N-1)}{(1-R^2FEM)/(NT-N-k)}}$$

R^2_{FEM} : معامل التحديد لنموذج التأثيرات الثابتة .

R^2_{PRM} : معامل التحديد لنموذج الانحدار التجميعي .

و عند تطبيق إختبار فيشر المقيد أعطى لنا قيمة إحصائية فيشر المحسوبة $F_C=123.27$، و هي أكبر من قيمة إحصائية فيشر المجدولة $F_{(3,105)}= 2.70$ عند مستوى معنوية 5% ، و بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة التي تقر بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.

- **إختبار: Hausman**

نستخدم إختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية و الجدول التالي يقدم لنا نتائج الإختبار :

الجدول رقم (36) : نتائج إختبار Hausman

نوع الإختبار	Chi-statistic	Prob
Hausman Test	369.830972	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

إنطلاقا من نتائج الاختبار و التي تظهر في الجدول يتبين لنا أن القيمة الإحصائية لاختبار Hausman تساوي 369.830972، و القيمة الإحتمالية مساوية للصفر و هي أقل من 5% ، وبالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة التي تقر بأن نموذج التاثيرات الثابتة هو الملائم.

بعد إجراء إختبار فيشر المقيد و إختبار Hausman لإختيار النموذج المناسب من بين النماذج الثلاثة، توصلنا الى أن نموذج التاثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لتقدير محددات الواردات في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2017 .و الجدول التالي يقدم لنا نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة الخاص بالواردات :

الجدول رقم(37) : نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة الخاص بمحددات الواردات

المتغير التابع LnIMP				
T=28	**N=4**		**عدد المشاهدات N*T=112**	
Variable	Coefficient	Std-Error	t-statistic	Prob
Constant	-2.591254	0.227932	-11.36856	0.0000
LnGDP	1.186495	0.044437	26.70062	0.0000
LnREX	0.207398	0.067742	3.061560	0.0028
LnRES	0.068184	0.022312	3.055890	0.0028
R^2	0.965170			
$\overline{R^2}$	0.963179			
F-statistic	484.9334			
Prob(F-Statistic)	0.000000			
الدول	**الأثر الفردي الثابت**			
الجزائر	-0.765862			
المغرب	0.074931			
تونس	0.986471			
مصر	-0.295541			

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

المطلب الثالث : الإختبارات التشخيصية لنموذج التأثيرات الثابتة المقدر

للتأكد أن نموذج التأثيرات الثابتة المقدر الخاص بمحددات الواردات في دول شمال إفريقيا خلال فترة الدراسة خالي من المشاكل الإحصائية و القياسية نقوم بإجراء مجموعة من الإختبارات التشخيصية عليه.

أولا : الإختبارات التشخيصية لنموذج التأثيرات الثابتة

حتى نضمن صلاحية إستخدام نموذج التأثيرات الثابتة المقدر يجب التأكد من خلوه من المشاكل الإحصائية و القياسية ، لذلك نقوم بمجموعة من الإختبارات التشخيصية و التي تتمثل في إختبار وجود إرتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة ، إختبار ثبات التباين ، و إختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء.

- **إختبار الإرتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة:**

حتى نتأكد من عدم وجود مشكلة الإرتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات في نموذج التأثيرات الثابتة المقدر الخاص بالواردات نستخدم إختبار vif -variance inflation factor –، و الجدول التالي يقدم نتائج هذا الإختبار :

الجدول رقم(38) : نتائج تطبيق إختبار الارتباط الخطي المتعدد

نوع الإختبار : **Test vif**		
المتغيرات	**Vif**	**1/vif**
LnGDP	3.62	0.276391
LnREX	1.33	0.751184
LnRES	4.21	0.237713
mean vif	3.05	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج stata15

من خلال نتائج إختبار vif التي تظهر في الجدول يتضح لنا أن كل القيم vif لكل المتغيرات أصغر من 5 ، مما يعني أن النموذج المقدر يعاني من مشكلة الإرتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة .

- **إختبار ثبات التباين:**

لتأكد من أن النموذج المقدر خالي من مشكل عدم ثبات التباين نقوم بإجراء إختبار Modified Wald ، الجدول التالي يظهر لنا نتائج هذا الاختبار على نموذج التاثيرات الثابتة:

جدول رقم(39) : نتائج إختبار Modified Wald على نموذج التأثيرات الثابتة

نوع الإختبار	قيمة الإختبار	Prob
Modified Wald Test	113.47	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج stata15

انطلاقا من نتائج الاختبار التي تظهر في الجدول يتبين لنا القيمة الاحتمالية لاختبار Modified Wald أقل من 5% ، و بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة التي تقر بعدم وجود ثبات التباين .

- **إختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء:**

حتى نتأكد من عدم وجود الإرتباط الذاتي للأخطاء في النموذج نستخدم إختبار Wooldridge الذي يعتبر من أهم الاختبارات التي تستخدم في نموذج التأثيرات الثابتة ، و الجدول التالي يقدم نتائج إختبار Wooldridge على نموذج التأثيرات الثابتة الخاص بالواردات المقدر:

جدول رقم (40) : نتائج إختبار Wooldridge على نموذج التأثيرات الثابتة

نوع الإختبار	قيمة الإختبار	Prob
Wooldridge Test	53.134	0.0053

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج stata15

انطلاقا من نتائج الاختبار التي تظهر في الجدول أعلاه يتضح لنا أن القيمة الاحتمالية لاختبار Wooldridge أقل من 5% ، وبالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء في النموذج المقدر.

ثانيا: تقدير نموذج التأثيرات الثابتة بطريقة robust

بعد أن قمنا بإجراء الإختبارات التشخيصية على نموذج التأثيرات الثابتة تبين لنا أن النموذج يعاني من مشكل الإرتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المفسرة ، و مشكل عدم ثبات التباين ، و مشكل الإرتباط الذاتي للأخطاء مما يستدعي تقدير نموذج التأثيرات الثابتة وفق طريقة robust ، بحيث أن هذه الطريقة تعطي نفس التقديرات لكن تعدل في مجال الثقة و في المعنوية الإحصائية ، الجدول التالي يقدم لنا نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة وفق طريقة robust:

الجدول رقم(41) : نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة الخاص بمحددات الواردات وفق طريقة robust

المتغير التابع **LnIMP**				
T=28	**N=4**		عدد المشاهدات**N*T=112**	
Variable	Coefficient	Std-Error	t-statistic	Prob
Constant	-2.591254	0.600252	-4.32	0.023
LnGDP	1.186495	0.1148906	10.33	0.002
LnREX	0.207398	0.1171452	1.77	0.175
LnRES	0.068184	0.0457831	1.49	0.233
R^2	0.965170			
F-statistic	2296.32			
Prob(F-Statistic)	0.00000			
الدول	**الأثر الفردي الثابت**			
الجزائر	-0.765862			
المغرب	0.074931			
تونس	0.986471			
مصر	-0.295541			

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج stata15 وبرنامج EViews 12

إنطلاقا من النتائج المتحصل عليها من عملية تقدير نموذج التأثيرات الثابتة لمحددات الواردات في دول شمال إفرقيا خلال فترة الدراسة وفق طريقة robust و التي تظهر في الجدول أعلاه يتضح لنا :

- النموذج المقدر يتمتع بالمعنوية الكلية و هذا وفقا للقيمة الإحتمالية لإحصائية فيشر و التي تساوي 0.00000 أقل من 0.05 و بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة التي تقر بأن معاملات النموذج تختلف معنويا عن 0 و هذا ما يؤكد المعنوية الإحصائية الكلية للنموذج .

- وفقا لقيمة معامل التحديد R^2 والتي تساوي 0.965170 فإن النموذج يتمتع بقوة تفسيرية جيدة، بحيث أن المتغيرات التفسيرية المتمثلة في إجمالي الناتج المحلي و سعر الصرف الحقيقي و إحتياطي الصرف الأجنبي تؤثر على المتغير التابع و المتمثل في الواردات بنسبة 96%.

- لقد كشفت نتائج تقدير محددات الواردات عن وجود علاقة طردية و معنوية عند المستوى 1% بين إجمالي الناتج المحلي و الواردات ، حيث كلما إرتفع اجمالي الناتج المحلي ب 1% مع إفتراض ثبات العوامل الأخرى يؤدي ذلك إلى إرتفاع الواردات السلعية الكلية بنسبة 1.186% ، و هذه النتيجة تتوافق مع النظرية الإقتصادية التي تشير إلى أن إرتفاع الدخل يؤدي إلى إرتفاع الطلب على الواردات .

- يتبين لنا من خلال نتائج التقدير أن معامل سعر الصرف الحقيقي غير معنوي ، ووجود علاقة طردية بين سعر الصرف الحقيقي و الواردات وهذا لا يتوافق مع النظرية الإقتصادية التي تشير إلى أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي أي انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى نقص الطلب على السلع الأجنبية أي إنخفاض حجم الواردات .

- دلت نتائج التقدير أن معامل إحتياطي الصرف الأجنبي غير معنوي ووجود علاقة طردية بين إحتياطي الصرف الأجنبي و الواردات السلعية الكلية ، بحيث أن هذا المتغير لا يعتبر

مصدرا عاديا لتمويل الواردات و لكنها تمثل مصدرا يتم اللجوء إليه في حالة قصور و عدم قدرة الموارد المالية العادية على تمويل الواردات.

- تشير نتائج تقدير نموذج محددات الواردات في دول شمال إفريقيا –الجزائر–المغرب– تونس–مصر– في حالة قياس أثر هذه الدول على الواردات إلى وجود أثر خاص بكل دولة و يختلف هذا الأثر من دولة الى أخرى ، بحيث تبين أن للمغرب و تونس أثر إيجابي على الواردات أما الجزائر و مصر فلهما أثر سلبي حيث تساهم المغرب و تونس في إرتفاع الواردات بنسبة 0.074% و 0.986% على التوالي أما الجزائر و مصر فلها أثر سلبي على الواردات لدول شمال إفريقيا بنسبة 0.765% و 0.295% على التوالي ، بحيث يعبر الأثر الفردي الخاص بكل دولة عن مجموعة المتغيرات المفسرة الخاصة بكل دولة و التي لم يتم ادراجها في هذا النموذج .

خلاصة الفصل :

لقد تضمن هذا الفصل دراسة قياسية لمحددات التجارة الخارجية بشقيها الصادرات و الواردات في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2017 باستخدام منهج بيانات بانل حيث أظهرت نتائج التقدير و إختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاثة لبيانات بانل أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لتقدير محددات الصادرات و لتقدير محددات الواردات في دول شمال إفريقيا ، و بعد أن قمنا بإجراء الإختبارات التشخيصية على نموذج التأثيرات الثابتة المقدر الخاص بمحددات الصادرات و كذلك على نموذج التأثيرات الثابتة المقدر الخاص بمحددات الواردات ، فقد تبين أن هذه النماذج المقدرة تعاني من الإرتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المفسرة و عدم ثبات التباين و مشكل الإرتباط الذاتي للأخطاء ، لذلك قمنا بإعادة تقدير هذه النماذج وفق طريقة robust ، بحيث دلت نتائج التقدير لنموذج التأثيرات الثابتة الخاص بمحددات الصادرات أنه النموذج المقدر يتمتع بقوة تفسيرية عالية وفقا لمعيار معامل التحديد R^2 ، كمأن النموذج يتمتع بالمعنوية الإحصائية الكلية تبعا لإختبار F-Statistic ، كما أظهرت نتائج التقدير أنه يوجد علاقة طردية و معنوية بين الصادرات السلعية الكلية و كل من النمو الإقتصادي و سعر الصرف الحقيقي و الإستثمار الأجنبي المباشر ، أما تقدير نموذج التأثيرات الثابتة الخاص بمحددات الواردات فقد دلت النتائج أن النموذج المقدر يتمتع بقوة تفسيرية عالية وفقا لمعامل التحديد R^2 و يتمتع بالمعنوية الإحصائية تبعا لإختبار F-Statistic، بالإضافة إلى وجود علاقة موجبة و معنوية بين الواردات و الدخل (إجمالي الناتج المحلي) إلاأنه النتائج بينت أن العلاقة بين الواردات و إحتياطي من الصرف الأجنبي و بين الواردات و سعر الصرف الحقيقي غير معنوية .

خاتمة

خاتمة :

إن دراسة العوامل المحددة للتجارة الخارجية يشكل موضوعا حيويا باعتبار أن قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الاقتصادية لأي دولة ، و كمدخل لموضوع البحث تطرقنا بداية إلى مختلف النظريات المفسرة للتجارة الدولية ، بدأ من النظرية الكلاسيكية مرورا للنظرية النيوكلاسيكية وصولا إلى النظريات الحديثة ، و قد كان آدم سميث أول إقتصادي من حاول تفسير أسباب قيام التبادل الدولي من خلال نظريته النفقات المطلقة حيث انتقدى أراء التجاريين و نادى بحرية التجارة الخارجية ، و وقد إختلفت أراء المفكرين الإقتصاديين في شرح ظاهرة التبادل الدولي و تفسير أسباب قيام التجارة الدولية .

كما جاءت الإتفاقية العامة لتعريفة الجمركية لتحرير التجارة الدولية في سنة 1947 ، و التي حلت محلها فيما بعد المنظمة العالمية للتجارة في سنة 1994 لتقود النظام التجاري الدولي الجديد الذي يغلب عليه طابع العولمة الاقتصادية ، و في ظل هذه التغيرات أصبح الإتجاه المتزايد نحو تعزيز الإقلمية و تشكيل التكتلات الاقتصادية من أهم المظاهر التي أفرزتها العولمة ، و بعد وصول الأسلوب الإشتراكي حدوده في التسيير أصبح من إهتمامات دول شمال إفريقيا التوجه نحو الإنفتاح على الاقتصاد العالمي و الإندماج في النظام التجاري الدولي المتعدد الأطراف .

نتائج الدراسة :

مكنتنا هذه الدراسة من الوصول إلى مجموعة من النتائج و التي يمكن إجمالها فيمايلي :

- ✓ عند إستعراض أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للتجارة الخارجية ، إتضح أن الكلاسيك أول من فسر أسباب قيام التجارة الخارجية بالنفقات المطلقة ثم النفقات النسبية ، الى أن برزت نظرية هكشر–أولين و التي سارت بالأدب الاقتصادي في مجال التجارة الخارجية

خطوة أبعد من النظرية الكلاسيكية من خلال مجهوداتها في البحث عن أسباب إختلاف النفقات النسبية ، بالإضافة إلى ظهور بعض النماذج و النظريات للتجارة الخارجية التي فسرت التبادل التجاري الدولي على أنه ليس خاضعا في كل ظروفه للحرية الاقتصادية .

- ✓ في ظل الظروف الاقتصادية الدولية و الإتجاه نحو العولمة و بروز النظام التجاري الدولي الجديد بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة و قيام عدة تكتلات اقتصادية بين العديد من الدول حول العالم ، انضمت المغرب–مصر–تونس للمنظمة العالمية للتجارة بحيث يشكل الإنضمام اليها أحد المداخل الرئيسية للدول النامية للإندماج في التجارة العالمية ، بالإضافة الى التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي لإقامة مناطق للتبادل التجاري الحر بين الدول محل الدراسة و الإتحاد الأوروبي من خلال التفكيك الجمركي التدريجي على مختلف السلع، كما قامت الدول العربية بعقد إتفاقيات تجارية عربية – عربية تستطيع من خلالها التعامل مع التطورات الاقتصادية و الإستفادة من التبادل التجاري العربي ، و بالرغم من أن هذه الإتفاقيات تشكل الإطار التنظيمي و القانوني لتأسيس مناطق للتبادل التجاري الحر إلا أن الدول العربية مازالت بعيدة عن تجارة بينية حقيقية .

- ✓ من خلال دراسة و تحليل التجارة الخارجية الجزائرية تبين لنا أن المبادلات التجارية الجزائرية مع الخارج شهدت تطورا كبيرا خلال الفترة 1990–2017 ، كما تبين أن الصادرات الجزائرية تعتمد بالأساس على المحروقات فقد بلغ متوسط نسبة مساهمة صادرات المحروقات 95% من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة ، أما الصادرات خارج المحروقات فهي ضعيفة جدا بحيث لم تتعدى 6% طوال فترة الدراسة .

- ✓ و بتحليل التجارة الخارجية في المغرب تبين أنه المبادلات التجارية في المغرب بشقيها الصادرات و الواردات شهدت إرتفاعا مستمرا ماعدا بعض السنوات أين عرفت إنخفاضا ، أما فيما يخص التركيبة السلعية للصادرات المغربية فإنها تميزت بالتنوع و عدم إعتمادها بنسبة عالية على مجموعة سلعية معينة ، حيث نجد أن المجموعات السلعية من الصادرات المغربية تساهم بنسب متقاربة في إجمالي الصادرات المغربية ، أما الميزان التجاري المغربي فقد سجل عجزا مزمنا طوال فترة الدراسة و هذا راجع إلى عدم قدرة الصادرات على تغطية الواردات ، بحيث لم يتعدى معدل التغطية 74% طوال فترة الدراسة .
- ✓ بالنسبة لتونس فقد شهدت مبادلاتها التجارية مع الخارج إرتفاعا مستمرا طوال الفترة 1990-2017 ، عدا بعض السنوات أين عرفت إنخفاضا ، أما الميزان التجاري التونسي فقد سجل عجزا طوال فترة الدراسة، حيث أن معدل تغطية الصادرات للواردات كان يختلف من سنة الى أخرى الا أنه بقي محصورا بين 60% و 70% .
- ✓ و بتحليل التجارة الخارجية في مصر ، فقد تبين أن الصادرات و الواردات المصرية عرفت تطورا خلال فترة الدراسة ، إلا أنها كانت في حالة تذبذب بين الإرتفاع و الإنخفاض ، اما الميزان التجاري المصري فقد سجل عجزا مزمنا بحيث لم يتعدى معدل تغطية الصادرات للواردات 60% طوال الفترة 1990-2017 .
- ✓ بعد تقدير النماذج الأساسية الثلاثة لبيانات بانل بالنسبة لمحددات الصادرات ، نموذج الإنحدار التجميعي و نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية ، و بعد إجراء إختبار فيشر المقيد و إختبار Hausman لإختيار النموذج الملائم من بين النماذج الثلاثة، توصلنا إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لتقدير محددات الصادرات في

دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990–2017 . و عند تقدير نموذج التأثيرات الثابتة الخاص بمحددات الصادرات وفق طريقة robust ، تبين لنا وجود علاقة موجبة و معنوية بين الصادرات و النمو الاقتصادي بحيث كلما إرتفع النمو الاقتصادي بنسبة 1% مع إفتراض ثبات المتغيرات الأخرى يؤدي ذلك إلى ارتفاع الصادرات السلعية الكلية بنسبة 1.146% . وجود علاقة موجبة بين الصادرات و سعر الصرف الحقيقي ، بحيث عندما يرتفع سعر الصرف الحقيقي بنسبة 1% مع إفتراض ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى ارتفاع الصادرات السلعية الكلية بنسبة 0.153% . وجود أثر موجب و معنوي للإستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات ، بحيث أن الزيادة في الإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% مع إفتراض بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة يؤدي إلى الزيادة في الصادرات بنسبة 0.078% .

- ✓ و بالنسبة لمحددات الواردات فبعد تقدير النماذج الأساسية الثلاثة لبيانات بانل ، و بعد إجراء إختبار فيشر المقيد و إختبار Hausman لإختيار النموذج الملائم من بين النماذج الثلاثة ، توصلنا إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لتقدير محددات الواردات في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990–2017 . و بعد تقدير نموذج التأثيرات الثابتة الخاص بمحددات الواردات وفق طريقة robust ، تبين وجود علاقة طردية و موجبة بين الواردات و الدخل (إجمالي الناتج المحلي) ، بحيث كلما إرتفع دخل الدول محل الدراسة بنسبة 1% مع إفتراض ثبات العوامل الأخرى يؤدي ذلك إلى ارتفاع الواردات السلعية الكلية بنسبة 1.186% ، كما تبين غياب العلاقة بين الواردات و كل من سعر الصرف الحقيقي و إحتياطي الصرف الأجنبي ، بحيث كانت معاملات سعر الصرف الحقيقي و إحتياطي الصرف الأجنبي غير معنوية .

اختبار صحة الفرضيات :

من خلال النتائج المتوصل اليها قمنا باختبار صحة الفرضيات كالتالي :

- ✓ الكلاسيك أول من فسر أسباب قيام التجارة الخارجية بنظرية النفقات المطلقة ثم النفقات النسبية الى أن برزت العديد من النظريات الحديثة و التي فسرت قيام التبادل التجاري بين الدول في اطار تقسيم العمل الدولي : قبول الفرضية الأولى .
- ✓ اندماج دول محل الدراسة في منظومة التجارة العالمية ضرورة حتمية أملتها الظروف الاقتصادية الدولية ببروز النظام التجاري الدولي الجديد والتبعيات للعولمة الاقتصادية: قبول الفرضية الثانية .
- ✓ نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم و المناسب لتقدير محددات الصادرات و محددات الواردات : قبول الفرضية الثالثة .
- ✓ توجد علاقة موجبة ومعنوية بين الصادرات السلعية وكل من النمو الاقتصادي و سعر الصرف الحقيقي و الاستثمار الأجنبي المباشر ، و بالنسبة للواردات وجود علاقة معنوية بين الواردات السلعية و الدخل و غياب العلاقة بين الواردات السلعية و كل من سعر الصرف الحقيقي و احتياطي الصرف الأجنبي : قبول الفرضية الرابعة باستثناء العلاقة بين الواردات و سعر الصرف الحقيقي و احتياطي الصرف الأجنبي .

توصيات الدراسة :

من خلال النتائج المتوصل إليها ، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات و هي كالتالي :

- ✓ وضع خطة إقتصادية لتنمية الصادرات و لمواجهة العجز المزمن المسجل في الميزان التجاري للدول – المغرب – تونس–مصر.
- ✓ ضرورة ترقية و تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات و تنويعها.
- ✓ تأهيل و تنويع القطاع الإنتاجي و الرفع من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية .
- ✓ الإستفادة من الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في مجال البحث و التطوير من خلال نقل الخبرات و التكنلوجيا و تنمية البحث العلمي و تطوير الموارد البشرية .
- ✓ إعتبار المنافسة الأجنبية حافزا لتطوير القطاعات الاقتصادية المنتجة حتى تكون هناك منافسة متكافئة مع المنتجات الأجنبية .
- ✓ خلق مناخ مواتي للإستثمار الأجنبي المباشر و العمل على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، بإزالة العوائق و العراقيل التي تحجب تدفقه إلى الداخل من حواجز جبائية و مالية و بيروقراطية
- ✓ الاهتمام بالمؤسسات الناشئة و إزالة الحواجز و العراقيل التي تعيق نشاطها و تطورها .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب :

1. السيد محمد أحمد السيرتي ، إقتصاديات التجارة الخارجية ، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر، الاسكندرية، مصر ، 2009

2. أشرف أحمد العدلي ، التجارة الدولية ، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر، الطبعة الأولى ، الإسكندرية، مصر، 2006.

3. جمال الدين لعويسات ، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية ، دار هومة للطاعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2000 .

4. خالد محمد السواعي ، التجارة الدولية النظرية و تطبيقاتها ،الطبعة الأولى ، عالم الكتاب الحديث، الأردن ، 2010 .

5. رشاد العصار ، حسام داوود ، عليان الشريف ، مصطفى سلمان ، التجارة الخارجية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، الأردن ، 2000.

6. رضا عبد السلام ، العلاقات الإقتصادية الدولية ، المكتبة العصرية ، مصر ، 2007 .

7. زينب حسن عوض الله ، العلاقات الإقتصادية الدولية ، الفتح للطباعة و النشر ، مصر ، 2003.

8. سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم ، الكتاب الأول ، الدار المصرية اللبنانية ، 1993 .

9. طارق فاروق الحصري ، الإقتصاد الدولي ، المكتبة العصرية ، مصر ، 2010 .

10. عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان، 2003 .

11. عبد الرحمن يسري أحمد ، الإقتصاديات الدولية ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، مصر ، 2001 .

12. عبد الناصر نزار العبادي ، منظمة التجارة العالمية و إقتصاد الدول النامية ، الدار الجامعية، القاهرة ، مصر ،1999.

13. علي عبد الفتاح أبو شرارة، الإقتصاد الدولي نظريات و سياسات، دار المسيرة ، عمان،الأردن، 2007 .

14. مجدي محمود شهاب ، سوزي عدلي ناشد ، أسس العلاقات الإقتصادية الدولية ، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ،2006 .

15. محمد دياب ، التجارة الدولية في عصر العولمة ، دار المنهل اللبناني للدراسات و التوثيق ، الطبعة الأولى ، لبنان ، 2010 .

16. محمد دياب ، التجارة الدولية في عصر العولمة ، دار المنهل اللبناني للدراسات و التوثيق ، الطبعة الأولى ، لبنان ، 2010 .

17. محمد سيد عابد ، التجارة الدولية ، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية ، الإسكندرية ، مصر، 1999.

18. محمد عبد العزيز بن عجمية ، مدحت محمد العقاد ، النقود و البنوك و العلاقات الإقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية، مصر ، 1989 .

19. محمد عبد العزيز عجمية ، الإقتصاد الدولي دراسة نظرية و تطبيقية ، الدار الجامعية المصرية، الإسكندرية ، مصر ، 2000 .

20. محمد عبد العزيز عجمية ، الإقتصاد الدولي دراسة نظرية و تطبيقية ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، مصر ، 2000 .

21. مسعداوي يوسف ، دراسات في التجارة الخارجية ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر، 2010.

22. ميراندا زغلول رزق ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق، مصر، 2010 ،

23. نداء محمد الصوص ، التجارة الخارجية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، 2008 .

الرسائل الجامعية و الأطروحات :

1. بلقالة إبراهيم ، اليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الشلف ، 2017 .

2. بوشنافة رضا ، نموذج قياسي مقترح لتقدير محددات التجارة الخارجية الجزائرية في ظل إقتصاد السوق : 1990-2014، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،جامعة البليدة2، 2015 .

3. بوعلي هشام ، الشراكة الأورومتوسطية و إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، تجربة الجزائر ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان ، 2008 .

4. حشماوي محمد ، الإتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و االعلوم التجارية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2009 .

5. حنيش الحاج التعاون الإقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الإقتصادية الدولية ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2008.

6. خير الدين بلعز التحديات الراهنة للتجارة العالمية و تأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجاررية وعلوم التسيير،جامعة بسكرة ، الجزائر،2014 .

7. دليلة بوطالب ، الإنفتاح التجاري و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1980-2013) ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان ، 2014 .

8. زكري مريم ، البعد الإقتصادي للعلاقات الأوروبية – المغاربية ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة تلمسان ، 2010 .

9. سمير اللقماني ، منظمة التجارة العالمية أثارها السلبية و الإيجابية على أعمالنا الحالية و المستقبلية بالدول الخليجية و العربية ، المكتبة الوطنية ، الرياض ، الطبعة الأولى ، المملكة العربية السعودية، 2004 .

10. صواليلي صدر الدين ، النمو و التجارة الدولية في الدول النامية ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2005.

11. عائشة إبراهيم عبيد ، التكامل الاقتصادي العربي وأثره على التجارة الخارجية ، رسالة ماجستر، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية جامعة القاهرة ، مصر 2007 .

12. عبد الرحمن روابح ، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة ، دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول المجلس التعاون الخليجي (2000-2010) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012 .

13. غردي محمد ، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجاية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2011 .

14. فيصل لوصيف ، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الإقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012 ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف1 ، 2014 .

15. محمد شريف منصوري ، إمكانية إندماج إقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة ،أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتثصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة قسنطينة ،الجزائر ، 2008.

16. هويدي عبد الجليل ، إنعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،جامعة بسكرة ، 2012.

17. وصاف عتيقة ، أثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة الى حالة الجزائر (1999-2009)، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة تلمسان ، 2014 .

المجلات و الدوريات :

1. تواتي بن علي فاطمة ، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الإقتصادية الإقليمية و العالمية ، مجلة الباحث، العدد 06، جامعة ورقلة ، 2008 .

2. جعفر عدالة ، تطور سياسات دول الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، مجلة العلوم الاجتماعية ،العدد 19، جامعة عمار ثليجي ، الأغواط ، ديسمبر 2014 .

3. رزيق كمال ، فارس مسدور، إنعكاسات إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة البليدة ، 2002 .

4. رقية بلقاسمي التكامل الإقليمي المغاربي دراسة في التحديات و الأفاق المستقبلية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، 2010 .

5. زكريا يحيى الجمال ، إختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة و العشوائية ، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية ، العدد 21 ، العراق ، 2012 .

6. عبد العزيز شرابي ، إتحاد المغرب العربي الأوضاع الراهنة و التحديات المستقبلية ، مجلة الاقتصاد و المجتمع ، جامعة منتوري قسنطينة، 2008 .

7. فيصل بهلولي ، التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة الأورومتوسطية و الإنظمام إلى منظمة التجارة العالمية ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد11، 2012 .

8. ناصر دادي عدون ، منتاوي محمد ، إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة :الأهداف و العراقيل ، مجلة الباحث ، العدد الثالث، جامعة ورقلة ، 2004 .

المواقع الإلكترونية :

1. Royaume du Maroc ,Ministère de l'Industrie ,de l'Investissement ,du Commerce et de l'Economie Numirique : www.mcinet.gov.ma

2. مشروع التبادل الحر الشامل و المعمق : www.aleca.tn

3. الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير ، الإتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر : www.agadiragreement.org

4. إتحاد المغرب العربي : www.umaghrebarabe.org

5. مشروع التبادل الحر الشامل و المعمق : www.aleca.tn

6. البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة :

https://portail.cder.dz/ar/spip.php?article2098

7. La République Tunisienne, Ministère du commerce : www.commerce.gov.tn

8. الهيئة العامة للإستعلامات، مصر : www.sis.gov.eg

المراجع باللغة الأجنبية :

1. Alain Pirotte , Econométrie Des Donnés de Panel, Théorie et application, Economica, Paris , 2011 .
2. Alain Samuelson , Economie Internationale Contemporaine ,Aspect Réels et monétaires, Dalloz , Paris, 1993.
3. Badi Baltagi , Econometric analysis of panel data , third edition , Oxford University, 2005 .
4. Christian Aubin et Philippe Norel , Economie Internationale, Théorie et politiques, Edition du Seuil, paris , 2000.
5. Délégation de l'union européenne en Algérie, l'union européenne et l'Algérie un partenariat fort pour un développement commun, brochure de l'accord d'association, Alger, 2014 .

6. Dilmen , Pooled cross -Sectional and time series data , Christian University, Texas, USA ,1989 .
7. Jacques Cedras , Nicole Poroquet , Théorie de l'Echange International, Dalloz , Paris ,1975.
8. Le processus de Barcelone cinq ans après (1995-1999) , Partenarait euro-méditerranéen , Commission Européenne 2000.
9. Le processus de Barcelone: Union pour la Méditerranée , Communication de la Commission au Parlement et au Consiel , Commission des Communautés européennes,2008 .
10. marno verbeeek , A guide to modern econometrics fourth edition , 2012.
11. Michel Rainelli , La Nouvelle Théorie du Commerce international, Alger , Casbah Edition, 1999 .
12. Nouveau schéma du démantèlement tarifaire des produits industriels et Les concessions tarifaires révisées des produits agricoles et agro-alimentaires , Accord d'association entre l'Algerie et l'Union européenne, Ministère du commerce .
13. Peracchi F , Econometrics , Jhon Wiley LTD , England , 2001 .
14. Régie Bourbonnais , Econométrie , cours et exercices corrigés , Edition Dunod , 9eme édition , Paris ,2009**.**
15. Réné Sandréto , le Commerce International , Edition Dunod , 1ere édition, paris , France, 1995 .
16. William H Greene , Econometric Analysis , New York University , USA, 2012 .

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01) : إجمالي الناتج المحلي لدول محل الدراسة

الوحدة : مليار دولار أمريكي

السنوات	الجزائر	المغرب	تونس	مصر
1990	61,751	30,319	13,519	42,98
1991	46,565	32,682	14,283	37,39
1992	49,105	33,403	17,014	41,86
1993	50,846	31,467	16,038	46,58
1994	42,33	35,636	17,163	51,9
1995	41,971	38,727	19,795	60,9
1996	46,836	43,017	21,504	67,63
1997	48,068	39,231	20,746	78,44
1998	48,079	42,052	21,802	84,83
1999	48,531	41,75	22,943	90,71
2000	54,666	38,9	21,473	99,84
2001	55,056	39,639	22,065	96,68
2002	56,819	42,468	23,141	85,15
2003	67,863	52,351	27,454	80,29
2004	85,332	59,838	31,183	78,78
2005	103,198	62,544	32,272	89,6
2006	117,027	68,971	34,376	107,43
2007	134,977	79,04	38,909	130,44
2008	171	92,506	44,855	162,82
2009	137,211	92,897	43,455	189,15
2010	161,207	93,217	44,051	218,98
2011	200,019	101,37	45,811	235,99
2012	209,059	98,265	45,044	279,12
2013	209,755	106,825	46,252	288,43
2014	213,809	110,08	47,633	305,6

329,37	43,152	101,179	165,979	**2015**
332,44	41,807	103,345	160,129	**2016**
235,73	40,068	109,708	167,555	**2017**

المصدر : البنك الدولي

الملحق رقم (02) : سعر الصرف الإسمي مقابل الدولار الأمريكي

السنوات	الجزائر	المغرب	تونس	مصر
1990	8,95750833	8,24	0,88	1,55
1991	18,472875	8,71	0,92	3,14
1992	21,836075	8,54	0,88	3,32
1993	23,3454067	9,3	1	3,35
1994	35,0585008	9,2	1,01	3,39
1995	47,6627267	8,54	0,95	3,39
1996	54,7489333	8,72	0,97	3,39
1997	57,70735	9,53	1,11	3,39
1998	58,7389583	9,6	1,14	3,39
1999	66,573875	9,8	1,19	3,4
2000	75,2597917	10,63	1,37	3,47
2001	77,2150208	11,3	1,44	3,97
2002	79,6819	11,02	1,42	4,5
2003	77,394975	9,57	1,29	5,85
2004	72,06065	8,87	1,25	6,2
2005	73,2763083	8,87	1,3	5,78
2006	72,6466167	8,8	1,33	5,73
2007	69,2924	8,19	1,28	5,64
2008	64,5828	7,75	1,23	5,43
2009	72,6474167	8,06	1,35	5,54
2010	74,3859833	8,42	1,43	5,62
2011	72,9378833	8,09	1,41	5,93
2012	77,5359667	8,63	1,56	6,06
2013	79,3684	8,41	1,62	6,87
2014	80,5790167	8,41	1,7	7,08
2015	100,691433	9,76	1,96	7,69
2016	109,44	9,81	2,15	10,03

17,78	2,42	9,69	110,97	**2017**

المصدر : البنك الدولي

الملحق رقم (03) : سعر الصرف الحقيقي

السنوات	الجزائر	المغرب	تونس	مصر
1990	27,41854943	6,920962123	1,297786408	4,744483627
1991	38,02313262	7,17683893	1,310530612	6,463132372
1992	37,70405318	6,881050915	1,213044411	5,732598764
1993	36,3156906	7,444754138	1,347745902	5,211199149
1994	43,14546535	7,47235792	1,329968634	4,17197325
1995	46,58272477	6,585777578	1,212337179	3,313185122
1996	43,93502817	6,818235558	1,208002853	2,72041365
1997	44,01943674	7,525691418	1,2321	2,585907871
1998	46,77759411	7,636629388	1,239182932	2,699674094
1999	48,5190401	7,864170887	1,26942623	2,47792
2000	45,71294595	8,785815862	1,446693594	2,107684846
2001	48,15030044	9,481838219	1,495384615	2,475641278
2002	49,8213157	9,282336927	1,464493333	2,813636731
2003	45,49452418	8,123312143	1,319649396	3,438762871
2004	38,75840718	7,639681712	1,270731248	3,334720468
2005	34,94194331	7,784810646	1,308153419	2,756203704
2006	38,27842512	7,835491557	1,327682927	3,019209784
2007	29,76467233	7,228494	1,285096121	2,422671923
2008	22,01864332	6,671242705	1,183820729	1,851285996
2009	31,2899178	6,980508216	1,270670681	2,386129507
2010	27,91490687	7,30567023	1,311596	2,109023362
2011	23,633631	7,216030294	1,265998274	1,921462832
2012	23,82860139	7,816637244	1,360917817	1,862378591
2013	24,84260086	7,650468428	1,385066479	2,150335246
2014	25,77673999	7,766337502	1,417120229	2,264849171
2015	34,80279034	8,919758728	1,595701376	2,657956588
2016	37,65585296	8,930147681	1,689942462	3,451098366

5,954603556	1,840050188	8,928215723	37,16436202	**2017**

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات البنك الدولي

الملحق رقم (04) : الإستثمار الأجنبي المباشر (صافي التدفقات الوافدة)

الوحدة مليار دولار أمريكي

السنوات	الجزائر	المغرب	تونس	مصر
1990	0,334	0,165	0,77	0,73
1991	11,638	0,31	0,12	0,25
1992	0,03	0,42	0,52	0,46
1993	0,01	0,49	0,56	0,49
1994	0,01	0,55	0,43	1,64
1995	0,01	0,33	0,27	0,59
1996	0,27	0,35	0,23	0,63
1997	0,26	1,08	0,34	0,89
1998	0,606	0,3	0,65	1,08
1999	0,29	0,83	0,35	1,07
2000	0,28	0,43	0,75	1,24
2001	1,11	2,82	0,45	0,51
2002	1,06	0,48	0,79	0,64
2003	0,64	2,31	0,54	0,24
2004	0,88	0,89	0,59	1,25
2005	1,16	1,67	0,71	5,38
2006	1,84	2,46	3,24	10,04
2007	1,69	2,83	1,52	11,58
2008	2,64	2,47	2,6	9,49
2009	2,75	1,97	1,53	6,71
2010	2,3	1,24	1,33	6,39
2011	2,57	2,52	0,43	−0,48
2012	1,5	2,84	1,55	2,8
2013	1,69	3,36	1,06	4,19
2014	1,5	3,53	1,02	4,61

6,93	0,97	3,25	−0,53	**2015**
8,11	0,62	2,15	1,64	**2016**
7,41	0,81	2,68	1,23	**2017**

المصدر : البنك الدولي

الملحق رقم (05) : إحتياطي الصرف الأجنبي

الوحدة : مليار دولار أمريكي

السنوات	الجزائر	المغرب	تونس	مصر
1990	2,7	2,34	0,866	3,62
1991	3,46	3,35	0,866	6,18
1992	3,32	3,82	0,923	11,62
1993	3,66	3,93	0,937	13,85
1994	4,81	4,62	1,54	14,41
1995	4,16	3,87	1,69	17,12
1996	6,3	4,05	1,98	18,3
1997	9,67	4,2	2,04	19,37
1998	8,45	4,64	1,91	18,82
1999	6,15	5,89	2,33	15,19
2000	13,56	5,02	1,87	13,79
2001	19,63	8,67	2,05	13,6
2002	25,15	10,38	2,37	14,08
2003	35,45	14,15	3,04	14,6
2004	45,69	16,65	4,03	15,34
2005	59,17	16,55	4,55	21,86
2006	81,46	20,79	6,91	26,01
2007	114,97	24,71	8,03	32,21
2008	148,1	22,72	9,04	34,33
2009	155,11	23,57	11,29	34,9
2010	170,46	23,71	9,76	37,03
2011	191,37	20,17	7,79	18,64
2012	200,59	17,14	8,72	15,67
2013	201,44	18,8	7,55	16,54
2014	186,35	20,27	7,5	14,93

15,86	7,56	22,75	150,59	**2015**
23,64	6,14	25,1	120,79	**2016**
36,4	6,14	26,19	104,85	**2017**

المصدر : البنك الدولي

الملحق رقم (06) : نتائج تقدير نموذج الإنحدار التجميعي لمحددات الصادرات

Dependent Variable: LNEXP
Method: Panel Least Squares
Date: 12/02/22 Time: 15:43
Sample: 1990 2017
Periods included: 28
Cross-sections included: 4
Total panel (balanced) observations: 112

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.193095	0.367522	-0.525397	0.6004
LNGDP	0.563444	0.095233	5.916460	0.0000
LNREX	0.205387	0.048352	4.247778	0.0000
LNFDI	0.145020	0.053421	2.714650	0.0077

Root MSE	0.538734	R-squared	0.593214
Mean dependent var	2.500828	Adjusted R-squared	0.581915
S.D. dependent var	0.848475	S.E. of regression	0.548620
Akaike info criterion	1.672238	Sum squared resid	32.50622
Schwarz criterion	1.769327	Log likelihood	-89.64534
Hannan-Quinn criter.	1.711630	F-statistic	52.49866
Durbin-Watson stat	0.169976	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على البرنامج Eviews12

الملحق رقم (07) : نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة لمحددات الصادرات

Dependent Variable: LNEXP
Method: Panel Least Squares
Date: 12/02/22 Time: 15:44
Sample: 1990 2017
Periods included: 28
Cross-sections included: 4
Total panel (balanced) observations: 112

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.530664	0.390560	-6.479584	0.0000
LNGDP	1.146903	0.062065	18.47900	0.0000
LNREX	0.153856	0.115726	1.329484	0.1866
LNFDI	0.078675	0.025068	3.138492	0.0022

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Root MSE	0.235112	R-squared	0.922524
Mean dependent var	2.500828	Adjusted R-squared	0.918097
S.D. dependent var	0.848475	S.E. of regression	0.242822
Akaike info criterion	0.067489	Sum squared resid	6.191086
Schwarz criterion	0.237395	Log likelihood	3.220631
Hannan-Quinn criter.	0.136425	F-statistic	208.3769
Durbin-Watson stat	0.544105	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج Eviews12

الملحق رقم (08) : نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية لمحددات الصادرات

Dependent Variable: LNEXP
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 12/02/22 Time: 15:45
Sample: 1990 2017
Periods included: 28
Cross-sections included: 4
Total panel (balanced) observations: 112
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.193095	0.162668	-1.187053	0.2378
LNGDP	0.563444	0.042151	13.36733	0.0000
LNREX	0.205387	0.021401	9.597197	0.0000
LNFDI	0.145020	0.023645	6.133331	0.0000

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	7.35E-08	0.0000
Idiosyncratic random	0.242822	1.0000

Weighted Statistics			
Root MSE	0.538734	R-squared	0.593214
Mean dependent var	2.500828	Adjusted R-squared	0.581915
S.D. dependent var	0.848475	S.E. of regression	0.548620
Sum squared resid	32.50622	F-statistic	52.49866
Durbin-Watson stat	0.169976	Prob(F-statistic)	0.000000

Unweighted Statistics			
R-squared	0.593214	Mean dependent var	2.500828
Sum squared resid	32.50622	Durbin-Watson stat	0.169976

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على البرنامج Eviews12

الملحق رقم (09) : نتائج إختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	446.301131	3	0.0000

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
LNGDP	1.146903	0.563444	0.002075	0.0000
LNREX	0.153856	0.205387	0.012934	0.6505
LNFDI	0.078675	0.145020	0.000069	0.0000

Cross-section random effects test equation:
Dependent Variable: LNEXP
Method: Panel Least Squares
Date: 12/02/22 Time: 15:47
Sample: 1990 2017
Periods included: 28
Cross-sections included: 4
Total panel (balanced) observations: 112

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.530664	0.390560	-6.479584	0.0000
LNGDP	1.146903	0.062065	18.47900	0.0000
LNREX	0.153856	0.115726	1.329484	0.1866
LNFDI	0.078675	0.025068	3.138492	0.0022

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Root MSE	0.235112	R-squared	0.922524
Mean dependent var	2.500828	Adjusted R-squared	0.918097
S.D. dependent var	0.848475	S.E. of regression	0.242822
Akaike info criterion	0.067489	Sum squared resid	6.191086
Schwarz criterion	0.237395	Log likelihood	3.220631
Hannan-Quinn criter.	0.136425	F-statistic	208.3769
Durbin-Watson stat	0.544105	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على البرنامج Eviews12

الملحق رقم (10) : نتائج إختبار Vif على نموذج التأثيرات الثابتة لمحددات الصادرات

```
. vif

    Variable |       VIF       1/VIF
-------------+----------------------
       LnGDP |      1.92    0.519492
       LnFDI |      1.79    0.558060
       LnREX |      1.34    0.744032
-------------+----------------------
    Mean VIF |      1.69

.
```

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على البرنامج ststs15

الملحق رقم (11) : نتائج إختبار Modified Wald على نموذج التأثيرات الثابتة لمحددات الصادرات

```
. xttest3

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (4)  =      645.62
Prob>chi2 =      0.0000

.
```

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على البرنامج ststs15

الملحق رقم (12) : نتائج إختبار Wooldridge على نموذج التأثيرات الثابتة لمحددات الصادرات

```
. xtserial LnEXP LnGDP LnREX  LnFDI

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
    F(  1,       3) =     54.210
           Prob > F =      0.0052
```

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على البرنامج ststs15

الملحق رقم (13) : نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي لمحددات الواردات

Dependent Variable: LNIMP
Method: Panel Least Squares
Date: 12/02/22 Time: 15:57
Sample: 1990 2017
Periods included: 28
Cross-sections included: 4
Total panel (balanced) observations: 112

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.118290	0.218282	-0.541911	0.5890
LNGDP	0.690522	0.070242	9.830685	0.0000
LNREX	-0.174746	0.025889	-6.749859	0.0000
LNRES	0.172871	0.044595	3.876472	0.0002

Root MSE	0.289836	R-squared	0.842490
Mean dependent var	2.870138	Adjusted R-squared	0.838114
S.D. dependent var	0.733575	S.E. of regression	0.295154
Akaike info criterion	0.432424	Sum squared resid	9.408532
Schwarz criterion	0.529513	Log likelihood	-20.21573
Hannan-Quinn criter.	0.471816	F-statistic	192.5563
Durbin-Watson stat	0.153019	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج Eviews12

الملحق رقم (14) : نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة لمحددات الواردات

Dependent Variable: LNIMP
Method: Panel Least Squares
Date: 12/02/22 Time: 15:59
Sample: 1990 2017
Periods included: 28
Cross-sections included: 4
Total panel (balanced) observations: 112

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.591254	0.227932	-11.36856	0.0000
LNGDP	1.186495	0.044437	26.70062	0.0000
LNREX	0.207398	0.067742	3.061560	0.0028
LNRES	0.068184	0.022312	3.055890	0.0028

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Root MSE	0.136294	R-squared	0.965170
Mean dependent var	2.870138	Adjusted R-squared	0.963179
S.D. dependent var	0.733575	S.E. of regression	0.140764
Akaike info criterion	-1.023003	Sum squared resid	2.080521
Schwarz criterion	-0.853097	Log likelihood	64.28819
Hannan-Quinn criter.	-0.954067	F-statistic	484.9334
Durbin-Watson stat	0.717541	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على البرنامج Eviews12

الملحق رقم (15) : نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية لمحددات الواردات

Dependent Variable: LNIMP
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 12/02/22 Time: 16:00
Sample: 1990 2017
Periods included: 28
Cross-sections included: 4
Total panel (balanced) observations: 112
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.118290	0.104102	-1.136280	0.2584
LNGDP	0.690522	0.033499	20.61301	0.0000
LNREX	-0.174746	0.012347	-14.15313	0.0000
LNRES	0.172871	0.021268	8.128199	0.0000

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	1.56E-08	0.0000
Idiosyncratic random	0.140764	1.0000

Weighted Statistics			
Root MSE	0.289836	R-squared	0.842490
Mean dependent var	2.870138	Adjusted R-squared	0.838114
S.D. dependent var	0.733575	S.E. of regression	0.295154
Sum squared resid	9.408532	F-statistic	192.5563
Durbin-Watson stat	0.153019	Prob(F-statistic)	0.000000

Unweighted Statistics			
R-squared	0.842490	Mean dependent var	2.870138
Sum squared resid	9.408532	Durbin-Watson stat	0.153019

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على البرنامج Eviews12

الملحق رقم (16) : نتائج إختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	369.830972	3	0.0000

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
LNGDP	1.186495	0.690522	0.000852	0.0000
LNREX	0.207398	-0.174746	0.004437	0.0000
LNRES	0.068184	0.172871	0.000046	0.0000

Cross-section random effects test equation:
Dependent Variable: LNIMP
Method: Panel Least Squares
Date: 12/02/22 Time: 16:01
Sample: 1990 2017
Periods included: 28
Cross-sections included: 4
Total panel (balanced) observations: 112

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.591254	0.227932	-11.36856	0.0000
LNGDP	1.186495	0.044437	26.70062	0.0000
LNREX	0.207398	0.067742	3.061560	0.0028
LNRES	0.068184	0.022312	3.055890	0.0028

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Root MSE	0.136294	R-squared	0.965170
Mean dependent var	2.870138	Adjusted R-squared	0.963179
S.D. dependent var	0.733575	S.E. of regression	0.140764
Akaike info criterion	-1.023003	Sum squared resid	2.080521
Schwarz criterion	-0.853097	Log likelihood	64.28819
Hannan-Quinn criter.	-0.954067	F-statistic	484.9334
Durbin-Watson stat	0.717541	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على البرنامج Eviews12

الملحق رقم (17) : نتائج إختبار Vif على نموذج التأثيرات الثابتة لمحددات الواردات

```
. vif
```

Variable	VIF	1/VIF
LnRES	4.21	0.237713
LnGDP	3.62	0.276391
LnREX	1.33	0.751184
Mean VIF	3.05	

```
.
```

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على البرنامج ststs15

الملحق رقم (18) : نتائج إختبار Modified Wald على نموذج التأثيرات الثابتة لمحددات الواردات

```
.
.
. xttest3

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (4)   =      113.47
Prob>chi2 =      0.0000


.
```

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على البرنامج ststs15

الملحق رقم (19) : نتائج إختبار Wooldridge على نموذج التأثيرات الثابتة لمحددات الواردات

```
. xtserial LnIMP LnGDP LnREX LnRES

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
    F(  1,        3) =     53.134
           Prob > F =      0.0053

.
```

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على البرنامج ststs15

الملحق رقم (20) : الأثر الفردي للدول على الصادرات

	CROSSID	Effect
1	1	0.145181
2	2	-0.115443
3	3	0.845373
4	4	-0.875112

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على البرنامج Eviews12

الملحق رقم (21) : الأثر الفردي للدول على الواردات

	CROSSID	Effect
1	1	-0.765862
2	2	0.074931
3	3	0.986471
4	4	-0.295541

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على البرنامج Eviews12

الملخص باللغة الأجنبية

Abstract :

International trade is considered one of the most important topics that dominate a very significant slot in the field of the international economy, given that it is among the most important factors affecting economic growth as well as various economic variables. The present research paper aims to estimate the determinants of foreign trade of North African countries (Algeria-Morocco -Tunisia-Egypt) during the period 1990-2017, using the cross-sectional time series data method (Panel data). The findings of the study indicate that the fixed effects model is the most appropriate model for estimating the determinants of exports and for estimating the determinants of imports. Moreover, the results of the estimation showed that there is a positive and significant relationship between total commodity exports and each economic growth, the real exchange rate, and foreign direct investment, alongside the presence of a positive and significant relationship between imports and income (Gross Domestic Product). Nonetheless, some results indicated the absence of a relationship between imports and foreign exchange reserves and between imports and the real exchange rate.
Keywords: exports, imports, North African countries, Panel data models, fixed effects model.